الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الإسلامية

محاضرات في تاريخ الفرق والمذاهب الإسلامية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية

جذع مشترك حضارة

السداسي الثالث

إعداد:

الدكتور جمال الأشراف

الموسم الجامعي 2024/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

كلية العلوم الإسلامية

محاضرات في تاريخ الفرق والمذاهب الإسلامية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية

جذع مشترك حضارة

السداسي الثالث

إعداد:

الدكتور جمال الأشراف

الموسم الجامعي 2024/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الليسانس : اللغة العربية والدراسات القرآنية.

السداسي: الثالث.

عنوان وحدة التعليم: استكشافية.

المادة : تاريخ المذاهب والفرق الإسلامية .

الرصيد : 02.

المعامل : 01.

أهداف التعليم : معرفة الفرق الإسلامية وسبب ظهورها و أساس هذا الافتراق الذي حدث في الأمة الإسلامية ، والوقوف على عوامل ظهور المذاهب المعاصرة، وإكساب الطالب المهارة في كشف أباطيل هذه المذاهب، ومواجهة تياراتها ومعرفة كيفية الرد عليها بالحجة والبرهان العقلي المجرد من التعصب، وتعزيز القدرة على الحوار مع الآخر .

المعارف المسبقة المطلوبة : التعرف على سير الأئمة في الفقه الإسلامي من خلال دراسة مادة الشريعة الإسلامية في المرحلة الثانوية، وما درسه في السنة الأولى في الجامعة في مادة مدخل إلى مقارنة الأديان.

محتوى المادة:

المدخل :

1. **الكلام على حديث افتراق الأمة من حيث السند والمعنى.**
2. **مفهوم مصطلح الفرقة والمذهب، والفرق بينهما وبين المصطلحات المشابهة.**
3. **دراسة نظرية عما يميز الفرقة عن غيرها من حيث :**
   - التسمية.
   - المقالة.
4. **أسباب ظهور الفرق:**
   - الأسباب الداخلية.
   - الأسباب الخارجية.
5. **التدوين في علم المقالات و الفرق :**
   - تاريخه.

- أهم المؤلفات.
- مناهج التأليف.

6. تصنيف الفرق التاريخية

- فرق تاريخية باقية.
- فرق تاريخية بائدة.
- فرق تاريخية ذائبة في غيرها.

الفرق والمذاهب :

1. الخوارج :

- أسماء الخوارج، أسباب ظهور و نشوء الخوارج، الأصل و النشأة و التطور و المآل.
- المقالات المميزة.
- واقعهم : عددهم و أماكن انتشارهم.
- التقويم.

2. المرجئة :

- أسماء المرجئة، أسباب ظهور و نشوء المرجئة، الأصل والنشأة و التطور و المآل .
- ما كتبوا و ما كتب عنهم، واقعهم، عددهم و أماكن انتشارهم.
- التقويم.

3. المعتزلة:

- أسماء المعتزلة، الأسباب الداخلية والخارجية لظهور و نشوء المعتزلة.
- الأصل والنشأة والتطور و المآل.
- المقالات المميزة، أهم فرق المعتزلة، استعراض لأهم الكتب التي كتبوها، و لأهم الكتب التي كتبت عنهم، واقعهم، عددهم و أماكن انتشارهم.
- التقويم .

4. الشيعة:

- التسمية والمعنى المعنى العام ، و المعنى الخاص .
- الأسباب الداخلية والخارجية لظهور و نشوء الشيعة.
- اتجاهات الشيعة الكبرى.

الحمد لله رب العالمين، وأزكى الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

مقدمة:

تكتسب دراسة الفِرَق والمذاهب الإسلامية أهمية خاصة في العصر الحاضر، إذ لا تزال العديد من هذه الفِرَق موجودة وتشكل جزءًا من المشهد الديني والثقافي والاجتماعي في العالم الإسلامي، و فهم جذور هذه الفِرَق، وأصولها الفكرية، وتاريخها يسهم في تعزيز الوعي بواقع التنوع داخل الأمة الإسلامية، مما يساعد في بناء جسور الحوار والتفاهم بين المسلمين بمختلف انتماءاتهم.

إن المعرفة الدقيقة بمعتقدات هذه الفِرَق ومواقفها الفكرية والعقائدية تمكّن من تجاوز الأحكام المسبقة وسوء الفهم، والتوظيف الإيدلوجي مما يُمهّد الطريق لتواصل أكثر فعالية واحترامًا بين الأطراف المختلفة.

كما أن دراسة الفرق توفّر أدوات علمية لفهم أسباب النزاعات والصراعات التاريخية التي قد تستمر تداعياتها في الزمن الراهن، وتُسهم في إيجاد حلول قائمة على الحوار البناء. وفي ظل التحديات العالمية التي تواجه الأمة الإسلامية، تصبح مثل هذه الدراسات وسيلة لتعزيز التعاون بين المذاهب والطوائف المختلفة، وبناء وحدة قائمة على الاحترام المتبادل والتعايش السلمي، مما ينعكس إيجابيًا على استقرار المجتمعات الإسلامية ونموها وازدهارها.

وعملا على تقريب هذا الجانب من تراثنا الفكري إلى طلبتنا، وتسهيل وصولهم إليه ،في عصر كلت الهمم من العود إلى المطولات، أعددت هذه المادة ، وهي في أصلها محاضرات ألقيت على الطلبة في رحاب الجامعة، وفق البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ويتشكل هيكل هذه المطبوعة البيداغوجية مما يلي:

أولًا: المدخل:

1. دراسة حديث الافتراق سندا ومتنا.

2. تحديد المفاهيم الاصطلاحية للفرقة والمذهب وتمييزها عن المصطلحات المشابهة.

3. الكشف عن الخصائص المميزة للفرق من حيث التسمية والمقالة.

4. استقراء الأسباب الداخلية والخارجية لنشأة الفرق الإسلامية.

5. رصد مسيرة التدوين في علم المقالات والفرق، مع التركيز على أهم المؤلفات ومناهج التأليف.

6. تصنيف الفرق التاريخية إلى فرق بائدة وباقية وذائبة.

ثانيًا: دراسة تطبيقية للفرق والمذاهب:

سنركز في هذه المطبوعة البيداغوجية على دراسة أربع فرق رئيسية وهي المقررة في البرنامج الوزاري: **الخوارج والمرجئة والمعتزلة والشيعة.**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي و التاريخي و التحليلي، مع الالتزام بالموضوعية العلمية، ويستند إلى مصادر متنوعة، تشمل كتب التراث الإسلامي، والمصادر التاريخية ، والدراسات المعاصرة المتخصصة.

وأخيرا أسأل الله السداد في القول والعمل ، وأن ينفع بهذا العمل طلاب العلم والمعرفة، وأن يجعله وسيلة لحسن الفهم والتفاهم بما يعود على أمتنا بالخير في حاضرها ومستقبلها.

ولا حول ولا قوة إلا بالله، وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم.

أولا: المدخل :

1- الكلام على حديث الافتراق من حيث السند والمتن:

1.1. روايات الحديث في كتب أهل السنة:

حديث الافتراق من الأحاديث النبوية التي وردت بألفاظ متعددة وعن عدد من الصحابة الكرام، منهم: أبو هريرة، وعوف بن مالك الأشجعي، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم جميعًا. وفيما يلي عرض للحديث كما ورد عن كل صحابي مع تخريجه:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه

أخرجه الإمام أحمد[1] والترمذي واللفظ له[2]، من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على مثل ذلك، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه

أخرجه ابن ماجه (واللفظ له)[3] والطبراني[4] من طريق عباد بن يوسف عن صفوان بن عمرو، عن راشد بن سعد، عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وسبعون في النار. وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وواحدة وسبعون في النار. والذي نفسي بيده، لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار.»، فقيل: من هي يا رسول الله؟ قال: «الجماعة.»

---

[1] مسند أحمد، مسند أبي هريرة، (124/14) برقم (8396).

[2] الجامع الكبير، أبواب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، (322/4) برقم (2640).

[3] سنن ابن ماجة، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (1322/2) برقم (3992).

[4] مسند الشاميين، (100/2) برقم (988).

حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

أخرجه الإمام أحمد[1]، وأبو داود (واللفظ له)[2] من طريق صفوان عن أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر الهوزني، عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«ألا إن أهل الكتاب من قبلكم افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة».

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه

أخرجه الإمام أحمد[3] من طريق النميري عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«إن بني إسرائيل افترقت على اثنتين وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على مثلها، كلها في النار إلا فرقة».

كما أخرجه ابن ماجه[4] من طريق قتادة، عن أنس بن مالك، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بلفظ:

«إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة».

وأخرجه أبو يعلى[5] من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه بلفظ:«افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا السواد الأعظم».

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه

أخرجه الترمذي[1] من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقي عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال النبي صلى الله عليه وسلم:

---

[1] مسند أحمد، مسند معاوية ابن أبي سفيان، (134/38) برقم (16937).
[2] سنن أبي داود، (198/4) برقم (4597).
[3] مسند الامام أحمد، مسند أنس بن مالك، (241/19) برقم (12208).
[4] سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، (1322/2) برقم (3993).
[5] مسند أبي يعلى الموصلي (36/7) برقم (3944).

«ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان فيهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك. وإن بني إسرائيل افترقت على اثنتين وسبعين ملة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا واحدة». قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»

2.1 حديث افتراق الأمة في كتب الفرق الإسلامية الأخرى:

كما ورد حديث اختلاف الأمة في كتب أهل السنة، فقد روي أيضا في كتب الفرق الإسلامية الأخرى ؛كالإباضية والإمامية الاثنا عشرية، والزيدية.

ففي كتب **الشيعة الإمامية؛** رُويَ "عن أبي عبد الله جعفر عن آبائه قال: سمعت علياً يقول لرأس اليهود: على كم افترقتم؟ فقال: على كذا وكذا فرقة، فقال علي: كذبت، ثم أقبل علي على الناس فقال: والله لو ثنيت لي الوسادة لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل القرآن بقرآنهم. افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ سبعون منها في النار وواحدة ناحية في الجنة، وهي التي اتبعت يوشع بن نون وصي موسى وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة إحدى وسبعون فرقة في النار وواحدة في الجنة، وهي التي اتبعت شمعون وصي عيسى، وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة، وهي التي اتبعت وصي محمد وضرب بيده على صدره ثم قال: ثلاث عشرة فرقة من الثلاث والسبعين فرقة كلها تنتحل مودتي وحبي واحدة منها في الجنة، وهم النمط الأوسط واثنتا عشرة في النار."[2]

وفي رواية ثانية "عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن اليهود تفرقوا من بعد موسى على إحدى وسبعين فرقة؛ منها فرقة في الجنة وسبعون فرقة في النار، وتفرقت النصارى بعد عيسى –عليه السلام– على اثنتين وسبعين فرقة؛ فرقة منها في الجنة وإحدى وسبعون في النار، وتفرقت هذه الأمة بعد نبيها – صلى الله عليه وآله – على ثلاث وسبعين فرقة؛ اثنتان وسبعون فرقة في النار وفرقة في الجنة، ومن الثلاث

---

[1] سنن الترمذي، أبواب الايمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، (323/4) برقم (2641).

[2] الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الأمالي، المجلس الثامن عشر، إيران مؤسسة البعثة، ط1، 1414هـ ص 523-524.

وسبعين فرقة ثلاث عشرة فرقة تنتحل ولايتنا ومودتنا؛ اثنتا عشرة فرقة منها في النار وفرقة في الجنة وستون فرقة من سائر الناس في النار."[1]

عن علي –عليه السلام– قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أمة موسى افترقت بعده على إحدى وسبعين فرقة فرقة منها ناجية وسبعون في النار، وافترقت أمة عيسى بعده على اثنتين وسبعين فرقة فرقة منها ناجية، واحدى وسبعون في النار، وإن أمتي ستفترق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة منها ناجية، واثنتان وسبعون في النار."[2]

وروي عن علي –رضي الله عنه– أنه قال: قال رسول الله ﷺ: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة منها ناجية، والباقون هالكون، والناجون الذين يتمسكون بولايتكم، ويقتبسون من علمكم، ولا يعملون برأيهم، فأولئك ما عليهم من سبيل."[3]

ويلاحظ أن عبارة "والناجون الذين يتمسكون بولايتكم" لم ترد في كتب أهل السنة، وهي أشبه ما تكون بزيادة تقابل ما جاء في بعض روايات أهل السنة التي تذكر أن الفرقة الناجية هم "الجماعة".

وفي كتب **الإباضية**، روى الربيع بين حبيب في مسنده عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهن إلى النار ما خلا واحدة ناجية وكلهم يدعى تلك الواحدة."[4]

ويلاحظ أن عبارة "وكلهم يدعى تلك الواحدة" هي زيادة لا توجد في روايات أهل السنة، ولعلها زيادة توضيحية من أحد رواة الحديث، أراد منها ذكر واقع الحال، فأتباع الفرق جميعاً يدعون ذلك في القديم والحديث.

وفي شرح السالمي لهذا الحديث يقول تعليقاً على عبارة "ما خلا واحدة ناجية": "هذه الواحدة الناحية هي ما عليه أهل الدعوة، نفعنا الله بركاتهم، وأماتنا على الوفاء بمذهبهم في القول والعمل."[5]

---

[1] الكليني، محمد بن يعقوب. روضة الكافي، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط 3، 1387، ص 128.

[2] القمي، عباس ،سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، طهران: دار الأسوة للطباعة والنشر، ط2، 1416، 359/2.

[3] العاملي، الحر، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، إيران مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ط1، 1412هـ،7، ص 50.

[4] السالمي، نور الدين، شرح الجامع الصحيح، سلطنة عمان، 1993م، 44/1.

[5] المرجع انفسه، ص 49.

وفي كتب **الزيدية** ذكر ابن المرتضى الحديث في كتابه (المنية والأمل في الملل والنِّحَل)، على النحو الآتي: "في الأثر عنه أنه ﷺ قال: افترقت أمة أخي موسى على إحدى وسبعين فرقة، كلها هالكة إلا واحدة وهي الناجية، وافترقت أمة أخي عيسى على اثنتين وسبعين فرقة كلها هالكة إلا واحدة، وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها هلكى إلا فرقة واحدة."[1]

3.1 مواقف العلماء من الحديث:

قبل حديث الافتراق عدد من العلماء والمحدثين، منهم الحاكم في المستدرك[2]، حيث قال عنه: "صحيح على شرط مسلم"، ووافقه الذهبي. كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد"[3]. وأشار ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ**﴾ [هود: 118]، إلى أن الحديث مروي في المسانيد والسنن من طرق يشد بعضها بعضا[4].

ومن أبرز العلماء الذين رفضوا صحة حديث افتراق الأمة الإمام ابن حزم، الذي يقول: "ذكروا حديثنا عن رسول الله ﷺ أن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة" وحديثاً آخر تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة، كلها في النار حاشا واحدة فهي في الجنة، قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟!"[5]

وإلى قريب من هذا يذهب شارح العقيدة الطحاوية، علي بن أبي العز الحنفي، في تعليقه على حديث افتراق الأمة وحديث القدرية مجوس هذه الأمة، فيقول: "تكلم أهل الحديث في صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة. "[6]

---

[1] ابن المرتضى، أحمد بن يحيى المنية والأمل في الملل والنحل، تحقيق: محمد جواد مشكور، بيروت: دار الندى، ط2، 1990م، ص 86.

[2] المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله (ت 405هـ): تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية- بيروت: ط1 – 1411 – 1990 (217/1).

[3] ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تح: عبد الرحمان بن محمد بن القاسم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1995، (345/3).

[4] بن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر: ط2، 1999، (361/4).

[5] ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، القاهرة: مكتبة الخانجي، ج3، ص 138.

[6] ابن أبي العز الحنفي، علي بن علاء الدين ،شرح العقيدة الطحاوية، بيروت، المكتب الإسلامي، 1391هـ، ط4، ص 593.

وقال محمد ابن الوزير: إياك والاغترار بـ (كلها هالكة إلا واحدة)، فإنها زيادة فاسدة غير صحيحة القاعدة، لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة."[1]

وقال الشوكاني: "أما زيادة كلها في النار إلا واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين، بل قال ابن حزم: إنها موضوعة .[2]

كما ذهب عدد من العلماء المعاصرين إلى تضعيف الحديث، كما هو الحال مع الشيخ القرضاوي الذي استدل بتضعيف ابن حزم ونقد ابن الوزير للحديث .[3]

2 – تحليل المتن ونقده:

أولا: المتأمل في روايات حديث افتراق الأمة يمكن له أن يخرج بالملاحظات الآتية:[4]

أ. بعض الروايات اكتفت بذكر عدد الفرق دون الفرقة الناحية، مثل رواية أبي هريرة.

ب. روايات ذكرت عدد الفرق، وذكرت الفرقة الناحية دون أن تحددها، مثل رواية أنس بن مالك.

ت. روايات ذكرت صفات الفرقة الناحية، مثل رواية عبد الله بن عمر التي رواها الترمذي، ورواية معاوية التي رواها أحمد وأبو داود، ورواية ابن ماجة عن عوف بن مالك.

ث. يلاحظ أن الرواية التي رواها معاوية قد أشارت إلى "الجماعة". ومفهوم الجماعة هو مفهوم سياسي بالدرجة الأولى، تبلور في عهد عثمان، كما جاء في رواية " أن عبد الله بن عمر دخل على عثمان حين حصاره فقال: يا أمير المؤمنين، مَعْ مَنْ تأمرني أن أكون إن غلب عليك هؤلاء؟ قال: عليك بلزوم الجماعة، قلت: فإن كانت الجماعة هي التي تغلب عليك؟ قال: بلزوم الجماعة حيث كانت."[5]

ج. لم يُخرِّج الإمام مالك والبخاري ومسلم والنسائي حديث الافتراق ، وهذا ما يثير التساؤل حول ثبوته ، وهل يدعم ذلك موقف من طعن في صحة الحديث؟

---

[1] ابن الوزير، محمد بن إبراهيم العواصم والقواصم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2 ،1992، 186/1.

[2] الشوكاني، محمد بن علي فتح القدير بيروت: دار الفكر، 56/2.

[3] القرضاوي، يوسف فتاوى معاصرة، بيروت: المكتب الإسلامي، 2003م، 76/3.

[4] عمر الحافي، قراءة توحيدية في حديث افتراق الأمة، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة،العدد:63،2011.

[5] ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله الإمامة والسياسة، تحقيق: طه محمد الربي، القاهرة: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 33/1.

ومن الروايات الغريبة للحديث الرواية التي يوردها العجلوني في كشفه والتي تقول "ستفترق أمتي على نيف وسبعين فرقة، كلها في الجنة إلا واحدة." ثم يوفق العجلوني بين هذه الرواية والروايات الشائعة التي جعلت النجاة في فرقة واحدة بقوله: "ولعل وجه التوفيق أن المراد بأهل الجنة في الرواية الثانية ولو مآلاً."[1]

ثانياً: المقصود بالأمة في حديث الافتراق

اختلف العلماء حول المقصود بالأمة في حديث الافتراق، فذهب بعضهم إلى أنها أمة الدعوة؛ أي الناس جميعاً الذين أرسل لهم النبي ﷺ، وذهب آخرون إلى أن المقصود بها أمة الاستجابة؛ أي من آمن من الناس برسالته ﷺ.

القول الأول: إن المقصود بالأمة هو أمة الدعوة

وعلى ذلك فإن معنى "كلهم في النار" تذهب لمن لم يؤمن بالنبي محمد ﷺ، وتكون الفرقة الناجية هي كل من أمن برسالة محمد ﷺ. ويستدل أنصار هذا الرأي بالأدلة الآتية:

1. الأصل في استعمال كلمة الأمة هو العموم، ولا يصرف اللفظ إلى الخصوص إلا بدليل.[2]
2. أمة كل نبي هم من أرسل إليهم، كما هو الحال مع أمة نوح: **﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾** (نوح: 1) وأمة موسى: **﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم﴾** (الصف: 5) وأمة صالح: **﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾** (الأعراف: 73) وأمة هود: **﴿وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾** (الأعراف: 65) فأمة كل نبي هم القوم الذين أرسل إليهم، والنبي محمد ﷺ قد أرسل إلى الناس كافة **﴿وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾** (سبأ: 28) لذلك فأمّته ﷺ وقومه هم الناس جميعاً.
3. استعمل القرآن لفظ الأمة بمعنى أمة الدعوة، كما هو الحال في قوله تعالى **﴿ثم أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَاكُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾** (المؤمنون: 44) .

[1] العجلوني، إسماعيل بن محمد كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص 150.

[2] المسير محمد، مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة، ص 48.

ويعترض على هذا القول بأنه لو كان المقصود بالأمة في الحديث هو أمة الدعوة فما جدوى ذكر اليهود والنصارى بشكل منفرد ومنفصل؟ كما أن المقصود بالأمة غير المقصود بالقوم، فالمقصود بـ "الأمة" هم الأتباع الذين آمنوا بالنبي ورسالته، أما "القوم" فهم من أرسل إليهم النبي، سواء من آمن به أو من لم يؤمن به.

القول الثاني: أن المقصود بالأمة أمة الإجابة

يذهب الصنعاني إلى أن المقصود بالأمة في حديث افتراق الأمة هو أمة الإجابة لا الدعوة للأسباب الآتية:

– لأن لفظ أمتي حيث جاء في كلامه ﷺ لا يراد به إلا أمة الإجابة غالباً، كحديث: أمتي أمة مرحومة، وحديث "لا تزال طائفة من أمتي" وغير ذلك من الأحاديث.[1]

قوله "ستفترق" بالسين الدالة على أن ذلك أمر مستقبل[2]، ويقصد الصنعاني هنا أن الأمة لو كانت أمة الدعوة لكان الافتراق حاصلاً في زمن النبي وقبله، وليس بعده.

– أنه قرنهم بطائفتي اليهود والنصارى؛ وكون المفترقين منهما هما طائفتا الإجابة لظاهر قوله تعالى: **﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ لَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾** (البينة : 4).

– ما جاء في حديث النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده لتركبن سنن من قبلكم،"[3] وهذا خطاب لأمة الإجابة قطعاً.[4]

ويستدل أنصار هذا الرأي، وهم جمهور العلماء، بأن هذا هو ظاهر استعمال لفظة "أمتي،" كما أن أكثر ما ورد في الحديث على هذا الأسلوب أريد به أهل القبلة .[5]

---

[1] الصنعاني، محمد بن إسماعيل، افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، تح: سعد بن عبد الله السعدان، الرياض، دار العاصمة، 1415هـ، ص 56.

[2] المرجع السابق، ص 64.

[3] الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق: : أحمد محمد ثامر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 474/4.

[4] الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص 65–66.

[5] المسير. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص46 .

ثالثًا: عدد الفرقة ودلالاته في الحديث

اختلف العلماء في مفهوم العدد في حديث افتراق الأمة إلى قولين:

القول الأول: أن المقصود به كثرة طرق الهلاك

ذهب عدد من العلماء إلى أن المقصود بالعدد المذكور في حديث افتراق الأمة هو كثرة الفرق التي ستظهر بين أتباع هذه الأمة، ومن الذين قالوا بهذا الحاكم الحشمي الذي ذهب إلى أن المراد بالعدد ليس الحصر، وإنما المراد ستفترق أمتي فرقاً كثيرة، وللعرب عادات في ذكر السبعين والألف إذا أرادوا التعبير عن الكثرة .[1]

وقال الزمخشري عند تفسيره الآية ﴿**إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾ (التوبة: 80): "والذي يفهم من ذكر هذا العدد كثرة الاستغفار ."[2]

وجاء في شرح النووي لصحيح مسلم في سياق شرحه الحديث "الإيمان بضع وسبعون شعبة": ذكر ابن أبي حاتم أن رواية من روى "بضع وسبعون شعبة" أيضاً صحيحة، فإن العرب قد تذكر للشيء عددا ولا تريد نفي ما سواه .[3]

وذهب الصنعاني إلى أن المقصود بالعدد ليس ذات العدد أو كثرة الهالكين: "ليس ذكر العدد في الحديث لبيان كثرة الهالكين، وإنما هو لبيان اتساع طرق الضلال وشعَبِها."[4]

القول الثاني: أن العدد مقصود بذاته

اختلف أنصار هذا القول في تسويغ تباين عدد الفرق في الواقع مع العدد الوارد في ظاهر الحديث، فذهب قوم منهم إلى أن هذا العدد من الفرق هم الأكثر خطراً والأعظم شراً. ولا يخفى على دارس الفرق الإسلامية ما وقع فيه جل كتاب الفرق من التكلف في محاولة إحصائهم لعدد الفرق الواردة في الحديث، كما أنهم حصروا عدد الفرق بتلك التي ظهرت حتى زمانهم، وكأن الزمان قد توقف ولم تعد

---

[1] الجشمي الحاكم جلاء الأبصار (المجلس الرابع عشر) مخطوط، نقلاً عن: عزان حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص 90.

[2] الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو الكشاف، بيروت: دار الفكر ط 1، 1983م، 204/2.

[3] مسلم، أبو الحسين صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط 2، 1972م ، 2/ 5.

[4] الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص 67.

هناك فرق أخرى يمكن أن تظهر فيما يستقبل من الزمان! فالبغدادي حاول في سياق دراسته للفرق الإسلامية أن يلتزم بالعدد الوارد في حديث افتراق الأمة، وهو ثلاث وسبعون فرقة،[1] لكنه عندما لم يتمكن من التوفيق بين العدد المذكور والأسماء الكثيرة للفرق الإسلامية، أخذ يخرج بعض الفرق من دائرة الإسلام، مثل ما قاله بشأن الباطنية: "ليست الباطنية من فرق ملة الإسلام، بل هي من فرق المجوس،" وكذا قال بشأن المغيرية، والجناحية والبيانية والمنصورية، والخطابية والحلولية من غلاة الشيعة، واليزيدية، والميمونية من غلاة الخوارج.[2]

وأما الشهرستاني فقد أرجع أصول الفرق إلى أربع فرق وهي: القدرية، والصفاتية، والخوارج، والشيعة ثم ذكر فروع كل من هذه الفرق الأصلية وأوصلها إلى ثلاث وسبعين فرقة.[3]

في حين حصر ابن الجوزي أصول الفرق الإسلامية في ستة، وهي: الحرورية والقدرية، والجهمية، والمرجئة، والرافضة، والجبرية. ثم ذهب إلى أن كل فرقة من هذه الستة قد انقسمت إلى اثنتي عشرة فرقة،وعلى ذلك يكون المجموع اثنتين وسبعين فرقة ضالة، وتظل الفرقة الناجية، وهي عنده أهل السنة والجماعة.[4]

وما ذهب إليه بعض العلماء من تعيين هذه الفرق يتنافى مع العدد الكبير للفرق الإسلامية الذي يتجاوز العدد المذكور في الحديث أضعافاً كثيرة، فالشيعة وحدهم عند المقريزي قد بلغ عددهم ثلاثمائة فرقة،[5] كما يتنافى العدد المحدود مع الواقع التاريخي الذي ما تزال تظهر فيه فرق جديدة لم تكن في زمن البغدادي أو الشهرستاني. فلو حمل العدد على أصول الفرق فهي دون الثلاث والسبعين، ولو حمل على تشعبات تلك الفرق وفروعها لتجاوز ذلك العدد!

---

[1] البغدادي، عبد القاهر الفرق بين الفرق بيروت: دار الآفاق، 1977م، ص 8.

[2] المرجع السابق، ص 16.

[3] الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، ط1، 1981م، ص 3.

[4] ابن الجوزي، عبد الرحمن تلبيس إبليس، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي،1985م، ص 28.

[5] المقريزي، تقي الدين احمد المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، بيروت: دار صادر، 352/2.

وقد ذهب الإمام الشاطبي إلى عدم تعيين الفرق التي افترقت إليها الأمة، وعلل ذلك بعدة أسباب كما في قوله : "فإن الشريعة قد فهمنا منها أنها تشير إلى أوصافهم ليحذر منها، ويبقى الأمر في تعيين الداخلين في مقتضى الحديث مرجى."[1]

ويذكر سبباً آخر لعدم تحديد الفرق الهالكة؛ إذ "عدم التعيين هو الذي ينبغي أن يلتزم؛ ليكون ستراً على الأمة."[2] كما يرى الشاطبي أن تعيين الفرق "مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء."[3]

ولا شك في أن عدم التعيين الذي ذهب إليه الشاطبي يؤيد قول القائلين بعدم الدلالة الحرفية لعدد الفرق المشار إليه في الحديث، ويعالج الاضطراب والاختلاف الذي وقع بين كتاب الفرق في تحديد هوية هذه الفرق.

كما يمكن الاستدلال على صحة الرأي الأول، في أن العدد الوارد في الحديث ليس المراد به الحصر؛ إذ استعملت بعض النصوص الشرعية العدد "سبعين" استعمالاً مجازياً لا حرفياً، كما في قوله تعالى : ﴿**اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْلَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾ (التوبة : 80) وكذلك الحال في العدد "سبعة" قوله تعالى : ﴿**ولو أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمُ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ (لقمان: 27) فسواء كانت الأبحر سبعة أو سبعين أو غير ذلك،[4] فما كان لكلمات الله أن تنفد.

رابعًا: المقصود بقوله: (كلها في النار)

يذهب بعض الباحثين إلى أن عبارة (كلها في النار) لا تستلزم كفر تلك الفرق؛ لأن دخول المسلم النار ليس دخولاً أبديا.[5] فالفرق الإسلامية التي لم تخرج عن أصول الدين (أركان الإيمان) لا يمكن

---

[1] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق: سليم الهلالي، الخبر– السعودية: دار ابن عفان، ط 2، 1993م، 724/2.

[2] المرجع السابق، ج 2، ص 724.

[3] المرجع السابق، ج 2، ص 731.

[4] المسير. مقدمة في دراسة الفرق الإسلامية، مرجع سابق، ص 47.

[5] هذا قول أهل السنة، أما المعتزلة فقد ذهبوا في أصلهم الثالث الوعد والوعيد إلى أن من يدخل النار لا خروج له منها. انظر: الدوري، قحطان العقيدة الإسلامية ومذاهبها، عمان: دار العلوم للنشر والتوزيع، ط 1، 2007م، ص 116، 117.

إخراجها من الإسلام وتكفيرها، لا سيما أن "من أصول أهل السنة والجماعة أنهم لا يكفرون أحداً بذنب، فكذلك لا يكفرون أحداً ببدعة ."[1]

يقول الإمام الصنعاني في شرح حديث افتراق الأمة: "إنّ الحديث استشكل من جهتين: الجهة الأولى: ما فيه من الحكم على الأكثر بالهلاك والكَوْن بالنار،" وذلك ينافي الأحاديث الواردة في الأمة بأنها أمة مرحومة: "أمتي كالغيث لا يدرى أيها خير أولها أم آخرها،" وقوله: "الخير في أمتي إلى يوم القيامة."[2]

ويضاف إلى ما ذكره الصنعاني ما رواه مسلم عن عبد الله، قال: "قال لنا رسول الله: أما ترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة ؟ قال: فكبَّرنا، ثم قال: أما ترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قال: فكرنا، ثم قال: إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة."[3]

فكيف يرجو النبي أن تكون أمته نصف أهل الجنة إذا لم تنج من أمته إلا فرقة واحدة؟! يقول ابن تيمية: "فمن كفَّر الثنتين والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الصحابة والتابعين لهم بإحسان... وليس قوله: "ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة" بأعظم من قوله تعالى : **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾** (النساء: 10) وقوله: **﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾** (النساء : 30) وأمثال ذلك من النصوص الصريحة بدخول من فعل ذلك النار، ومع هذا فلا نشهد لمعيّنٍ بالنار لإمكانِ أنه تاب، أو كانت له حسنات محت سيئاته، أو كفَّر الله عنه بمصائب أو غير ذلك."[4]

وقال الذهبي: "وإذا قال المسلم: **﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾** (الحشر: 10) قصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويلٍ تأوله فخالف السنة، أو أذنب ذنباً، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، فيدخل في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين

[1] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، حدة دار الوفاء، ط 3، 2005م، 345/3، 357.

[2] الصنعاني، افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص 53.

[3] مسلم صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق، ج 3، ص 75.

[4] ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط 1، 1406هـ، 169/5.

فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً، بل فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين. والنبي لم يخرجهم من الإسلام بل جعلهم من أمته."[1]

وانظر كلام ابن القيم –رحمه الله – في غلاة الصوفية و"شطحاتهم " وعدم تكفيرهم، بل تراه يعتذر لمن وقع له ذلك منهم بأنه ناتج عن "ضعف تمييزه، وقوة سلطان المحبة، واستيلاء المحبوب على قلبه بحيث يغيب عن ملاحظة ما سواه، وفي مثل هذه الحال يقول: سبحاني، أو ما في الجبة إلا الله، ونحو هذا من الشطحات التي نهايتها أن يغفر له ويعذر لسكره وعدم تمييزه في تلك الحال."[2]

كما ينبغي أن لا تحكم على أتباع كل فرقة من فرق المسلمين بحكم واحد: فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، وهذا التقسيم يجري على جميع أتباع الملل والنِّحل، وهو منهج قرآني واضح : **﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾** (فاطر : 32-33)

ويُفصِّل ابن تيمية الحكم في بعض أتباع الفرق الإسلامية الذين يقولون ما يوجب التكفير، فيقول: "كجحد وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج، وتحليل الزنا والخمر والميسر، ونكاح ذوات المحارم"[3] فلا يشملهم بحكم واحد، بل يشير إلى أنه قد يكون (القائل بذلك) لم يبلغه الخطاب، أو من هو حديث عهد بالإسلام.[4]

ويستدل ابن تيمية على تفريقه بين أتباع الفرق الكبرى المعروفة في التاريخ الإسلامي بقوله: "وأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض "كما قال رسول الله ﷺ: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان "[5] وقوله ﷺ: "من لقي الله لا يشرك

---

[1] الذهبي، محمد بن أحمد المنتقى من منهاج الاعتدال، تحقيق: محب الدين الخطيب الرياض: دار عالم الكتب، ط 2، 1409هـ، ص 334.

[2] ابن القيم، محمد بن أبي بكر. طريق الهجرتين وباب السعادتين بيروت: دار الكتاب العربي، ط 6، 1984م، ص 25، 26.

[3] ابن تيمية منهاج السنة النبوية، مرجع سابق، 49/5.

[4] المرجع السابق.

[5] ابن تيمية الفتاوى، مرجع سابق، 355/3.

به شيئا دخل الجنة."[1] ويدخل في هذا المعنى قول رسول الله ﷺ: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده."[2] وقوله ﷺ: "لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض."[3] وقوله ﷺ:"سباب المسلم فسوق وقتله كفر."[4] وقوله ﷺ: "أيما امرئ مسلم قال: لأخيه يا كافر، فقد باء بها أحدهما."[5]

وروى مسلم بإسناده أن النبي ﷺ قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من خير ما يزن برة، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من خير ما يزن ذرة."[6]

ويوفِّق الإمام الصنعاني بين الحكم على الفرق الإسلامية بالهلاك والكون بالنار وكونها أمة مرحومة بقوله: "الحكم على تلك الفرق بالهلاك والكون في النار، حكم عليها باعتبار ظاهر أعمالها، ولا ينافي ذلك كونها مرحومة باعتبار آخر، من رحمة الله بها، وشفاعة نبيها، وشفاعة صالحيها."[7]

ولذلك ينبغي التفريق بين نوعين من الهلاك:

- الهلاك المطلق: وهو الذي لا رجاء لصاحبه بالخروج من العذاب يوم القيامة.
- الهلاك المؤقت وهو الذي يعذب صاحبه إلى أجل معلوم، ثم يدخله الله في رحمته وجنته.

من هنا فإن معظم أتباع الفرق الإسلامية تنالهم النجاة بالمآل بعد أن يستوفوا حسابهم عند الله .

إن عموم علماء أهل السنة يلتمسون العذر لما جرى من افتراق واقتتال بين الصحابة، ولا يقولون بكفر أحد منهم، وبناء على ذلك فإنه من باب أولى أن لا نكفّر من أساء إلى بعضهم لاعتقاده بمخالفته الحق، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه.

---

[1] مسلم صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق، 93/2.

[2] البخاري، الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1958، 6/1.

[3] مسلم صحيح مسلم بشرح النووي مرجع سابق، 55/2.

[4] المرجع السابق، 54/2.

[5] المرجع السابق، 49/2.

[6] المرجع السابق، 59/1، 60.

[7] الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص 68، 69.

وفي هذا السياق يقول ابن تيمية: "وأما علي؛ فأبغضه وسبَّه أو كفّره الخوارج وكثير من بني أمية وشيعتهم الذين قاتلوه وسبّوه. فالخوارج تكفر عثمان وعلياً وسائر أهل الجماعة. وأما شيعة علي الذين شايعوه بعد التحكيم، وشيعة معاوية التي شايعته بعد التحكيم؛ فكان بينهما من التقاتل، وتلاعن بعضهم وتكافر بعضهم ما كان."[1]

وهناك من يذهب إلى التفريق بين تكفير عوام أتباع الفرق الأخرى وتكفير علمائهم، فيقصر التكفير على علمائهم، وهذا القول ليس على إطلاقه، بل يعترض عليه من وجوه، أهمها:

1. أنه يتعارض مع ما جاء من النصوص التي تشير إلى أن المجتهد مأجور، حتى وإن أخطأ. فالشاطبي يشير إلى عدم ذم كل مخالفة لظواهر بعض ما جاء في القرآن والسنة على إطلاقه، فهناك أسباب علمية لبعض ما يقع من هذا الاختلاف، فهو يقول: مخالفة هذه الأصول القرآن والسنة على قسمين، أحدهما : أن يخالف أصلاً مخالفة ظاهرة من استمساك بأصل آخر ... والثاني : أن يخالف الأصل بنوع من التأويل هو فيه مخطئ."[2]
2. أن اتهام دين علماء الفرق المخالفة وقدح نواياهم يؤدي إلى زيادة التعصب والعداء من قبل عامة أتباع ذلك المذهب، أكثر مما يدفعهم إلى فهم المذاهب المخالفة.

خامساً: المقصود بالفرقة الناجية

تُعدُّ مسألة تعيين الفرقة الناجية من أكثر المسائل التي شغلت –وما تزال تشغل– الكتاب والباحثين، وهي مسألة يعترضها كثير من الصعوبة والغموض، يقول الإمام الشاطبي: "لا تكاد تجد في الشريعة مسألة يختلف العلماء فيها على بضع وسبعين قولاً إلا هذه المسألة، فتحرير النظر حتى تتضح الفرقة الناجية التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه من أغمض المسائل."[3]

كما أنه ما من فرقة من الفِرَق التي ظهرت في تاريخ الإسلام إلا وتدعي أنها هي الفرقة الناجية، على الرغم من تنبيه القرآن على خطورة ما وقعت به الأمم السابقة من ادعاء الحق المطلق دون الناس: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ**

[1] ابن تيمية الفتاوى، مرجع سابق، 436/4.
[2] الشاطبي الاعتصام، مرجع سابق، 797/2.
[3] المرجع السابق، 801/2.

الْكِتَابُ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (البقرة: 113) ولذلك فإن المتمعن في هذه الآية يدرك أن كل من اقتصرت معرفته على ادعاء الحق والنجاة لذاته، ونفي إمكانية النجاة عن غيره، فقد وقع بما وقع به أهل الكتاب مِنْ قَبلُ.

1. تعيين اسم الفرقة الناجية:

مسألة تعيين الفرقة الناجية من المسائل التي تحتمل الظن والاجتهاد، حتى وإن ادعى أتباع كل فرقة أنهم الناجون دون غيرهم: "التعيين للفرقة الناحية بالنسبة إليه اجتهادي لا ينقطع الخلاف فيه، وإن ادعي فيه القطع دون الظن، فهو نظريٌّ لا ضروري."[1]

فالأولى بالنسبة للإمام الشاطبي – رحمه الله – في مسألة تعيين الفرقة الناجية هو "السؤال عن أعمال الفرقة الناجية، لا عن نفس الفرقة؛ لأن التعريف فيها من حيث هي لا فائدة فيه إلا من جهة أعمالها التي نجت بها، فالمقدم في الاعتبار هو العمل لا العامل."[2]

ويستدل الشاطبي على أولوية السكوت عن تعيين النجاة بفرقة بعينها بحديث عمر ابن أبي مرة، الذي يقول فيه: "كان حذيفة بالمدائن فكان يذكر أشياء قالها رسول الله ﷺ لأناس من أصحابه في الغضب، فينطلق ناس ممن سمع ذلك من حذيفة، فيأتون سلمان، فيذكرون له قول حذيفة، فيقول سلمان: حذيفة أعلم بما يقول، فيرجعون إلى حذيفة، فيقولون له: قد ذكرنا قولك لسلمان، فما صدقك ولا كذبك: فأتى حذيفة سلمان وهو في مبقلة فقال: يا سلمان، ما يمنعك أن تصدقني بما سمعت من رسول الله ﷺ؟! فقال: إن رسول الله ﷺ يغضب فيقول لناس من أصحابه، ويرضى فيقول في الرضا لناس من أصحابه، أما تنتهي حتى تورث رجالاً حبَّ رجال، ورجالاً بغض رجال، وحتى توقع اختلافاً وفرقة؟! ولقد علمت أن رسول الله ﷺ خطب فقال: أيما رجل من أمتي سببته سبة أو لعنته في غضبي فإنما أنا من ولد آدم، أغضب كما يغضبون، وإنما بعثني رحمة للعالمين فأجعلها عليهم صلاة يوم القيامة. فو الله لتنتهين أو لأكتبن إلى عمر."[3]

---

[1] المرجع السابق، 803/2.

[2] المرجع السابق ،2/ 799-800.

[3] المرجع السابق، 2/ 725، 726. والحديث رواه أبو داود في سننه. انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث سنن أبو داود، بيروت: دار الجنان ط1، 1988م 2/ 626.

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم في مدارج السالكين في حديثه عن علامات العبودية: "لم يشتهروا باسم يعرفون به عند الناس من الأسماء التي صارت أعلاماً لأهل الطريق، وأيضاً لم يتقيدوا بعمل واحد يجري عليهم اسمه، فيعرفون به دون غيره من الأعمال، فإن هذا آفة العبودية، وهي عبودية مقيدة، وأما العبودية المطلقة فلا يعرف صاحبها باسم معين من معاني أسمائها، فإنه مجيب لداعيها على اختلاف أنواعها، فله مع كل أهل عبودية نصيب يضرب معهم بسهم، فلا يتقيد برسم ولا إشارة ولا اسم ولا بزي ولا طريق وضعي اصطلاحي."[1]

ومؤدى هذا الكلام أنه ينجو من كل فرقة من كان متمسكاً بحقيقة ما جاءه من الحق، ويسعى إلى الخير والصلاح مهما كان اسم فرقته.

ويقول الإمام الصنعاني عن الفرقة الناجية: "وهم متبعو الرسول قولياً وفعلياً من أي فرقة كانت،"[2] وهم "صالحو كل فرقة."[3]

وهناك من المفكرين المعاصرين من نادى بتغيير مصطلح الفرقة الناجية؛ وذلك لأنه "يقتضي أن يكون غيرها من الفرق هالكة، ولو كان موافقاً لها في منهجها ومعتقدها وأصولها ما دام لا يحمل نفس الاسم الذي تحمله، ولا يجتمع حول الراية التي تجتمع حولها، وهو على كل حال قصر للشيء على بعض أفراده ... فالعدل والإنصاف يقتضي أن لا تكون الفرقة الناحية أشخاصاً محددة فحسب، بل خصائص وسمات ينبني عليها منهج يتبع، وطريق يسلك، وأصول يلتزم بها."[4] "ولو أنصفوا لعلموا أن الفرقة الناحية هي منهج ومشرع، وصفات وخصائص، وليست اسماً ينتحل، ولا دعوى تُدَّعى."[5]

الفرقة الناجية هي من كان من المسلمين ملتزماً بالمضي على خط رسول الله، وأن الفرق الهالكة هي المتمردة على شرع الله، المتعمدة لمخالفة رسول الله.[6] وأهل الفرقة الناحية هم كل من يتمسك بكتاب الله

---

[1] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. مدارج السالكين بين منازل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتاب العربي 1973م، 174/3.

[2] الصنعاني. افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، مرجع سابق، ص 92، 93.

[3] المرجع السابق، ص 93، 94.

[4] العودة سلمان، صفة الغرباء سلسلة رسائل الغرباء، صنعاء مركز الصديق العلمي، ط4، 2000م، 119/2.

[5] المرجع السابق، ص 123.

[6] عزان ، حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص 54.

وهدي نبيه، وهم أبعد الناس عن الفرقة والاختلاف، وأقربهم إلى الوحدة والألفة، وهم أرأف الناس بالمخالف، وأحرصهم على هدايته، ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة، أعمالهم تصدق أقوالهم، وهم أهل الإصلاح والتوحيد، وبناء عليه فإن تحديد الفرقة الناجية بفرقة واحدة بعينها يؤدي بنا إلى زيادة حدة الفرقة والعداء بين المسلمين؛ لأن من يقصر النجاة على نفسه، والهلاك على غيره، لن يكون مؤهلاً للاعتراف بشرعية الآخر والقبول به ناهيك عن محبته أو احترامه.

2. عموم النجاة لأمة محمد ﷺ:

إن معظم الفرق الإسلامية – على الرغم من أخطائها – لا تخرج عن أمة محمد ﷺ، وهذا يدل عليه قوله ﷺ: (تفترق أمتي)، ويؤكد الشاطبي هذا المعنى بقوله: "وظاهر الحديث يقتضي أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة."[1] كما يقدم احتمالاً آخر لسبب نسبة الفرق إلى الأمة بقوله: "وذلك أن كل فرقة تدعي الشريعة، وأنها على صوابها ... لأنها تدعي أن ما ذهبت إليه هو الصراط المستقيم دون غيره، وبذلك يخالفون من خرج عن الإسلام."[2]

يقول الإمام الهادي (أحد أئمة الزيدية): "وأن قد حرم الله على المسلمين أن يزكوا أنفسهم، وأن قد أوجب عليهم أن ينسبوا جميع المسلمين إلى الإيمان والإسلام."[3] فالأصل في جميع أمة محمد هو النجاة إلا من تعمد منهم الخروج عنها، أو الإنكار لمعلوم من الدين بالضرورة، أو أبى طاعة الله ورسوله.

وقد وقع كثير من كتاب الفرق والعقائد في قصر النجاة على أتباع مذهبهم، ورمي من دونهم من الفرق بالكفر والهلاك. والصواب أن الحكم بالنجاة والهلاك هو لله وحده، والنجاة لا تقتصر على أتباع فرقة بعينها وإنما هي لكل من آمن بالله وملائكته ورسله واليوم الآخر، وعمل صالحاً ولم ينكر معلوماً من الدين بالضرورة، فالانتساب إلى فرقة ما –مهما كان اسمها – لا يضمن للإنسان النجاة، وهذا مما يشهد له ظاهر القرآن، كما في قوله تعالى: **﴿لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾** (النساء: 123)

---

[1] الشاطبي الاعتصام، مرجع سابق، ص 714.

[2] المرجع السابق، ص 714، 715.

[3] عزان، حديث افتراق الأمة تحت المجهر، مرجع سابق، ص 101.

إن أتباع الفرق الإسلامية عموماً لا يبحثون عن الضلال، واتباع الباطل، والتماس سبل الهلاك، بل غايتهم اتباع فرقهم ومذاهبهم بحثا عن السعادة والخير والرحمة، وهم يتبعون ما يعتقدونه صحيحا، وعلى قدر ما بلغهم من المعرفة **﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾** (النجم: 30).

إن السبيل إلى الله ليس ضيقاً، أو مقصوراً على فئة محدودة تعادي الخلق ولا ترى فيهم غير الباطل والضلال، فالطريق إلى الله يبدأ بحب الخير للناس، والتواضع أمام الحقائق الكبرى التي لا يخلو الحديث عنها من الصعوبة والاختلاف، وبحسب كل عاقل أن يتذكر عندما يعجز عن إيجاد الحلول الواقعية للفرقة والتنازع بين المسلمين، ما قاله الله تعالى بعد أن ذكر الأديان المتعددة: **﴿فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾** (البقرة: 113).

3 – مفهوم الفرقة والمذهب والفرق بينهما:

تعريف الفرقة:

إن مصطلح الفرقة يشير إلى جماعة من الناس تجمعهم عقيدة معينة أو تفسير خاص لنصوص الشريعة، مما يؤدي إلى تبنيهم لموقف فكري أو عقائدي يُميزهم عن الجماعات الإسلامية الأخرى. وعادةً ما تتبلور الفرقة حول مسائل عقائدية كبرى مثل طبيعة الإيمان، القضاء والقدر، أو الخلافة، وهو ما أدى إلى نشوء فرق معروفة مثل **الخوارج، والشيعة والمعتزلة.**[1]

تعريف المذهب:

المذهب هو اتجاه فكري أو فقهي يعبّر عن طريقة معينة في الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية من الأدلة. و يرتبط مصطلح المذهب بشكل أساسي بالفقهاء الذين أسسوا مدارس فقهية لها منهجية واضحة في تفسير النصوص الشرعية مثل **المذهب الحنفي، المالكي، الشافعي، والحنبلي** .

المذهب لا ينطوي على التمايز العقائدي بقدر ما يعبر عن تنوع في فهم النصوص وتطبيقها.

الفرق بين الفرقة والمذهب:

- مما سبق ذكره، يمكننا القول إن الفرق بين الفرقة والمذهب يتمثل في :

[1] ينظر: عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر: دار البلاغ، ص:11

- أن الفرقة تُركز على الجوانب العقائدية والنظرية.أما المذهب فيُركز على الجوانب الفقهية والتطبيقية.

أما من حيث الأسباب:

- فالفرق تنشأ غالبًا بسبب الاختلافات في تفسير النصوص ذات الصلة بالعقائد والأسس الإيمانية، وللأسباب السياسية كما سيأتي.

أما المذاهب فتنشأ بسبب التنوع في الاجتهاد الفقهي، واختلاف الأصول المنهجية التي يعتمدها كل مذهب.

المصطلحات المشابهة:

1. **الطائفة** :تُشير إلى مجموعة من الناس تتبع مذهبًا دينيًا أو عقيدة محددة، وقد تكون أحيانًا مرادفة لمصطلح الفرقة، ولكنها تُستخدم غالبًا للدلالة على جماعات داخل الدين نفسه مثل "الطائفة الشيعية" أو "الطائفة السنية."
2. **النحلة** :تُستخدم للإشارة إلى جماعات تحمل عقيدة محددة، وغالبًا ما تُستخدم لوصف الجماعات التي يُعتبر فكرها منحرفًا عن السائد، مثل "النحلة الباطنية

3.ما الذي يُميز الفرقة عن غيرها من حيث التسمية والمقالة؟

أولًا: التمييز من حيث التسمية

تتميز الفرق الإسلامية في تسميتها بدلالات معرفية وتاريخية ، فهي تستمد أسماءها من عدة مصادر رئيسية: شخصية مؤسسها، أو موقفها العقائدي، أو المبدأ الفكري الذي تتبناه. فالشيعة سُميت نسبة إلى "شيعة علي"، والخوارج اشتقت اسمها من "الخروج" على السلطة المركزية، والمعتزلة من "الاعتزال" في مجلس الحسن البصري. أما الأشاعرة فنُسبت إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، والماتريدية إلى محمد بن محمد الماتريدي. وتعكس هذه التسميات في جوهرها طبيعة الموقف الفكري أو التاريخي الذي ميز كل فرقة، حيث تحمل أسماؤها بعدًا دلاليًا يكشف عن جذورها الفكرية وخصوصيتها العقائدية.

ثانيًا: التمييز من حيث المقالة

تتميز الفرق الإسلامية في مقالاتها بتباينات جوهرية في فهم القضايا العقائدية الأساسية. فالشيعة مثلا يؤكدون على نظرية الإمامة والعصمة، معتبرينها حقًا إلهيًا لعلي وذريته. أما السنة فيرون الخلافة شورى بين المسلمين. وتتميز المعتزلة بمبدأ "العدل والتوحيد"، مؤكدة على حرية الإنسان واختياراته، بينما يميل الأشاعرة للقول بالقدر الإلهي. وفي قضية الصفات الإلهية، يثبت الأشاعرة الصفات الخبرية مع نفي التشبيه، بعكس المعتزلة التي تميل للتأويل والتنزيه المطلق. أما الخوارج فيتميزون بموقف متطرف يكفر مرتكب الكبيرة، في حين يرى المرجئة أن الإيمان هو التصديق القلبي فقط. وهكذا تشكل المقالات خريطة معقدة من التأويلات العقائدية التي تعكس تنوع التفكير الإسلامي وتعدده.

4- أسباب نشوء الفرق الإسلامية:[1]

نشأت الفرق الإسلامية كنتيجة للتفاعل بين عوامل داخلية تتعلق بالخلافات الفكرية والسياسية داخل الجماعة المسلمة، وأخرى خارجية تعود إلى التأثيرات الثقافية والفلسفية الوافدة من الأمم المفتوحة، وفيما يلي بيان موجز لذلك.

الأسباب الداخلية:

الخلاف حول فهم النصوص الشرعية:

تُعد النصوص الدينية القرآنية والحديثية المصدر الأساسي للعقيدة الإسلامية. ومع ذلك، فإن وجود آيات محكمة وأخرى متشابهة فتح المجال لاختلاف التفسيرات.

كان الجيل الأول من الصحابة يتعامل مع النصوص ببساطة إيمانية، ولكن مع توسع الدولة الإسلامية وزيادة التحديات الفكرية ظهرت تأويلات مختلفة.[2]

[1] ينظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية: القاهرة، دار الفكر العربي 2009 ص: 15وما بعدها.

[2] ينظر: أبو الوفا الغنيمي التفتازاني، علم الكلام وبعض مشكلاته: القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص : 9.

الخوض في مشكلات عقائدية نظرية:

إن الجيل الأول من الصحابة لم يكن منشغلًا بالقضايا الفلسفية أو العقائدية النظرية، بل كان تركيزهم على التطبيق العملي للإسلام، والجهاد في سبيل الله.

وبعد توسع الدولة الإسلامية واحتكاكها بثقافات مختلفة، وطروء مشكلات جديدة في المجتمع الإسلامي، ظهرت أسئلة جديدة مثل:

- هل الإنسان مسيّر أم مخيّر؟
- ما طبيعة الإيمان؟ هل يزداد وينقص؟ وما حكم مرتكب الكبيرة؟
- هذه الأسئلة أثارت نقاشات واسعة أدت إلى ظهور فرق عقائدية مثل:
- **القدرية و المعتزلة والجبرية.**

الخلاف حول الإمامة

إن أبرز مسألة سياسية ذات خطر نشأ حولها الخلاف بين المسلمين هي مسألة الخلافة؛ ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرر نظاما معينا لمن يكون إماما أو خليفة من بعده، ولما مات صلى الله عليه وسلم اختلف المهاجرون والأنصار في من يخلفه، ثم استقر رأيهم أخيرا على استخلاف أبي بكر، فكانت الخلافة بذلك شورى بينهم.

ثم كان من الاختلافات الأخرى الحادثة في صدر الإسلام؛ الخلاف على تخصيص أبي بكر لعمر بالخلافة وقت وفاته، وعلى بيعة عثمان، والخلاف الحادث في أواخر عهد عثمان وخروج بعض المسلمين عليه، ثم قتله ثم الخلاف بين علي من ناحية وعائشة وطلحة والزبير من ناحية أخرى، وهو الخلاف الذي أدى إلى وقعة الجمل، ثم الخلاف بين علي ومعاوية وهو الخلاف الذي أشعل نار الحرب بين المسلمين فترة وانتهى بثبات الأمر لمعاوية وذريته من بعده، وكان قد خرج أثناء هذا الخلاف بعض المسلمين على علي فعرفوا بالخوارج، وكانت بينهم وبين علي رضي الله عنه حروب، ثم قتل علي بيد أحد الخوارج، وبمقتله انتهى عهد الخلفاء الراشدين وذلك سنة 40 هجرية.

على أن مقتل علي رضي الله عنه على النحو الذي وقع قد أثار عطفا قويا عليه من جانب أنصاره وابتدأت شيعته في الظهور بشكل واضح على مسرح الحياة الإسلامية وأظهرت القول كعقيدة بأنه كان أحق الصحابة بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وذريته من بعده لأن النبي صلى الله عليه وسلم

قد نص على ذلك في رأيهم كما اعتبرت كل من جاء بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الخلفاء الراشدين مغتصبا لحق علي وكل من جاء بعده من الخلفاء.

و قد صور الشهرستاني اختلاف المسلمين حول الإمام في ذلك العصر قائلا: " إن الاختلاف في الإمامة كان على وجهين: أحدهما أن الإمامة تثبت بالنص والتعيين، والآخر بالاتفاق والاختيار، ومن قال بالرأي الأول: قال إن علي أحق الناس بالخلافة، ومن بعده ذريته، ومن قال بالرأي الثاني: قال بحق معاوية وذريته ثم مروان وأولاده، والخوارج يرون غير هذا وذاك ويذهبون إلى أن الخليفة يجب أن يكون منهم ويعمل وفق إرادتهم، وإلا خالفوه،

والحق أن ما أدى إلى تلك الخلافات وتفرق كلمة المسلمين بعد أن كانوا أمة واحدة يعود لضعف الإيمان في قلوب بعض المسلمين وفشو داء العصبية القبلية التي كانت موجودة بين العرب في جاهليتهم .

ثانيًا: الأسباب الخارجية لنشوء الفرق

1. **التقاء الإسلام بثقافات وديانات الأمم المفتوحة**

- توسعت الدولة الإسلامية بسرعة، وضمّت تحت جناحها شعوبًا من خلفيات دينية وثقافية متنوعة، مثل الفرس والروم.
- أثر هذا التوسع في تسرب أفكار دينية وفلسفية عديدة إلى الفكر الإسلامي:
- **اليهودية** أدخلت مفاهيم مثل التشبيه والتجسيم، وعقيدة الرجعة.
- **النصرانية** أثرت على النقاشات حول صفات الله والتجسد، مما ساعد على ظهور اتجاهات متأثرة بالفلسفة الأفلاطونية مثل **الجهمية**.

2. **حركة الترجمة ونقل الفلسفة اليونانية**

شكلت ترجمة الفلسفة اليونانية في العصر العباسي منعطفًا تاريخيًا حاسمًا في مسار الفكر الإسلامي، وأحدثت هزة معرفيَّة عميقَّة أثرت بشكل جذري على نشأة الفرق الإسلامية وتوسيع دائرة الجدل الكلامي. فقد مثل بيت الحكمة في بغداد – الذي أسسه الخليفة هارون الرشيد وطوره ابنه المأمون – مركزًا محوريًا للترجمة والتفاعل الفكري غير المسبوق.

انتقلت عبر حركة الترجمة النصوص الفلسفية واليونانية الكلاسيكية لأهم الفلاسفة كأرسطو وأفلاطون وأفلوطين، تحمل معها إشكاليات فلسفية وكلامية معقدة. فقد طرحت هذه النصوص

أسئلة جوهرية حول طبيعة الوجود والذات الإلهية والعلاقة بين القدم والحدوث، مما دفع المفكرين المسلمين للتفاعل مع هذه المفاهيم.

برز المعتزلة كأول من استوعب هذه المنظومة الفلسفية، مستخدمين المنطق اليوناني في بناء منظومتهم الكلامية. فاعتمدوا العقل منهجًا أساسيًا في فهم العقيدة، وتبنوا مفاهيم التوحيد والعدل بمنطق فلسفي دقيق. كما تأثرت الفرق الأخرى كالأشاعرة والماتريدية بهذه الترجمات، وإن اختلفت في مناهجها ومقارباتها.وقد شكلت قضية "خلق القرآن" – التي أثارتها الترجمات الفلسفية – محورًا رئيسيًا في الجدل الكلامي. فقد طرحت أسئلة عميقة حول طبيعة الكلام الإلهي وعلاقته بالذات الإلهية، مما أدى إلى تشعب الجدل الفكري..

كما أنه لم تقتصر التأثيرات على الفرق الكلامية فحسب، بل امتدت لتشمل الفلسفة الإسلامية برمتها. فظهر فلاسفة كالكندي وابن سينا والفارابي، الذين حاولوا التوفيق بين الموروث اليوناني والعقيدة الإسلامية، مما أثرى المشهد الفكري وعمق فهم القضايا العقائدية.

3– التدوين في علم المقالات و الفرق:

1 – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:

للإمام أبي الحسن الأشعري المتوفى سنة (324 هـ على المشهور)، وهو «أقدم كتاب وصل إلينا من المصنفات المفصلة بعض التفصيل في هذا الموضوع»[1].

وقد كشف الأشعري في مقدمة كتابه (المقالات) عن الباعث له على التأليف في هذا الموضوع، وقدم من خلال ذلك تقويما إجماليا عاما للمصنفات الموجودة في عصره وقبله، فقال: «رأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات، ويصنفون في النحل والديانات من بين مقصر فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن

[1] مقدمة مقالات الإسلاميين، محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 4.

الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين ولا سبيل الفطناء المميزين، فحداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات واختصار ذلك وترك الإطالة والإكثار»[1].

وكتابه مؤلف من قسمين:

الأول: ذكر فيه الجليل من الكلام، فذكر الفرق ومقالاتها، وقد شغل ذكر مقالات المعتزلة نحو ثلث هذا الجزء، وذلك راجع إلى خبرته بمقالاتها من جهة؛ فقد كان على مذهب الاعتزال أربعين سنة، وإلى قوة هذه الفرقة في عصره من جهة أخرى وانتشار مذهبها.

وقد قسم الأشعري الفرق إلى عشرة أصناف وهي: (الشيع، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة والجهمية والضرارية والحسينية، والبكرية، والنساك ، وأصحاب الحديث، والكلابية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان).

الثاني: ذكر فيه الدقيق من الكلام، وقد رتبه على المسائل والمقالات، حيث جعلها أصولا، ثم أورد في كل مسألة مذهب طائفة طائفة، وعنونه بقوله: «هذا ذكر اختلاف الناس في الدقيق».

ومما تميز به كتاب الأشعري الدقة في النقل، فإذا كان عالما بصحة المقالة أو خطئها جزم بذلك[2]، وإذا شك أو ظن ذكر ذلك دون جزم[3].

وقد أثنى ابن تيمية على كتاب المقالات، ووصفه بأنه «أجمع الكتب التي رآها في مقالات الناس المختلفين في أصول الدين .. وقد ذكر فيه من المقالات وتفاصيلها ما لم يذكره غيره»[4]، وقال في موضع آخر: «كتاب المقالات للأشعري أجمع هذه الكتب وأبسطها، وفيه من الأقوال وتحريرها ما لم يوجد في غيرها»[5].

---

[1] مقالات الإسلاميين، ص 1.

[2] انظر: مقالات الإسلاميين، ص 586.

[3] انظر: مقالات الإسلاميين، ص 173، 588، 334.

[4] منهاج السنة، (275/5).

[5] منهاج السنة، (303/6).

وقد بين ابن تيمية طريقة الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين)، فقال: «إنه ينقل مقالات الناس نقلا مجردا»[1]، أي دون انتصار لقول أو طائفة[2]، وهذا ما نراه في كتابه المطبوع.

ثم يشير ابن تيمية إلى الميزات التي يحظى بها كتاب المقالات للأشعري في حكاية مقالات

الناس، فيذكر منها:

أ. أنه ذكر في المقالات مقالة المعتزلة مفصلة وبين فضائحهم وتناقض أقوالهم وفسادها ما لم يبينه غيره؛ لأنه كان منهم، وكان قد درس الكلام على أبي علي الجبائي أربعين سنة، وكان ذكيا، ثم رجع عنهم وصنف في الرد عليهم.

ب. يذكر أيضًا مقالات الخوارج والروافض، لكن نقله لها من كتب أرباب المقالات لا عن مباشرة منه للقائلين، ولا عن خبرة بكتبهم، ولكن فيها تفصيل عظيم.

ج. يذكر مقالة ابن كُلَّاب عن خبرة بها ونظر في كتبه.

د. يذكر اختلاف الناس في القرآن من عدة كتب.

2 – التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع:

للإمام أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملَطي، المتوفى سنة (377هـ).

وهذا الكتاب يعد من أقدم الكتب المصنفة في التعريف بالفرق، وقد جاء على فرق لم تذكر في كثير من كتب الملل والنحل، وتضمن ردودًا على بعض الفرق، لكن فيه آراء شاذة تخالف المشهور في كتب المقالات.

وقد رتب المؤلف كتابه على أربعة أجزاء، لكن لم يصلنا منها سوى الجزء الثالث، وموضوعه الفرق، أما الجزء الأول والثاني فموضوعهما الأديان، كاليهودية والنصرانية، كما يتبين ذلك من إحالات المؤلف فهما مفقودان، والجزء الرابع والأخير وفيه الحجاج على الجميع كما نص المؤلف هو مفقود أيضًا.

وقد شرح فيه أصول السنة، ثم أخذ يشرح أحوال ثماني عشرة فرقة من الشيعة الروافض، ثم انتقل إلى ذكر المعتزلة، فشرح الأصول الخمسة المعتبرة عندهم، وترجم لكثير من شيوخهم، حتى ذكر عشرين فرقة من

[1] منهاج السنة، (268/5).

[2] وإن كان قد انتصر في آخر كتابه المذهب أهل الحديث – في الجملة.

المعتزلة، ثم ذكر المرجئة من غير خوض في أصول هذه الطائفة، ثم ذكر الخوارج وبين بعض فرقها، وأخذ يذكرهم فرقة فرقة.

ثم ذكر أن الزنادقة خمس فرق وهم المعطلة والمانوية، والمزدكية، والعبدكية والروحانية.

وذكر أن الجهمية ثماني فرق، وتوسع في الرد عليهم وعلى شبههم، ثم ذكر أن القدرية سبع فرق، ثم ذكر أن المرجئة اثنتا عشرة فرقة، وذكر أدلتهم والرد عليهم، ثم الروافض ثماني عشرة فرقة، ثم ختم كتابه بذكر الخوارج، وذكر أنهم خمس وعشرون فرقة.

وقد انفرد الملَطي ببعض الآراء في هذا الكتاب، كقوله عن سبب تسمية المعتزلة بهذا الاسم بأنهم سموا بذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية وسلم إليه الأمر، واعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس وكانوا من أصحاب علي ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغل بالعلم والعبادة، فسموا بذلك معتزلة[1]، مع أن المشهور أن سبب تسميتهم بالمعتزلة اعتزالهم لمجلس الحسن البصري أو اعتزالهم الأمة والجماعة في مسألة الأسماء والأحكام وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين.

كما يؤخذ عليه اعتماده على بعض الأحاديث والآثار التي لا تثبت[2]، ومما يؤخذ عليه أيضا عدم دقته أحيانًا في نسبة الفرق إلى زعمائها، كنسبة الصفرية إلى المهلب بن أبي صفرة[3]، والصواب: زياد بن الأصفر، والإباضية إلى إباض بن عمرو[4]، والصواب: عبد الله بن إباض.

3 – الفرق بين الفرق:

لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الإسفرائيني المتوفى سنة (429هـ)، واختصره عبد الرزاق الرسعني في كتاب طبع باسم (مختصر الفرق بين الفرق)، ولم يتم المؤلف اختصاره، بل أغفل الباب الخامس (بيان أوصاف الفرقة الناجية، وتحقيق النجاة لها، وبيان محاسنها)، ولعبد القاهر كتاب آخر في الفرق مطبوع باسم (الملل والنحل)، لكن كتاب (الفرق بين الفرق) هو الأشهر.

---

[1] انظر: التنبيه والرد، ص 36.

[2] فقد عقد – مثلاً – بابًا بعنوان «باب لمن أراد أن يرى النبي ﷺ»، اعتمد فيه على أثر عن الزهري لا يصح، فهو منكر في متنه، كما أن في سنده كذابا ومجهولا (انظر: التنبيه والرد، ص 15).

[3] انظر: التنبيه والرد، ص 52.

[4] انظر: التنبيه والرد، ص 52.

تميز هذا الكتاب بحسن الترتيب والتنظيم لآراء الفرق، والتقسيمات المتعلقة بها، قال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد (محقق الكتاب) في مقدمة التحقيق: «ومما لا ريب فيه أن كتاب الفرق بين الفرق من خير ما ألف في هذا الموضوع: حسن ضبط، واستيعاب بحث، وإتقان تبويب، ودقة عرض»[1].

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنه ألفه استجابة لرغبة من سأله عن شرح حديث الافتراق، وقد اعتمد في تقسيم الفرق الإسلامية على حديث الافتراق، وسعى في تحديد الفرق على العدد المذكور، وطريقته في عرض الفرق هي جعل أصحاب الآراء وزعماء الفرق أصولا، ثم إيراد آراء كل منهم في كل مسألة، وقدم قبل الخوض في آراء الفرق بمقدمات ضمنها ذكر الخلافات الواقعة في أول الأمة، وكيف وقع الافتراق، والإشارة إلى فرق الأمة إجمالا، وقد اتبع البغدادي في عده لأصول الفرق أبا الحسن الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين)؛ حيث جعل كل منهما أصول الفرق عشرة.

وقد اتبع منهج العرض والنقد، لا مجرد النقل لآراء الفرق، لكن انتقد الفخر الرازي كتاب البغدادي بأنه «كان شديد التعصب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح»[2].

4 – الفصل في الملل والأهواء والنحل:

للإمام أبي محمد علي بن أحمد المشهور بابن حزم المتوفى سنة 456 هـ.

وهو من أفضل مصادر الملل والنحل في الرد على معتقدات الضالين من أصحاب الأديان والملل والفرق ونقض شبهاتهم وبيان تناقضاتهم، وبحجج قوية، وبراهين جلية.

وقد بين سبب تصنيفه الكتاب، فقال – رحمه الله –: «أما بعد: فإن كثيرا من الناس كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم، ومقالاتهم كتبا كثيرة جدا، فبعض أطال وأسهب وأكثر وهجر واستعمل الأغاليط والشغب فكان ذلك شاغلا عن الفهم قاطعا دون العلم، وبعض حذف وقصر وقلل واختصر وأضرب عن كثير من قوى معارضات أصحاب المقالات، فكان في ذلك غير منصف لنفسه في أن يرضى لها بالغبن في الإبانة، وظالما لخصمه في أن لم يوفه حق عقد اعتراضه، وباخسًا حق من قرأ كتابه، إذ لم يغنه عن غيره، وكلهم – إلا تحلة القسم. كلامه تعقيدا يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم، وحلق على

[1] مقدمة التحقيق، ص 8.

[2] مناظرات فخر الدين الرازي في بلاد ما وراء النهر، ص 39.

المعاني من بعد حتى صار ينسي آخر كلامه أوله، وأكثر هذا منهم ستائر دون فساد معانيهم، فكان هذا منهم غير محمود في عاجله وآجله».

وقال أيضًا: «فجمعنا كتابنا هذا مع استخارتنا الله ﷻ في جمعه، وقصدنا به قصد إيراد البراهين المنتجة عن المقدمات الحسية، أو الراجعة إلى الحس من قرب أو من بعد على حسب قيام البراهين التي لا تخون أصلا مخرجها إلى ما أخرجت له وألا يصح منه إلا ما صححت البراهين المذكورة فقط؛ إذ ليس الحق إلا ذلك، وبالغنا في بيان اللفظ وترك التعقيد، راجين من الله تعالى على ذلك الأجر الجزيل، وهو تعالى ولي من تولاه، ومعطي من استعطاه، لا إله إلا هو، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[1].

تميز منهج ابن حزم في كتابه (الفصل) بمميزات من أبرزها ما يلي[2]:

أ. فصل القول عن أهل الكتاب، وأولاهم اهتماما ظاهرا حتى استغرق ذلك جزءا كبيرا من الكتاب، بينما كان حديثه عن الفرق الإسلامية مختصرا.

ب. لم يعتمد في كتابه على حديث الافتراق؛ لأنه أنكر صحته.

ج. سلك في طريقة عرضه لآراء الفرق الطريقتين المتبعتين في ذلك، وهما: إما جعل المسائل أصولا، ثم ذكر من قال بها من مختلف الطوائف، وإما جعل أصحاب المقالات وزعماء الفرق أصولا، ثم ذكر قولهم في كل مسألة.

د. سلك في كتابه منهج العرض والنقد لمختلف الآراء، ولم يكتف بمجرد العرض، بل نقد كل مذهب ومقالة عرضها تخالف ما يعتقده، وقد كان في نقده لتلك الآراء شديدا في عباراته.

5 – الملل والنحل:

لأبي الفتح محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر المشهور بالشهرستاني، المتوفى سنة 548هـ.

والشهرستاني من أخبر وأعلم المتكلمين بالمقالات والاختلافات[3]، وكتابه (الملل والنحل) من أجمع الكتب المصنفة في المقالات وأجودها نقلًا[4].

---

[1] الفصل، (9/1).

[2] انظر: منهج الشهرستاني في الملل والنحل، ص 269-273.

[3] منهاج السنة، (299/5).

[4] منهاج السنة، (304/6).

وأما طريقته في كتابه الملل والنحل، فإنه يذكر مقالات الناس ذكرًا مجردا دون انتصار لبعض الأقوال[1]، وهذا ما صرح به الشهرستاني في مقدمة كتابه، فقال: «وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم، من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم، دون أن أبين صحيحه من فاسده، وأبين حقه من باطله[2]، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل»[3].

أما موارده في كتابه فإن أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة[4].

يذكر الشهرستاني في المقدمة سببًا عاما للتأليف، فيقول: «فلما وفقني الله تعالى المطالعة مقالات أهل العلم من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل والوقوف على مصادرها ومواردها، واقتناص أوانسها وشواردها أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي ما يدين به المتدينون وانتحله المنتحلون عبرة لمن استبصر واستبصارًا لمن اعتبر»[5].

هذا، وقد ترجم الكتاب إلى اللغة الفارسية والتركية والألمانية، وطبع في أوروبا عدة طبعات وفي فارس والهند وتركيا، ومن أشهر طبعاته بالعربية طبعة الشيخ محمد فتح الله بدران، وطبعة كيورتن، وطبعة محمد سيد كيلاني[6].

هذه جملة من المصادر العامة في الملل والنحل، ولقد تتابع التأليف في هذا الباب، وأكتفي هنا بالإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- **التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية من الهالكين**: لأبي المظفر الإسفرائيني، المتوفى سنة 471 هـ، وقد سار على طريقة البغدادي في (الفرق بين الفرق).

---

[1] انظر: منهاج السنة، (268/5).

[2] ولا يخفى أن الواجب بيان الحق من الباطل، وتزييف مقالات أهل الضلال.

[3] الملل والنحل، (16/1).

[4] منهاج السنة، (307/6).

[5] الملل والنحل، (9/1).

[6] وللتوسع انظر: منهج الشهرستاني في كتابه الملل والنحل، للسحيباني.

- **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين**: للرازي، المتوفى سنة 606هـ، شرح فيه -كما يقول- أحوال مذاهب المسلمين والمشركين ورتبه على عشرة أبواب، وله أيضًا (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين)، واختصره ابن خلدون باسم (لباب المحصل).
- **الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة**: لعثمان بن عبد الله بن الحسن الحنفي من القرن السابع.
- **البرهان في عقائد أهل الأديان**: تأليف عباس منصور السكسكي الحنبلي، المتوفى سنة 683هـ.
- **ذكر مذاهب الفرق الثنتين وسبعين المخالفة للسنة**: لليافعي المتوفى سنة 768هـ، وقد اعتمد على كتاب السكسكي كثيرًا كما يقول المحقق[1].

وقد كتب بعض المعاصرين في الفرق، ومن ذلك:

- **خبيئة الأكوان في افتراق الأمم على المذاهب والأديان**: تأليف محمد صديق خان، المتوفى سنة 1307هـ.
- **تاريخ المذاهب الإسلامية**: محمد أبو زهرة، المتوفى 1394هـ.
- **الديانات والعقائد في مختلف العصور**: أحمد بن عبد الغفور عطار، المتوفى 1411هـ.
- **تاريخ الفرق الإسلامية**: علي مصطفى الغرابي.
- **مذاهب الإسلاميين**: عبد الرحمن بدوي.
- **الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة**: د/ ناصر بن عبد الكريم العقل، ناصر القفاري[2].
- **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة.**
- **دراسات في العقائد والفرق**: د. عرفان عبد الحميد.
- **دراسات نقدية في مذاهب الفرق الكلامية**: د. محمد الأنور السنهوتي.

[1] موسى الدرويش في مقدمته، ص 13.

[2] قدم على الموسوعة في الذكر؛ لأنه أقدم تاريخًا وأسبق تأليفًا.

المصادر الخاصة ببعض الفرق:

مصادر المعتزلة:

يذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أن المعتزلة هم أكثر الطوائف وأولها تصنيفا في هذا الباب[1]، ومما يؤيد هذا اعتماد كثير من أئمة هذا الفن على كتبهم، فالأشعري وهو من أقدم من وصلت إلينا آثاره في هذا التخصص كان معتزلياً قرابة أربعين سنة، وقد كتب ثلاثة مصنفات في المقالات والملل[2]، والشهرستاني على مكانته وعلو مقامه في معرفة الفرق والمقالات وشهرة كتابه (الملل والنحل) يعوِّل كثيرًا على مصادر المعتزلة، حتى ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بأن أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة[3].

ومن أشهر مصنفات شيوخ المعتزلة في المقالات:

1- التحريش، لضرار بن عمرو المعتزلي (المتوفى 190هـ . تقريبًا).
2- المقالات في الإمامة، لأبي عيسى الوراق محمد بن هارون (المتوفى سنة 247هـ)، وأشار ابن تيمية إلى أنه يذكر – فيما يكتبه في الملل والنحل – الأقوال ذكرا مجردا دون انتصار لقول على آخر مثل طريقة الأشعري، والشهرستاني[4].
3- المقالات لأبي القاسم البلخي (المتوفى سنة 319هـ)، وقد وصلت إلينا جملة من أقواله في الفرق والمذاهب بواسطة الحور العين[5] لنشوان الحميري (المتوفى سنة 573هـ) الذي عول عليه كثيرًا في حديثه عن فرق الشيعة، وكذا على سلفه الوراق[6].

كما أن في بعض كتب المعتزلة المصنفة في المذهب والرد على خصومه مادة تتعلق بالمقالات والفرق، وإن كانت لم تؤلف ابتداء في الفرق كما في الكتاب الكبير (المغني) للقاضي عبد الجبار، وهو يعتمد كثيرًا في

---

[1] الفتاوى (115/8).

[2] وهذه الكتب الثلاثة هي: مقالات الإسلاميين، ومقالات غير الإسلاميين، وجمل المقالات، ولم يصلنا منها إلا الأول. انظر: مقدمة تحقيق مقالات الإسلاميين، محمد محيي الدين عبد الحميد، (30/1). وله مصنفات غير الثلاثة رد فيها على بعض أصناف من المبتدعة والخارجين عن الإسلام، مثل: الفصول في الرد على الملحدين، وكتب كثيرة في الرد على مسائل خالف فيها المعتزلة، وكتاب في الرد على المجسمة، الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل، وغيرها من الكتب التي ذكرها ابن عساكر. انظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص 128، وما بعدها.

[3] منهاج السنة، (307/6).

[4] انظر: منهاج السنة، (268/5).

[5] انظر: الحور العين، ص 111، 156، 160.

[6] انظر: المصدر السابق، ص 170.

حديثه عن الفرق على أبي القاسم البلخي أيضًا حيث يصدر كلامه عنها بقوله: «حكى شيخنا أبو القاسم البلخي ...»[1]، كما أنه يمكن أن يضاف إلى ذلك مصنفات الزيدية؛ لأن الزيدية كما هو معلوم معتزلة في باب الاعتقاد، وتزيد الزيدية عليهم باعتقادها في الإمامة والصحابة، ولذلك قال الشهرستاني عن الزيدية: «أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة»[2].

مصادر الاثني عشرية:

من أقدم كتب هذه الطائفة التي وصلت إلينا:

1- الإيضاح في الرد على سائر الفرق، للفضل بن شاذان النيسابوري (المتوفى سنة 260هـ)، وهو مطبوع، وفيه جهالات كثيرة، منها: نسبته الجهمية والمعتزلة والمرجئة وغيرهم إلى السنة والجماعة.
2- المقالات والفرق، سعد بن عبد الله القمي الأشعري (المتوفى سنة 301 هـ)[3].
3- فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي (المتوفى سنة 310 هـ)[4].

ومن يتصفح الكتابين الأخيرين يجد أن أحدهما صورة للآخر؛ إذ يتفقان حتى في الألفاظ نفسها مما يجزم القارئ أن أحدهما منقول عن الآخر، لكن شيخ الإسلام أشار إلى كتاب للنوبختي اسمه: (الآراء والديانات)[5]، ووصفه بأنه كتاب كبير، ومن قبل ذكره ابن النديم، وأشار إلى أنه لم يتمه[6]، وقال عنه شيخهم النجاشي: «إنه كتاب كبير حسن يحتوي على علوم كثيرة»[7]، ولكنه لم يصل إلينا حسب علمي.

---

[1] انظر: المغني للقاضي عبد الجبار المعتزلي، (20/ 176، 185).
[2] الملل والنحل، (162/1).
[3] وقد طبع كتابه في طهران مرارًا مع تعليقات مشكور.
[4] وطبع كتابه لأول مرة في النجف سنة (1379 هـ) مع مقدمة محمد صادق بحر العلوم.
[5] انظر: منهاج السنة، (72/1) (104/2).
[6] الفهرست، ص 177.
[7] رجال النجاشي، ص 50.

4- يمكن أن يضاف إلى مصادر الاثني عشرية في الفرق ما كتبه شيخهم المفيد (المتوفى سنة 413هـ) بعنوان: «أوائل المقالات في المذاهب المختارات»، حيث ذكر مقالات الفرق ضمن ذكره لعقائد طائفته[1].

5- الطرائف في مذاهب الطوائف، لعلي بن طاووس الرافضي (المتوفى سنة 664هـ).

6- النكت البديعة في تحقيق الشيعة، لسليمان بن عبد الله البحراني (المتوفى سنة1121هـ).

مصادر الإسماعيلية:

1- مسائل الإمامة: تأليف عبد الله الناشئ الأكبر (المتوفى سنة 293هـ)، وهو مطبوع.

2- الزينة[2]: للداعي الإسماعيلي أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي (المتوفى سنة 322هـ)،

3- مصادر الزيدية:

ومن أشهر ما كتبوه في الفرق:

1- الحور العين، للقاضي نشوان بن سعيد الحميري، أحد علماء الزيدية المشهورين (المتوفى 573هـ)، فقد ضمنه الحديث عن الملل والنحل والفرق، بل أوسع ما تعرض له من الموضوعات في هذا الكتاب هو بحث المذاهب والفرق والنحل[3].

2- المنية والأمل في شرح الملل والنحل، لأحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني، وهو من أئمة الزيدية (توفي سنة 840هـ).

3- المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، ليحيى بن الحسين بن القاسم المتوفى سنة1100 هـ، وهو من علماء الزيدية الذين تأثروا بأهل السنة، وقد تكلم في هذا الكتاب عن الفرق الإسلامية، وبعض الديانات الأخرى، وهو مطبوع.

7- مناهج التأليف:

سارت المصادر في دراسة الفرق على إحدى الطريقتين التاليتين:

الأولى: تتمثل في مصادر تذكر الفرق دون الانتصار لمذهب على آخر، حيث تعرض المقالات دون نقدها، مثل: مقالات الإسلاميين للأشعري، والملل والنحل للشهرستاني.(طريقة وصفية)

---

[1] وقد طبع عدة مرات مع تعليقات لبعض شيوخهم وهما الزنجاني، والجرندابي.

[2] وقد ذكره ابن تيمية بهذا الاسم في منهاج السنة، (105/2).

[3] مقدمة الحور العين، للكوثري، ص 6.

الثانية: مصادر تذكر مقالات الفرق مع نقدها والرد عليها، مثل الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم والفرق بين الفرق للبغدادي، وعقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني.(طريقة نقدية)

تصنيف الفرق التاريخية:

تنقسم الفرق التاريخية من حيث بقاؤها وانقراضها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: فرق انقرضت اسما وبقيت عقيدة، كالمعتزلة فإنها – وإن اختفى اسمها – إلا أن عقائدها لا تزال باقية في بعض الفرق، فقد ورثت الزيدية والاثنا عشرية والإباضية كثيرا من عقائد المعتزلة، وكذلك المرجئة والجهمية والقدرية، فهذه الفرق وإن اختفت أسماؤها إلا أنه نشأت فرق أخرى ورثت عقائدها، وتبنت آراءها ولو جزئيا.

الثاني: فرق انقرضت عقيدة واسما، مثل الكيسانية أتباع محمد ابن الحنفية، فقد ذكر ابن خلدون أن شيعة محمد ابن الحنفية كانت أكثر شيعة أهل البيت – أي: في عصره – ثم لم تلبث أن تقلص أتباعها حتى اختفت[1]، وإن بقيت بعض عقائدها لدى الاثني عشرية كعقيدة البداء، وكذلك الفطحية أتباع عبد الله بن جعفر بن محمد الصادق، وهو أكبر أولاد الصادق[2]، قال صاحب الزينة أبو حاتم الرازي الإسماعيلي المتوفى سنة 322هـ): «وقد انقرضت هذه الفرقة فليس أحد يقول بهذا القول»[3].

وكذلك الكاملية الذين كفروا عليًا ﷺ لأنه ترك منازعة الصحابة ﷺ ومنعهم من مبايعة أبي بكر ﷺ، وكفروا سائر الصحابة ﷺ؛ لأنهم لم يسلموا الإمامة لعلي ﷺ[4]، ومثلها الغرابية التي قالت: إن محمدا ﷺ كان أشبه بعلي من الغراب بالغراب، وأن الله ﷻ بعث جبريل عليه السلام بالوحي إلى عليّ فغلط جبريل عليه السلام وأنزل الوحي على محمد ﷺ[5]، وكالهشامية أتباع هشام بن الحكم القائلين بالتجسيم، وكغلاة

---

[1] تاريخ ابن خلدون (3/ 172).

[2] وسموا الفطحية؛ لأن عبد الله كان أفطح الرأس، كما يدعون بالعمارية نسبة إلى رئيس لهم يعرف بعمار، ينظر : مقالات الإسلاميين (102/1). الحور العين، ص 163-164.

[3] الزينة، ص 287.

[4] انظر: مسائل الإمامة، ص 45. المقالات والفرق، ص 14. مقالات الإسلاميين، (89/1).

[5] انظر: الفصل، (46/5). الفرق بين الفرق.

[6] وربما جاء في كتب الاثني عشرية ما يعبر عن مذهبها بألفاظ مختلفة، فقد جاء في طائفة من مصادر الشيعة أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله أنزل علي القرآن وهو الذي من خالفه ضل. ومن يبتغي علمه عند غير عليّ هلك» (وسائل الشيعة، (138/18).

القدرية نفاة العلم، فقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنهم انقرضوا ولم يعد لهم وجود، ولا يعرف أحد ينسب إليها من المتأخرين[1].

الثالث: فرق بقيت اسما وعقيدة، وذلك مثل الإباضية، والاثني عشرية، والإسماعيلية والزيدية، وغيرها.

1. الخوارج[2]

الخوارج كلمة مفردها خارجي، وهم طائفة تمثل أقدم الفرق الإسلامية. ولزمهم هذا الاسم كما يقول ابن منظور: لخروجهم عن الناس[3]، أو لأنهم قوم من أهل الأهواء لهم مقالة على حدة[4]. ونفس المعنى نجده عند بعض مؤرخي الفرق الإسلامية؛ فكل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان[5].

وفي الاصطلاح جرى إطلاق لفظة الخوارج على تلك الجماعة التي شايعت عليّاَ بن أبي طالب في أثناء نزاعه مع معاوية بن أبي سفيان في موقعة صِفِّين وحملوا عليا على قبول التحكيم، ثم خرجوا عليه بعد أن جرى الأمر على خلاف ما يرضيهم وقالوا: لم حكمت الرجال؟ لا حكم إلا لله، ولذلك سموا بالمحكمة، واندفعوا خارجين من معسكر الإمام علي إلى كورة حروراء بجوار الكوفة فسموا أيضا بالحرورية نسبة إلى هذا الموضع[6]. كما أطلقوا على أنفسهم أيضًا اسم الشراة، اعتقادًا منهم بأنهم اشتروا الآخرة بالدنيا أو باعوا أنفسهم في سبيل الله[7].

---

[1] انظر: فتح الباري، (119/1).

[2] مادة فرقة الخوارج مستفادة من: أد/ محمد عيسى الحريري، موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، أصدرها المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، إشراف: أد/ محمود حمدي زقزوق، القاهرة:2007.

[3] ابن منظور، لسان العرب مادة "خرج"، دار المعارف، القاهرة 1126/2.

[4] المصدر نفسه.

[5] الشهرستاني: الملل والنحل، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت 1984، ص: 115.

[6] الشهرستاني، الملل والنحل، ص: 115، (حوراء بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة، هي قرية بالكوفة وقيل على موضع ميلين منها، ياقوت الحموى: معجم البلدان، 245/2.

[7] الأشعري، مقالات الإسلاميين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1985، ص: 157.

التكوين والنشأة:

هناك أحداث تمثل الإطار العام للتكوين والنشأة لفرقة الخوارج، وهذه ترتبط بجميع الأحداث التي دارت في الدولة الإسلامية منذ مقتل عثمان ﷺ وحتى موقعة صفين، وهناك أحداث أخرى تمثل الإطار الخاص الذي نشأت فيه فرقة الخوارج، وهي أحداث كانت داخل معركة صفين نفسها، وفي أثنائها؛ وأحداث أخرى بعد صفين تمددت بعدها حركة الخوارج لتصبح من أقوى حركات المعارضة خلال حكم كل من الأمويين والعباسيين وما تلا ذلك من عصور تأرجحت فيها الحركة بين القوة والضعف، وبين النجاح والفشل.

أما الإطار العام للتكوين والنشأة فيبدأ – كما ذكرنا – عندما واجه عليّ بن أبي طالب ﷺ كثيرًا من المشاكل بعد الأحداث التي ترتب عليها مقتل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، وظهرت هذه المشاكل بعد توليه الخلافة مباشرة؛ فقد ذكر ابن الأثير أن عليًّا لم يكن يرغب في الخلافة بعد مقتل عثمان؛ فقد اجتمع إليه أصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والأنصار وقالوا له: «لابد للناس من إمام، قال: لا حاجة لي في أمركم، فمن اخترتم رضيتُ به، فقالوا : ما نختار غيرك. وترددوا إليه مرارا وقالوا له في آخر ذلك: إنا لا نعلم أحدا أحق به منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب قرابة من رسول الله ﷺ، فقال: لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيرًا لي من أن أكون أميرًا، فقالوا: والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك. قال: ففي المسجد فإن بيعتي لا تكون خفية ولا تكون إلا في المسجد[1].

وكان طلحة بن عبيد الله أول من بايع عليًّا، وتبعه في البيعة الزبير بن العوام، وقال لهما عليّ: إن أحببتما أن تبايعاني، وإن أحببتما بايعتكما. فقالا: بل نبايعك[2].

وقد بدأ عليّ ﷺ نشاطه الإداري بعزل الولاة العثمانيين الأمويين الذين كانت سياستهم العامل الأساسي في تحريك الثورة ضد عثمان ﷺ ولكن معاوية رفض قرار عزله من ولاية الشام، ورفض بيعة عليّ بالخلافة، واستقل بإدارة الشام عن الحكومة المركزية، وزاد معاوية في الأمر فاتهم عليًّا ﷺ بتدبير قتل عثمان، أو بالاشتراك في ذلك التدبير والاغتيال على الأقل، ولم يكتف بذلك بل حرك أهل الشام بثورة عارمة ضد عليّ ﷺ رفع فيها معاوية قميص عثمان ملطخا بدمائه وأصابع زوجته نائلة على منبر

[1] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1979، 190/2-191.
[2] نفسه، 191/2.

المسجد، وبذلك حرّض الناس للمطالبة بالثأر للخليفة المقتول بدلا من المطالبة اللينة بالانتصاف للخليفة «الشهيد».

وبينما كان الأمر يجرى في الشام على هذا النحو، كانت هناك حركة أخرى تطالبه بالثأر من قتلة عثمان ﷺ ولا تقر عليًّا في خطواته التي اتخذها للإصلاح الإداري للدولة الإسلامية، وكانت الخطوة الأولى في ذلك الإصلاح عزل ولاة عثمان الأمويين. وتزعم هذه الحركة طلحة والزبير – رضي الله عنهما –والسيدة عائشة أم المؤمنين – رضي الله عنها –[1].

وتطور أمر خروجهما على عليّ ﷺ إلى أحداث موقعة الجمل التي دارت وقائعها في البصرة سنة (36هـ – 656 م)، وقُتل فيها طلحة والزبير. وهذه المعركة التي سبقت صفين مباشرة كان لها تأثيرها البالغ في تفكيك عرى المجتمع الإسلامي وتفرُّقه وتشرذمه إلى فئات متناحرة، ومختلفة على نفسها لم يستطع الخليفة الجديد عليّ بن أبي طالب ﷺ أن يجمعها في صعيد واحد يرأب صدع الأمة، ولدى ابن الأثير روايات توضح صورة الأحداث وأنها كانت تنبئ بتعدد مرات الخروج على سلطة الدولة الجديدة ممثلة في الخليفة عليّ، وقد تبنى هذا الخروج أفراد أقل ما فعلوه أنهم رفضوا بيعة عليّ، ومنهم حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، ومسلمة بن مخلد، وأبو سعيد الخدري، والنعمان بن بشير، وزيد بن ثابت وغيرهم.

كذلك كان هناك خروج جماعي ظهر على النحو الذي ذكرناه قبل ذلك في التكتل الذي مثله طلحة والزبير؛ وهذا التكتل ضم الأعراب وجماعات أخرى أيدتهم وخرجت معهم إلى معركة الجمل، يقول ابن الأثير: فدخل عليه (عليّ) طلحة والزبير في عدد من الصحابة فقالوا : يا علي، إنا قد اشترطنا إقامة الحدود، وإن هؤلاء القوم قد اشتركوا في قتل هذا الرجل، وأحلوا بأنفسهم فقال: (عليّ) يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، وثابت إليهم أعرابكم، وهم خلاطكم يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعا لقدرة على شئ مما تريدون ؟[2]. وأقر أن هؤلاء البدو والأعراب الذين كانوا يحركون الأحداث في هذا الوقت هم الذين خرجوا على عليّ بعد ذلك في صفين وانقلبوا من التأييد لعليّ ﷺ إلى معارضته. وابن الأثير يقدم

[1] د. محمد حلمي أحمد: الخلافة والدولة في العصر الأموى، مكتبة الشباب الطبعة الأولى 1977، ص:80.

[2] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، 195/3.

لنا رواية مهمة لها دلالتها على وضوح فكرة الخروج الجماعي لهؤلاء الأعراب على الخليفة عليّ ﷺ مبكرا وبعد معركة الجمل مباشرة، فتحت عنوان «ذكر قصد الخوارج سجستان» يقول ابن الأثير: في هذه السنة (26هـ) بعد الفراغ من وقعة الجمل خرج حسكة بن عتاب الحبطي وعمران بن الفضيل البرجمي في صعاليك من العرب حتى نزلوا زالقي من سجستان[1].

وهذا يعنى أننا لا يمكننا دراسة الخوارج بعيداً عن الأحداث التي كانت قبل صفين.

وبعد انتهاء معركة الجمل بأحداثها المروعة – والتي قتل فيها كما تذكر بعض الروايات نحوا من ثلاثة عشر ألف قتيل[2] – بدأت صورة أخرى أكثر قتامة من الأولى حيث كان معاوية بن أبي سفيان يستعد بأهل الشام لخوض حرب طاحنة ضد الخليفة الشرعي للدولة الإسلامية متعللا –كما ذكرنا – بالثأر للخليفة المقتول عثمان بن عفان. وكان اللقاء بين جيش عليّ وجيش معاوية عند صفين التي تبدأ عندها الأحداث التي تمثل الإطار الخاص لدى كل من أرخوا لظهور فرقة الخوارج.

قضى الفريقان شهر محرم من سنة (37هـ – 657 م) دون حرب حيث اختلفت الرسل بين علي ومعاوية طمعا في الصلح ولكن دون جدوى، فلما انسلخ شهر المحرم استعد الفريقان للحرب وتم الاشتباك في أول صفر ودامت الحرب عشرة أيام متواصلة تخللتها مبارزات فردية، واشتباكات ضارية، تبادل فيها كل منهما النصر والهزيمة، وفي اليوم العاشر من بداية المعركة رجحت كفة جيش علي، وأوشكت قوات عليّ على سحق قوات معاوية وعمرو بن العاص[3].

« فلما رأى عمرو بن العاص أن أمر أهل العراق قد اشتد، وخاف في ذلك الهلاك، قال لمعاوية: هل لك في أمر أعرضه عليك لا يزيدنا إلا اجتماعا ولا يزيدهم إلا فرقة؟ قال: نعم؛ قال نرفع المصاحف ثم نقول: ما فيها حكم بيننا وبينكم، فإن أبى بعضهم أن يقبلها، وجدت فيهم من يقول: بلى ينبغي أن نقبل فتكون فرقة تقع بينهم، وإن قالوا : بلى تقبل ما فيها، رفعنا هذا القتال عنا وهذه الحرب إلى أجل

[1] نفسه، ج3، ص: 264.

[2] خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تح: د. مصطفى نجيب فواز، د. حكمت كشلى فواز، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص: 112.

[3] تاريخ الطبري، 5/10-48، ابن الأثير: الكامل، 293/3.

أو إلى حين، فرفعوا المصاحف بالرماح وقالوا : هذا كتاب الله – عز وجل – بيننا وبينكم ... فلما رأى الناس المصاحف رفعت قالوا : نجيب إلى كتاب الله – عز وجل – وننيب إليه »[1].

فطن عليّ إلى الخدعة التي دبَّرها معاوية وعمرو بن العاص فأقبل على أصحابه يحذرهم من المكيدة ويقول لهم: «عباد الله امضوا على حقكم وصدقكم وقتال عدوكم، فإن معاوية، وعمرو بن العاص، وابن أبي معيط، وحبيب بن مسلمة، وابن أبي سرح والضحاك ابن قيس، ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، أنا أعرف بهم منكم قد صحبتهم أطفالا، وصحبتهم رجالا، فكانوا شر أطفال وشر رجال ... وما رفعوا لكم إلا خديعة ودهنا ومكيدة»[2].

وهنا يبدو أول صورة ظهرت فيها تلك الجماعات التي صارت تعرف بعد ذلك بالخوارج – على حد قول ابن الأثير – حيث رفضت هذه الجماعات تحذيرات عليّ ﷺ من خديعة معاوية، وعمرو بن العاص. وتشير المصادر إلى أن هؤلاء الذين صاروا خوارج بعد ذلك كان أكثرهم من القراء، والبدو والأعراب من تميم وغيرها من القبائل العربية الأخرى كبكر، وهمدان، والأزد.

وأول من تذكرهم المصادر من الشخصيات المعلومة منهم: مسعر بن فدكي التميمي، وزيد ابن حصين الطائي.

ووصل الأمر بهؤلاء الخوارج إلى تهديد عليّ بأن قالوا له: «يا عليّ أجب إلى كتاب الله – عز وجل – إذ دعيت إليه، وإلا ندفعك برمتك إلى القوم، أو نفعل كما فعلنا بابن عفان... والله لتفعلنها أو لنفعلنها بك»[3].

عز على عليّ أن يُخيره رجاله بين الأمرين فترك لهم اختيار أحد أمرين: إما طاعته ومواصلة القتال، وإما عصيانه حتى يفعلوا كما شاء لهم أن يفعلوا، فاختاروا التحكيم واختاروا أبا موسى الأشعري ممثلا لأهل العراق في التحكيم، وحاول عليّ عبثا أن يثنيهم عن هذا الاختيار، ورشح لهم عبد الله ابن العباس أو الأشتر النخعي، فأبو إلا اختيار أبي موسى الأشعري. وتمت كتابة وثيقة التحكيم التي تضمنت شروط

[1] الطبري: المصدر السابق، ج:5، ص:48.
[2] نفسه، ج:5، ص:48، 49، ابن الأثير: الكامل، ج:3، ص 316 مع خلاف في اللفظ.
[3] نفسه، ج:5، ص:49.

التحكيم وموعد اجتماع الحكمين على أن يوافي عليّ ومعاوية موضع الحكمين بدومة الجندل في شهر رمضان، ومع كل واحد منهما أربعمائة من أصحابه وأتباعه.

أحدث قبول التحكيم رجة كبرى في جيش عليّ ﷺ فبعد أن كتبت وثيقة التحكيم أخذها الأشعث بن قيس الكندي وخرج يقرؤها على الناس، ويعرضها عليهم فيقرؤونها، حتى مرّ بها على طائفة من بني تميم فيهم عروة بن أُديَّة التميمي فقرأها عليهم قال عروة: «تُحكمون في أمر الله الرجال! لا حكم إلا لله» ثم شد بسيفه فضرب به عجز دابة الأشعث ضربة فغضبت اليمنية وكادت أن تقع الفتنة بينهما وبين تميم[1]. أما على نفسه فقد قال للناس يوم صفين وقد أجبر على قبول التحكيم: لقد فعلتم فعلة أضعفت قوة، وأسقطت منة وأوهنت وأورثت وهنا وذلة ... وأيم الله ما أظنكم بعدها توافقون رشدًا، ولا تصيبون باب حزم[2].

عاد جيش على إلى الكوفة وقد مزقته الفتنة، وكانوا قبل ذلك قد خرجوا إلى صفين وهم متوادون أحباء فرجعوا أعداء يتدافعون الطريق كله، ويتشاتمون، ويضطربون بالسياط، وعندما بدأت طلائع جيش علي في الدخول إلى الكوفة رفض هؤلاء الذين صاروا خوارج بعد ذلك الدخول إلى الكوفة مع عليّ، وإنما انطلقوا إلى موضع يعرف بحروراء وكانوا كما تقدرهم بعض المصادر اثنى عشر ألفًا. وهناك في حروراء شكلوا حكومة منفصلة عن عليّ؛ حيث نادى مناديهم: «إن أمير القتال شبث بن ربعي التميمي، وأمير الصلاة عبد الله بن الكواء اليشكري، والأمر شورى بعد الفتح، والبيعة لله – عز وجل –، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن هذه الجمل الثلاث في نهاية النص نلمح أولى المعالم المبكرة لفكر الخوارج السياسي، فالأمر شورى بعد الفتح، وبعد الفتح تعنى أنهم اعتزموا قتال كل من عليّ ومعاوية، والأمر شورى والبيعة لله – عز وجل – يمثلان العودة إلى مبدأ الانتخاب العام لاختيار خليفة المسلمين، وهذا المبدأ الأخير هو لب النظرية السياسية لدى الخوارج، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يمثلان قاعدة التعايش في المجتمع الإسلامي الجديد في ظل فكر الخوارج.

وتأسيسا على ذلك نرى أن ظهور الخوارج ارتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الإمامة والاجتهاد حولها، وتحول الخلاف حول الإمامة إلى صراع دموي يعبر عنه الشهرستاني بقوله: «وأعظم خلاف بين الأمة

[1] ابن الأثير، الكامل، ص:321.

[2] الطبري، تاريخ الطبري، 63/5.

خلاف الإمامة؛ إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان »[1] ولذلك فالدارسون متفقون على صعوبة البحث في تتبع نشأة الخوارج[2]. فمؤرخ تلك الحقبة «ممتحن أعسر الامتحان وأشقه»[3] ومكمن الصعوبة ليس في ندرة المعلومات عن الخوارج، وإنما في وفرتها وتضاربها واضطرابها، فالمرء بوسعه أن يدين من يشاء ويبرئ من يشاء، وله في الحالتين من القرائن والأدلة ما يعينه على ذلك[4].

انطلق عليّ بن أبي طالب ﷺ إلى الخوارج في حروراء في محاولة لإعادتهم إلى صفوفه مرة ثانية، وكان قد بعث إليهم عبد الله بن عباس وأمره ألا يدخل في حوار معهم . ودار بين عليّ والخوارج حوار نقله معظم المؤرخين فنّد فيه عليّ ﷺ موقف الخوارج، وتعطينا مصادر هؤلاء المؤرخين تفاصيل إضافية عن هذا الحوار الذي كان بين عليّ والخوارج في حروراء[5]. ولدى الطبري – من هؤلاء المؤرخين – نص في غاية الأهمية والدقة يكشف فرض الخوارج للتحكيم على عليّ أول الأمر ثم رجوعهم عنه بعد ذلك، « فقد سأل عليّ الخوارج في حروراء: من زعيمكم؟ قالوا : ابن الكواء. قال عليّ: فما أخرجكم علينا؟ قالوا : حكومتكم يوم صفين. قال: أنشدكم بالله، أتعلمون أنهم حيث رفعوا المصاحف فقلتم : نجيبهم إلى كتاب الله، قلت لكم: إني أعلم بالقوم منكم، إنهم ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن، إني صحبتهم وعرفتهم أطفالا ورجالا، فكانوا شر أطفال وشر رجال امضوا على حقكم وصدقكم، فإنما رفع القوم هذه المصاحف خديعة، ودهنا ومكيدة. فرددتم على رأيي وقلتم : لا، بل تقبل منهم. فقلت لكم اذكروا قولي لكم، ومعصيتكم إياي... قالوا له: (لعليّ) فخبرنا أتراه عدلا تحكيم الرجال في الدماء؟ فقال: إنا لسنا حكمنا الرجال، قالوا : فخبرنا عن الأجل، لم جعلته فيما بينك وبينهم؟ قال: ليعلم الجاهل، ويتثبت العالم، ولعل الله – عز وجل – يصلح في هذه الهدنة هذه الأمة. ادخلوا مصركم رحمكم الله: فدخلوا من عند آخرهم»[6].

---

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، 32/1.

[2] د. سيهر القلماوي : أدب الخوارج، ص 32.

[3] د. طه حسين : الفتنة الكبرى، 92/2.

[4] د. محمود اسماعيل : المرجع السابق، ص 54.

[5] الطبري : تاريخ الطبري، 64/5-65، ابن الأثير : الكامل، 327/2-328.

[6] الطبري : تاريخ الطبري، 66/5.

حدث التصالح إذن بين عليّ وبين الخوارج الذين فرضوا عليه قبول التحكيم، ثم عادوا ورفضوه، وعاد الجميع إلى الكوفة. ويذكر المبرد أن هذه الجماعة صارت تحمل ابتداء من تلك اللحظة اسم الحرورية، وقد أطلقه عليهم عليّ نفسه. بالإضافة إلى لقب المحكمة الذي ارتبط بشعارهم الذي رددوه «لا حكم إلا لله»[1].

لم تدم إقامة الحرورية في الكوفة طويلا، فقد كان قرار عليّ بإرسال أبي موسى الأشعري لإتمام إجراءات التحكيم – في موعده في شهر رمضان – كافيًا لتفجير الوضع من جديد، وقد اتخذ الخلاف في هذه المرحلة شكلا عنيفا، إذ صار الحرورية يعبرون عن رفضهم للتحكيم في الأماكن العامة، وخاصة في المسجد الجامع حيث راحوا يقاطعون عليّا وهو يخطب ويقولون: «لا حكم إلا لله»، ويستفزونه برفع شعاراتهم وبتلاوة آيات من القرآن تتهمه بالكفر» ، وحاولت عناصر أخرى منهم الاتصال به لإقناعه بالعدول عن إرسال وفد التحكيم، والاستعداد لاستئناف الحرب ضد معاوية، ويظهر من خلال النصوص التي تقدمها لنا المصادر قتامة الحوار الذي دار بينهم وبين عليّ حيث يبدو فيه استخفاف كبير بالخليفة وتهجُّم عليه، وتهديد له بالقتل رغم مركزه، وقدم إسلامه، وقرابته من رسول الله ﷺ، فقد جاء على لسان أحدهم وهو "زرعة بن برج الطائي" قوله : «أما والله يا على لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله – عز وجل – قاتلتك أطلب بذلك وجه الله ورضوانه»[2].

لم تؤد التحركات الجماعية والفردية التي قامت بها الحرورية في الكوفة إلى نتيجة، فقد أصر عليّ على إنجاز التحكيم، ورفض الرجوع عن العهد الذي قطعه على نفسه، ونتيجة لذلك بدأت استعدادات الحرورية للخروج على عليّ مرة ثانية، وهو ما يظهر من خلال كثافة الاتصالات وكثرة الاجتماعات التي عقدت في منازل زعماء الخوارج : عبد الله بن وهب الراسبي، وشريح بن أوفى العبسي، وزيد بن حصين الطائي.

وتمدنا المصادر بتفاصيل خطيرة وهامة عن القضايا التي تمت مناقشتها خلال تلك الاجتماعات، كما تروي المصادر[3] خطبة لعبد الله بن وهب الرَّاسبي، وأخرى لحرقوص ابن زهير السعدي التميمي،

[1] المبرد : الكامل في اللغة والآدب مكتبة المعارف بيروت، 2/ 140.

[2] الطبري : تاريخ الطبري، 72/5.

[3] البلاذري: أنساب الأشراف 263/2.

ومن خلال هذه الخطب تبرز معالم فكرة الخروج من «القرية الظالم أهلها». ولإضفاء أهمية على عملية الخروج واعتزال المخالفين والتأكيد على ارتباط أفراد المجموعة بالدين، شبه بعضهم الخروج بهجرة الرسول وابتعاده عن كفار مكة، ومن هنا ستأتي تسمية الخوارج أنفسهم «بالمهاجرين»، وتسمية مصر الخليفة عليّ رضي الله عنه «بالقرية الظالم أهلها»، وهذه المنظومة الفكرية تطورت بعد ذلك عند الخوارج لتصبح مبادئ أساسية في فكرهم، بعد أن كانت مجرد معالم يشار إليها في خطبهم وأحاديثهم، فأصبح الخروج ومفارقة المخالفين لهم أحد المبادئ الأساسية لهذه الحركة، ومحتواه لا يحمل معنى الابتعاد عن مكان الأعداء ومفارقتهم بقدر ما يحمل معنى الثورة وإعلان الحرب ضد معسكر الخليفة الذي أطلقوا عليه مصطلحاً جديداً وهو «دار الكفر» في فترة لاحقة.

كما يذكر البلاذري نقلا عن الشعبي تبنى الخوارج في هذه الفترة مبدأ آخر وهو «تكفير المخالفين لهم والبراءة منهم». فبعد أن شمل التكفير في حروراء معاوية وأنصاره، صار بعد قرار علي إجراء التحكيم، يشمل الخليفة عليا نفسه والمساندين لعملية التحكيم، فقد انصرف الحرورية إلى منزل عبد الله بن وهب الراسبي وذكروا أمر الحكمين وكفروا من رضى بالحكومة وبرئوا من علي[1].

لم تسفر هذه الاجتماعات فقط عن التنظير وطرح المبادئ والشعارات المنظمة لعملهم في المرحلة المقبلة؛ وإنما أيضا تم الاتفاق في هذه الاجتماعات على توقيت الخروج، وتحديد المكان المقصود بهدف التجمع فيه، وهو النهروان، وكيفية مغادرة الكوفة حيث رأوا بضرورة أن تتم المغادرة في سرية مطلقة، حتى لا يمنعهم أحد من الخروج، وأن يكون الخروج فرادى ووحدانا، وليس في صورة جماعات.

نجح الخوارج في الخروج من الكوفة، والتجمع عند النهروان، وفي نفس الوقت ظهرت نتيجة التحكيم، وقد جاءت نتائجها مخيبة لآمال الجميع، ومغايرة تماما لتوقعات عليّ بن أبي طالب؛ فقد سلب التحكيم حق عليّ في الخلافة، وأعطى معاوية فرصة كبيرة كي يتقلد الخلافة بعد ذلك.

أما الخوارج فقد دعاهم عليّ ﷺ إلى الدخول في الجماعة، وحاول أن يبين لهم أنه لا يختلف معهم بالنسبة لقضية التحكيم بدءا ونهاية. ولكن الخوارج رفضوا عرضه إلا أن يشهد على نفسه بالكفر، ثم يثوب عائدًا إلى الإسلام، فيئس عليّ منهم. ومما قالوه لعليّ رسالة في هذا الشأن: «فإنك لم تغضب

[1] البلاذري: أنساب الأشراف 360/2.

لربك، إنما غضبت لنفسك، فإن شهدت على نفسك بالكفر، واستقبلت التوبة، نظرنا فيما بيننا وبينك، وإلا فقد نابذناك على سواء إن الله لا يحب الخائنين. فلما قرأ كتابهم أيس منهم»[1] .

أراد علي أن يخرج إلى معاوية في الشام، فرفض رجاله، وأصروا أن يتجه بهم أولا لقتال الخوارج حتى يطمئنوا على ذراريهم وبلادهم قبل أن يبرحوها لحرب معاوية، واستجاب عليّ ﷺ لرأيهم، وألحق بالخوارج هزيمة كبيرة عند النهروان سنة (38هـ - 658 م) [2].

وتمثل معركة النهروان حدا فاصلا للانفصال النهائي لجماعات الخوارج فكريا وعسكريا عن سلطة الدولة ممثلة في خليفتها عليّ بن أبي طالب ﷺ وتحولها إلى حركة معارضة قوية لا تقل شأنا عن حركات المعارضة التي واجهت الخليفة عليا والأمويين من بعده، ومن ثم سعى عليّ لاستئصال هؤلاء الخوارج في معركة النهروان. وعلى الرغم من ذلك لم يكن الانتصار الساحق الذي حققه عليّ كافيا لاستئصال هؤلاء الخوارج والقضاء على فكرهم، إذ ستعود حركة الخوارج من جديد إلى النشاط، وسيكون لتحركها دور كبير في استنزاف قوة عليّ العسكرية وتشتيت أنصاره؛ فقد أحدثت معركة النهروان شرخاً عميقاً في علاقة عليّ بالكوفيين، فهذه المعركة اضطر فيها الكوفيون إلى قتل أبنائهم، وإخوانهم، وأقربائهم من الخوارج وهو ما يظهر بوضوح من خلال موقف الكوفيين وتصرفاتهم مع عليّ، فلقد أصبحوا يماطلونه، ويتلكؤون في تنفيذ أوامره، والانفراط من حوله حتى ضعف نفوذه، وصار يقول فلا يلتفت أحد إلى قوله، ويدعو فلا يستمع أحد لدعوته[3].

أما تأثير هذه المعركة على الخوارج فكان كبيراً وعميقا، حيث قضت هذه المعركة على معظم زعماء الخوارج الذين نظَّروا للفكر الخارجي في المرحلة السابقة، وأفسحت المجال لظهور زعامات أخرى جديدة أكثر تشددا وتوسيعا لمجالات عمل المبادئ الخارجية السابقة.

انطلقت تحركات الخوارج مباشرة بعد معركة النهروان بمعدل حركة كانت تحدث منهم كل شهر تقريباً، وامتدت هذه الحركات لتشمل باقي الفترة المتبقية من سنة (38هـ - 657 م) حتى مقتل عليّ ﷺ سنة (40هـ - 660 م).

---

[1] الطبري : تاريخ الطبري، 78/5.

[2] نفسه، ص:92.

[3] د. لطيفة البكاي : حركة الخوارج، دار الطليعة، بيروت 2001، ص:48.

وتكاد المصادر تجمع على أن مقتل عليّ جاء إثر اتفاق تم بين الخوارج يقضى بقيام ثلاثة منهم. وهم عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والبرك بن عبد الله، وعمرو بن بكر التميمي – باغتيال قادة المعترك السياسي الذين رأوا أنهم كانوا وراء انقسام المسلمين وهم عليّ، ومعاوية، وعمرو بن العاص. وبينما نجح الأول في اغتيال عليّ ﷺ فشل الآخران في مهمتهما[1].

طلائع انقسام الخوارج وظهور فرقهم:

تمكن زعماء الخوارج خلال مرحلتي التكوين والنشأة من إرساء القواعد النظرية لمذهبهم الخارجي، وكانت هذه القواعد أول الأمر مجرد آراء لزعمائهم التف حولها جميع الخوارج، ثم أصبحت بعد ذلك مبادئ اجتمعوا عليها، ثم اختلفوا بعد ذلك فيما بينهم على بعضها، سواء من الناحية النظرية أو من ناحية التطبيق العملي لها، أو من ناحية دلالتها.

وجملة القواعد والمبادئ التي سار عليها الخوارج حتى ذلك الوقت تمثلت **في الحكم على مخالفيهم بالكفر، والكفر الذي أرادوه كفر الملة**. وهذه القاعدة طبقوها على المخالفين لهم من الناحية العملية في جميع معاركهم التي خاضوها مع خصومهم، فقتلوا المخالفين لهم، واستباحوا وسبوا نساءهم وأطفالهم، كذلك **أصبحت دار المخالفين لهم معروفة عندهم «بدار الكفر»، ومن ثم أصبح الخروج من دار الكفر إلى دار الإيمان قاعدة مهمة لديهم**، ولذلك أطلقوا على أنفسهم المهاجرين. وقاعدة أخرى مهمة تمثل لب الفكر السياسي عندهم وهي قولهم: «**إن البيعة لله، وهي دعوة إلى الالتزام بمبدأ الانتخاب العام لاختيار الإمام**؛ ولذلك قالوا: ليس شرطا أن يكون الإمام قرشيًا، وإنما الخلافة حق لأي مسلم تتحقق فيه شروط الإمامة. ولذلك اختاروا عبد الله بن وهب الراسبي وأمروه عليهم وسموه أمير المؤمنين وهو ليس بقريشي.

وقاعدة أخرى التزموا بها، وهي أن المجتمع المسلم **ينبغي أن يقوم على مبدأ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»**. ولذلك فالخوارج كفروا أهل الذنوب، ولم يفرقوا بين ذنب وذنب، حتى إنهم اعتبروا الخطأ في الرأي ذنبا إذا أدى إلى مخالفة وجه الصواب في نظرهم. ولذلك كفروا عليًّا ﷺ بالتحكيم، مع

[1] الطبري : تاريخ الطبري، ج 5، ص: 143، 144، 149.

أنه لم يقدم عليه مختارًا، ولو سلم أنه اختاره، فالأمر لا يعدو أنه اجتهاد قد أخطأ فيه، إن كان التحكيم جانب الصواب، فلجاجتهم في تكفيره ﷺ دليل على أنهم يرون الخطأ في الاجتهاد يُخْرِج من الدين[1].

ومن مبادئهم التي التزموا بها **القول «بالبراءة» من عثمان ﷺ ومن الإمام عليّ والحكام الظالمين من بني أمية وغيرهم**. وفكرة البراءة هذه استولت على عقولهم وجعلوها قاعدة كبرى يميزون عن طريقها من يتبعهم ممن يخالفهم، فمن تبرأ من عثمان وعليّ، وطلحة والزبير، والحكام الظالمين من بني أمية سلكوه في جمعهم، وأضافوا اسمه إلى أسمائهم وأصبح واحدًا منهم، ومن لم يتبرأ من هؤلاء الصحابة أصبح مخالفًا لهم وحكموا بكفره[2].

يضاف إلى ذلك كله أنهم **تمسكوا بظاهر نصوص القرآن، واستنبطوا منها أحكامهم وفقًا لظاهرها**. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ومن كفر فإن الله غني عن العالمين** ﴾، فجعلوا تارك الحج كافراً، مع أن ترك الحج ذنب، ولكن هذا الأمر عند الخوارج صاحبه مرتكب للذنب فهو كافر[3].

مثلت هذه المبادئ لونًا من التطرف الديني والسياسي والخروج على سلطة الدولة الإسلامية، سواء في نهاية خلافة عليّ ﷺ أو خلال العصر الأموي وما تلاه من عصور، ولكن الظاهرة اللافتة للنظر أن هذا الخروج لم يكن في شكل جماعات كبيرة تشكل جيوشا منظمة، وإنما كان محدوداً وبأعداد قليلة، ومن ثم سهل القضاء عليه، ولقد عبر المبرد عن هذه الظاهرة بقوله :«ثم خرجت خوارج لا ذكر لهم كلهم قُتِل حتى انتهى الأمر إلى الأزارقة ومن هنا افترقت الخوارج»[4].

فرق الخوارج :

مثلت المبادئ التي سبق عرضها والتي تمسك بها الخوارج في مرحلة التكوين والنشأة الركائز الأولى للمذهب الخارجي. وهذه المبادئ اختلف حول بعضها بعض زعماء الخوارج، فيما بينهم في مراحل وأزمنة تالية وهذا الاختلاف في الرأي حول بعض الأمور الجزئية في هذه المبادئ أدَّى إلى تكوين فرق

[1] محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص :65-66.
[2] نفسه، ص: 61.
[3] نفسه، ص: 66.
[4] المبرد : الكامل في اللغة والآدب، 202/2.

الخوارج، ومن ثم اختلفت المصادر في تحديد عدد الفرق التي انقسم إليها الخوارج. فعلى سبيل المثال يروي المبرد أنها أربع فرق هي الأزارقة، والإباضية، والصفرية، والبَيْهَسِيَّة. ولم يشر إلى النجدات أتباع نجدة بن عامر الحنفي لأنه كان يرى أنه من أتباع نافع بن الأزرق ثم افترق عنه كما سنوضح ذلك فيما بعد[1] أما الشهرستاني فيجعلها ثماني فرق وهم المحكمة الأولى، والأزارقة، والنجدات والبيهسية، والعجاردة، والثعالبة، والإباضية، والصفرية[2]. وهذا التقسيم الذي ارتضاه الشهرستاني يعتمد التدرج التاريخي في تطور المذهب الخارجي، إذ يمثل الصفرية، والإباضية آخر مرحلة من مراحل تطور هذا الفكر الخارجي. ويطلق الشهرستاني على هذه الفرق الثمانية الفرق الكبرى[3]، لأن هناك فرقًا صغرى تفرعت عن بعض هذه الفرق الكبرى، مثل فرقة المجاردة وهي فرقة كبرى عند الشهرستاني تفرعت عنها فرق صغرى اختلفت مع العجاردة في بعض الأمور الجزئية ومن ثم انفصلت عن الفرقة الكبرى الأم، وأصبحت فرقة صغرى تحمل اسم صاحبها[4]. وسوف نعرض هذه الفرق حسب هذا الترتيب الذي ارتضاه الشهرستاني:

أولاً : المحكمة الأولى :

وهم الذين خرجوا على الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ حين جرى أمر التحكيم واجتمعوا بحروراء من ناحية الكوفة، وكان على رأسهم عبد الله بن الكواء، وعتاب بن الأعور، وعبد الله بن وهب الراسبي، وعروة ابن جرير، ويزيد بن أبي عاصم المحاربي، وحرقوص بن زهير[5]. وهؤلاء خطَّأوا عليًّا بقبول التحكيم لأنه حكم الرجال، ولا حكم إلا لله، وجوَّزوا أن تكون الإمامة في غير قريش، وجاوزوا هذه التخطئة إلى القول بتكفير من لا يتبع فكرهم وآراءهم[6] وعن هذين المبدأين تفرعت كل المبادئ التي سبق ذكرها في مرحلة التكوين والنشأة للمذهب الخارجي.

---

[1] المبرد : الكامل في اللغة والآدب، 202/2.

[2] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:115.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص:129-131.

[5] نفسه، ص:115.

[6] نفسه، ص:116.

وأول من بُويع من المحكمة بالإمامة عبد الله بن وهب الراسبي، وكان يوصف بأنه صاحب رأي ونجدة[1].

ثانيا : الأزارقة :

أتباع نافع بن الأزرق الحنفي المكنى بأبي راشد، اجتمع عليه الخوارج وسموه أمير المؤمنين، وانضم إليه خوارج عمان، واليمامة فصاروا أكثر من عشرين ألفا، واستولوا على الأهواز وما وراءها من أرض فارس وكرمان وَجَبُّوا خراجها.

يروي البغدادي أنه لم تكن للخوارج قط : فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة[2]؛ فقد كان الأزارقة أقوى الخوارج شكيمة، وأكثرهم عددا، وهم الذين تلقوا الصدمات الأولى من عبد الله بن الزبير ومن الأمويين، حيث دامت المعارك بينهم وبين الأزارقة تسع عشرة سنة قتل في أثنائها نافع بن الأزرق، وتولى قيادة الخوارج بعده عبيد الله بن مأمون التميمي ثم قطري بن الفجاءة الذي قتل في سنة (79هـ – 698 م) .

وكان المهلب بن أبي صفرة – الذي تولى قتال الخوارج – يلجأ إلى إثارة الخلافات بين الخوارج فتحتدم المناقشة بينهم احتداما شديدا فيلقاهم المهلب وهم على هذه الحالة من الخلاف فتتوالى عليهم الهزائم، بعد أن يكونوا قد تفرقوا فرقا تؤثر على موقفهم في ميادين القتال، علاوة على كراهية المسلمين لهم لغلظتهم في معاملة مخالفيهم من المسلمين.

وارتكز فكر الأزارقة على مجموعة من الآراء منها :

1 – أنهم كفروا علياً ﷺ، وعثمان، وطلحة والزبير، وعائشة، وعبد الله بن عباس – رضي الله عنهم – وأبا موسى الأشعري، وعمرو بن العاص، وسائر المسلمين معهم، وقالوا : بخلودهم في النار جميعاً[3].

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:117.
[2] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص:82-83.
[3] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:120-121.

2 – قولهم : بأن مخالفيهم من هذه الأمة مشركون، وأن دارهم دار كفر، ومن أقام فيها ولم يهاجر لهم فهو كافر، ومن ثم استباحوا قتل نساء مخالفيهم، وقتل أطفالهم، وزعموا أن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار[1].

3 – قولهم : بأن القَعَدَة – ممن كان على رأيهم – عن الهجرة إلى معسكر الخوارج كفار لأنهم لم يهاجروا إليه، ونافع بن الأزرق هو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال معه، وإن كانوا موافقين له على دينه.

4 – أوجبوا امتحان من قصدهم إذا ادعى أنه منهم بأن يدفعوا إليه أسيراً من مخالفيهم، ويأمروه بقتله، فإن قتله صدقوه في دعواه أنه منهم، وإن لم يقتله حكموا بأنه منافق ومشرك وقتلوه[2].

5 – أسقط الأزارقة حد الرجم عن الزاني، بدعوى أنه لم يذكر في القرآن، وأسقطوا حق القذف عمن قذف المحصنين من الرجال، مع أنهم أوجبوا تطبيق حد القذف على قاذف المحصنات من النساء[3].

6 – أنهم برئوا من أهل التقية وقالوا : إن التقية غير جائزة في قول أو عمل[4].

7 – واجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر فهو كافر كفر ملة، وأنه خرج بهذه الكبيرة التي ارتكبها عن الإسلام، ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار، واستدلوا على ذلك بكفر إبليس وقالوا : «ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عليه السلام فامتنع وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى[5]. وعلى الرغم من ذلك قالوا : بأنه يجوز على الأنبياء أن يرتكبوا الكبائر والصغائر، وذلك بلا ريب من المتناقضات في أقوالهم إذ أنهم بينما يكفرون مرتكب الكبيرة – كما أسلفنا – فإنهم يجوزونها على الأنبياء؛ فالنبي في نظرهم قد يكفر ثم يتوب[6]، وذلك أخذوه من ظاهر قوله تعالى: ﴿ **إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر** ﴾ (الفتح : 1-2).

---

[1] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص:83-84.

[2] نفسه، ص: 83.

[3] نفسه، ص: 84.

[4] نفسه، ص: 122.

[5] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:122.

[6] نفسه.

8 – استحل الأزارقة لأنفسهم الأمانة التي أمر الله تعالى بأدائها لأصحابها، وقالوا :«إن مخالفينا مشركون فلا يلزمنا أداء الأمانة إليهم»[1]. كما أنهم قطعوا يد السارق في القليل والكثير، ولم يعتبروا في السرقة «نصابًا»[2].

ثالثا : النجدات :

هم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي، وكان نجدة قد خرج من اليمامة مع عسكره يريد اللحاق بالأزارقة، وفى طريقه التقى بأبي فديك، وعطية بن الأسود الحنفي ومعهما جموع من الخوارج خرجت على نافع بن الأزرق لأنه كفَّر القَعَدَةَ، وقال بأن التقية لا تحل، واستحل قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم. فبايع هذا الجمع الخارج على نافع نجدة بن عامر وأطلقوا عليه أمير المؤمنين.

ويؤرخ ظهور النجدات لأكبر انشقاق حدث في فرقة الخوارج التي كانت موحدة تحت فكر زعيمها نافع بن الأزرق وتنسب إليه كلها حيث عرفت في التاريخ باسم الأزارقة، وتحمل فكراً خارجيا موحداً بمبادئه التي سبق عرضها. وتسجل مصادر الفرق الإسلامية هذا الحدث فتذكر أن هذا الانشقاق حدث عندما أعلن نافع بن الأزرق البراءة من القَعَدَة الذين لم يهاجروا إليه، وسماهم المشركين وقال بأن التقية لا تحل، واستحل قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم . ولدى المبرد نص أجمل فيه جملة الأمور التي أحدثت هذا الانشقاق، حيث شهد نافع أن المخالفين له كفار هم وأطفالهم وأنهم جميعا في النار، ورأى قتلهم، وقال: «الدار دار كفر (دار المخالفين له) إلا من أظهر إيمانه، ولا يحل أكل ذبائحهم ولا تناكحهم ولا توارثهم، ومن جاء منهم فعلينا أن نمتحنه، وهم ككفار العرب لا تقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، والقعدة بمنزلتهم، والتقية لا تحل»[3].

كذلك تظهر المراسلات التي كانت بين نافع ابن الأزرق ونجدة بن عامر كثيراً من معالم هذا الانشقاق والتصدع الذي أصاب وحدة فرقة الأزارقة وأدى إلى ظهور النجدات وغيرها من فرق الخوارج؛ فقد كتب نجدة بن عامر رسالة إلى نافع أوردها المبرد يقول فيها نافع: « بسم الله الرحمن الرحيم. أما بعد؛ فإن عهدي بك وأنت لليتيم كالأب الرحيم، وللضعيف كالأخ البر، ولا تأخذنك في الله لومة

[1] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 84.

[2] نفسه.

[3] المبرد : الكامل في اللغة والآدب، 208/2-209.

لائم، ولا ترى معونة ظالم ... فاستمالك (الشيطان) واستهواك واستغواك وأغواك فغويت، فأكفرت الذين عذرهم الله في كتابه من قعدة المسلمين وضعفتهم، فقال جل ثناؤه وقوله الحق، ووعده الصدق: ﴿ **وليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله** ... ﴾ ثم استحللت قتل الأطفال، وقد نهى الرسول عن قتلهم... أو ما سمعت قوله عز وجل: ﴿ **لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أُولى الضرر** ﴾ فجعلهم الله من المؤمنين، وفضل عليهم المجاهدين بأعمالهم. ورأيت ألا تؤدى الأمانة إلى من خالفك والله يأمر أن تؤدى الأمانات إلى أهلها. فاتق الله وانظر لنفسك واتق يوما لا يجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا»[1].

هذه المسائل التي اختلفت حولها النجدات مع الأزارقة، وهي القعود، والتقية، والموقف من أطفال المخالفين كانت مثاراً لنشاط جدلي كبير بين الخوارج أدى إلى انقسامات خطيرة في الحركة الخارجية ترتب عليها ظهور فرق جديدة تتبنى أفكاراً مختلفة حول هذه القضايا، بل كثيرا ما كان الخوارج يختلفون حول أمور ثانوية، ثم ينقسمون عقب هذا الاختلاف إلى فرق صغيرة منشقة عن الفرقة الأم التي كانوا ينتسبون إليها[2]. ومن ذلك أن أتباع نجدة اختلفوا معه على بعض الأفكار التي تبناها ومنها:

أنه تولى أصحاب الحدود من أصحابه وقال: لعل الله يعذبهم بذنوبهم في غير نار جهنم ثم يدخلهم الجنة. وهو في هذا يخالف المبدأ العام عندهم وهو تكفير مرتكب الذنب. وكأن نجدة رأي أنه إذا كان مرتكب الذنب من المنتمين للخوارج فله عذاب مخصوص، ثم يعفو الله عنه ويدخله الجنة، أما إن كان من غير الخوارج فلن يعفو الله عنه وليس له إلا عذاب النار[3].

إنه عذر أهل الخطأ في الاجتهاد بالجهالات، فالناس معذورون بجهالتهم حتى تقام عليهم الحجة في الحلال والحرام، فمن استحل شيئا محرمًا فهو معذور بجهالته[4] ولذلك قيل للنجدات: العاذرية لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع[5].

---

[1] المبرد : الكامل في اللغة والآدب،2/ 210.

[2] محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص :75.

[3] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 89.

[4] نفسه.

[5] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:124.

ومن بين آرائه التي أثارت حفيظة أتباعه أنه قال: «ومن نظر نظرة أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك، ومن زنى وشرب، وسرق غير مصر عليه فهو غير مشرك»[1].

كما أجمعت النجدات على أنه لا حاجة إلى إمام قط وإنما عليهم (الأمة) أن يتناصفوا فيما بينهم، فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز لهم ذلك[2].

فجَّرت هذه الآراء خلافا كبيرا بين النجدات وبين نجدة بن عامر، وقالوا له: «اخرج إلى المسجد وتب من أحداثك ففعل ذلك»[3]. واختلف آخرون في نفس الفرقة حول ما فعله نجدة عندما تاب، وقالوا له: «أنت الإمام ولك الاجتهاد ولم يكن لنا أن نستتيبك، فتب من توبتك، واستتب الذين استتابوك وإلا نابذناك، ففعل ذلك، فافترق عليه أصحابه وخلعه أكثرهم»[4] وانقسم النجدات بعد ذلك إلى ثلاث فرق: «النجدية» و «العطوية» و«الفديكية»[5].

الأولى: فرقة صارت مع عطية الأسود الحنفي إلى سجستان، وتبعهم خوارج سجستان ولذلك سموا ذلك الوقت «عَطَوية».

الثانية: فرقة صارت مع أبي فديك كانوا حربا على نجدة حتى قتلوا.

الثالثة: فرقة عذروا نجدة فيما قاله وظلوا على إمامته.

ومن المهم أن نشير إلى الأثر السياسي لهذه الفرقة التي تمكنت من نشر آرائها في مواقع كثيرة من الجزيرة العربية منذ مبايعة نجدة بن عامر سنة (66هـ - 685 م) حيث استولى نجدة على البحرين، وحضرموت، واليمن، والطائف إضافة إلى اليمامة التي خرج منها أصلا[6].

---

[1] نفسه.

[2] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:124.

[3] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 89.

[4] نفسه.

[5] نفسه.

[6] محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص :75

رابعاً : البَيْهَسية :

وهم من أتباع أبي بيهس الهيصم بن جابر، وكان مطلوبا في زمن الوليد بن عبد الملك (86 / 96هـ - 705 / 715م)؛ طلبه الحجاج (ت: 95هـ - 713م) ففر إلى المدينة المنورة، فقبض عليه واليها عثمان بن حيان المزني وحبسه حتى ورد إليه كتاب الوليد يأمره بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ففعل به ذلك.

وقد زعم بيهس «أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به النبي ﷺ، والولاية لأولياء الله تعالى والبراءة من أعداء الله»[1]. وتفرع من البيهسية فرق صغرى، منهم: قوم يقال لهم العونية وهم فرقتان:

فرقة قالت: من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه.

وفرقة أخرى قالت: بل نتولاهم لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالًا. والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية: الغائب منهم والشاهد.

كذلك من هذه الفرق الصغرى للبيهسية فرقة يقال لها: أصحاب السؤال، وهؤلاء قالوا : إن الرجل يكون مسلمًا إذا شهد الشهادتين وتبرأ وتولى، وآمن بما جاء من عند الله جملة، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض عليه، ووافقوا القدرية في القدر فقالوا : إن الله تعالى فوض إلى العباد فليس لله في أعمال العباد مشيئة، ولذلك برئت منهم عامة البيهسية[2].

خامسا : العَجَارِدَةُ :

وهم أصحاب عبد الكريم بن عجرد. قال عنهم الأشعري إنهم من العطوية المنشقين على النجدات[3]. بينما يرى الشهرستاني أنهم كانوا من أصحاب أبي بيهس ثم خالفوه وتفردوا عنه بجملة من الآراء فقالوا : «تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام، ويجب دعاؤه إذا بلغ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم، ولا يرون المال فَيْئا حتى يقتل صاحبه، وهم يتولون: القعدة إذا عرفوهم بالديانة،

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:125.
[2] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 127.
[3] الأشعري، مقالات الإسلاميين،ص:92.

ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة، ويكفرون بالكبائر، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن، ويزعمون أنها قصة من القصص، قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن»[1].

وحول هذه الآراء وغيرها انقسم العجاردة على أنفسهم إلى فرق أخرى صغرى حملت أسماء زعمائها المنشقين. وهذه الفرق الصغرى هى الصلتية، أصحاب عثمان بن أبي الصلت، والميمونية أصحاب ميمون بن خالد، والحمزية أتباع حمزة بن أدرك، والخلفية أصحاب خلف الخارجي، والأطرفية أنصار غالب بن شاذك، والشعيبية أتباع شعيب بن محمد، والحازمية أصحاب حازم بن عليّ، وهؤلاء كلهم انتموا إلى فرقة العجاردة في الأصل، ولكنهم افترقوا عنها وأصبحوا يشكلون فرقا صغرى مستقلة بذاتها وبآرائها. وكل هذه الفرق كان ميدان عملها مرتكزا في مدن المشرق الإسلامي كبلخ، ومرو، وكرمان و وغيرها.

سادساً : الثعالبة :

وهم أتباع ثعلبة بن مشكان، وهم يقولون: بإمامة ثعلبة بعد أن اختلف مع عبد الكريم ابن عجرد في حكم الأطفال، فقال ثعلبة: إنا على ولايتهم صغاراً وكباراً حتى نرى منهم إنكاراً للحق ورضا بالجور، فتبرأت العجاردة من ثعلبة، وصار ثعلبة إماماً لأصحابه[2]. ثم صارت الثعالبة بعد ذلك ست فرق فرقة قامت على إمامة ثعلب، ولم تقل بإمامة أحد بعده، وخمس فرق أخرى صغرى هي المعبدية أصحاب معبد بن عبد الرحمن، والأخنسية أتباع رجل كان يعرف بالأخنس، والشيبانية اتباع شيبان بن سلمة، والرشيدية وينسبون إلى رجل اسمه رشيد، والمكرمية أتباع أبي مكرم، وهؤلاء زعموا أن تارك الصلاة كافر لا لأجل ترك الصلاة، ولكن لجهله بالله – عز وجل –؛ والجهل بالله تعالى كفر[3].

سابعاً : الصُّفْريَّة :

وهم أتباع زياد بن الأصفر، اتفقوا مع الأزارقة في كثير من أقوالهم؛ ومن ذلك قولهم: إن أصحاب الذنوب مشركون[4]. ولكنهم خالفوهم، وخالفوا الإباضية والنجدات في عدة أمور منها: «أنهم لم يكفروا

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:128.
[2] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 100-101.
[3] نفسه، ص: 100-102.
[4] نفسه، ص: 90-91.

القعدة عن القتال إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار، وقالوا : التقية جائزة في القول دون العمل، وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حد واقع فلا يتعدى أهله الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا، والسرقة، والقذف، فيسمى زانيًا، سارقًا، قاذفًا لا كافراً مشركًا»[1].

وقالوا أيضا: إن ما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة، والفرار من الزحف، فإن فاعله يكفر بذلك[2]. ومما يحكى عن زياد بن الأصفر نفسه قوله: «نحن مؤمنون عند أنفسنا، ولا ندرى لعلنا خرجنا من الإيمان عند الله، وقال: الشرك شركان: شرك هو طاعة الشيطان، وشرك هو عبادة الأوثان، والكفر كفران: كفر بإنكار الربوبية، وكفر بإنكار النعمة، والبراءة براءتان: براءة من أهل الحدود سنة، وبراءة من أهل الجحود فريضة»[3].

ومن أشهر أئمة وزعماء الصفرية أبو بلال مرداس الخارجي، وعمران بن حطان السدوسي[4]. الأول خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة، والثاني كان ناسكا شاعراً شديداً في مذهب الصفرية، وكان شديد البغض للإمام عليّ ﷺ حتى إنه رثى عبد الرحمن بن ملجم وقال في ضربه عليًّا:

يا ضربة من منيب ما أراد بها

إلا ليبلغ من ذي العرش رضواناً

إني لأذكره يوما فاحسبه

أوفى البرية عند الله ميزانًا

ومن أخبار الذين تولوا أمر هذه الطائفة من الخوارج نتبين أن هذه الفرقة مالت إلى التخفيف من تشددها مع المخالفين لهم، فهي لا ترى إباحة دماء المسلمين المخالفين لهم، ولا ترى أن دارهم دار حرب، ولا ترى جواز سبى النساء والذرية، بل إنها لا ترى قتال أحد غير معسكر السلطان[1].

---

[1] الشهرستاني: الملل والنحل، ط:1، ص:137.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 91.

وإن كان أتباع هذا المذهب قد تلقوا ضربات قاسية أنهت وجودهم في كثير من الأحيان في العراق، وبلاد المشرق الإسلامي؛ فإن هذا المذهب حقق رواجا ملحوظا منذ مطلع القرن الثاني الهجري في بلاد المغرب بصفة خاصة، وتمكن أتباعه من تحقيق انتشار ملحوظ لمبادئه، حتى تمكن أتباعه من إقامة دولة على المذهب الصفري سنة (140هـ / 757م - 296هـ / 908م) في منطقة سجلماسة في جنوب المغرب الأقصى. وتنسب هذه الدولة إلى بنى مدرار أئمة سجلماسة الذين اعتنقوا المذهب الصفري وأقاموا دولتهم على أساس مبادئ هذا المذهب وظلت دولتهم حتى أسقطها الفاطميون سنة (296هـ - 908م).

ثامناً : الإباضية :

نبدأ بالقول بأن الإباضية لا يعدون أنفسهم ضمن فرق الخوارج ؛لأنهم اختلفوا معهم في كثير من الأمور الجوهرية بالرغم من أن مؤرخي الفرق القدامى يدرجونهم بين فرق الخوارج .

وينسب هذا المذهب إلى عبد الله بن إباض المري التميمي الذي كان أحد كبار زعماء الخوارج، وقد خرج في أيام مروان بن محمد. ويروى أنه في أعقاب الخلاف الذي نشب بين عبد الله بن الزبير والخوارج في مكة سنة (64هـ - 683 م) دب الخلاف أيضا بين زعماء الخوارج حول مبادئ هذا المذهب، وضرورة إجراء تعديلات عليها، وانقسم الخوارج إلى قسمين:

نادى أحدهما بالجهاد، وهو القسم الأول المتطرف الذي تهاوى تحت وطأة ضربات الأمويين، بقيادة نافع بن الأزرق - كما ذكرنا سابقا - وغيره من زعماء الخوارج المتطرفين. على حين ظل القسم الآخر المعتدل يتابع نشاطه في خطًى وئيدة.

وانقسم هذا الفريق المعتدل بدوره إلى قسمين:

أحدهما بقيادة عبد الله بن إباض الذي مال إلى مزيد من التسامح مع المخالفين.

والثاني بقيادة زياد بن الأصفر الذي التزم بنوع من عدم التساهل مع المخالفين لهم. فقال ابن إباض إن المخالفين لهم إنما هم كفار بالنعم والأحكام لا كفار ملة، بمعنى أن المخالفين أبرياء من الشرك، وقرر

[1] محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ص :76-77.

بناء على ذلك أنه لا تحل دماؤهم وأن أرض القبلة هي أرض التوحيد، بمعنى أنها ليس أرض أعداء، وإنما تعتبر وطنا للجميع من الخوارج وغير الخوارج دون تمييز، وبفضل هذا التمييز الذي أدخله علماء الإباضية اعتبروا مرتكبي الكبائر، وجميع المقصرين في الشئون الدينية موحدين لا مؤمنين، وكان هذا التمييز حدثا هاما في الحركة الخارجية، لأن الأزارقة اعتبروا الشرك واحدا، وطبقوه على جميع المخالفين لهم في تطرف شديد.

ودأبت الحركة الإباضية التي تمركزت في البصرة منذ مطلع القرن الثاني الهجري على نشر المذهب الإباضي في أطراف الدولة الأموية، ولاقى هذا المذهب انتشارا واسعا في المنطقة المعروفة بعمان حاليا من جنوب الخليج العربي، وامتدت من هناك إلى حضرموت واليمن، واستطاع المذهب أن يرسخ أوتاده في منطقة عمان فظل المذهب قائما فيها حتى يومنا هذا، بينما فشلت محاولات نشره في بلاد اليمن وحضرموت حيث منيت حركة المختار أبي حمزة بن عوف الأزدي وعبد الله بن يحيى طالب الحق بالفشل بعد أن استولى الأخير على اليمن وامتد نفوذه إلى مكة والحجاز.

وإذا كانت الحركة الإباضية قد فشلت في نشر المذهب الإباضي في اليمن وحضرموت فإنها نجحت نجاحاً كبيراً في نشره في بلاد المغرب منذ مطلع القرن الثاني الهجري، حيث أصبحت جماعات الإباضية مسالمة إلى أقصى حد مع خصومها، وأصبح مذهبها أقرب إلى مذهب أهل السنة، ونجحت الإباضية في إقامة دولة تتبنى مبادئ المذهب الإباضي وتعمل به وهي الدولة الرُّستُميَّة نسبة إلى مؤسسها عبد الرحمن بن رستم (ت:171هـ - 787م) الذي أعلن قيام الدولة الإباضية في سنة (160هـ - 776م) . وافترقت عن الإباضية فرق صغرى مثل: الحفصية، والحارثية، واليزيدية[1].

[1] البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 104.

2. المرجئة[1]

المرجئة فرقة من الفرق الإسلامية الأولى بدأت في أول الأمر حزباً سياسيا محايداً، يروي ابن عساكر في توضيح رأيهم أنهم هم الشكاك الذين شكوا، وكانوا في المغازي، فلما قدموا المدينة بعد قتل عثمان وكان عهدهم بالناس وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف قالوا : تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون فبعضكم يقول : قتل عثمان مظلوما، وكان أولى بالعدل وأصحابه، وبعضكم يقول : كان أولى بالحق وأصحابه كلهم ثقة وعندنا مصدق ... فنحن لانتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما ونرجئ أمرهما إلى الله حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما[2].

ويذهب كتاب الفرق إلى أن من الأسباب الرئيسية لظهور المرجئة أنه لما كفر الخوارج عليا، وعثمان، والقائلين بالتحكيم، وكان من الشيعة من يكفر أبا بكر وعمر وعثمان ومن ناصروهم، وكلاهما يكفر الأمويين يقاتلونهم ويرددون أنهم مبطلون، وكل طائفة تدعى أنها على الحق وأن من عداها كافر ظهرت المرجئة تسالم الجميع، ولا تكفر طائفة منهم، وتقول إن الفرق الثلاث الخوارج والشيعة، والأمويين مؤمنون، وبعضهم مخطئ، وبعضهم مصيب، ولسنا نستطيع أن نعين المصيب، فلنقول: أمرهم جميعاً إلى الله. ونواة هذه الطائفة كانت بين الصحابة – رضوان الله عليهم – في الصدر الأول؛ فإنا نرى أن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ امتنعوا أن يدخلوا في النزاع الذي كان في آخر عهد عثمان، وهؤلاء مثل: عبد الله بن عمر – قال : سلام بن مسكين الأزدي: «لما قتل عثمان بن عفان قالوا لعبد الله بن عمر: إنك سيد الناس وابن سيدهم، فاخرج يبايع لك الناس. فقال: إني والله لئن استطعت يهراق في سببي محجمة من دم، فقالو: لتخرجن أو لنقتلنك على فراشك. فقال لهم مثل قولهم الأول:« فأطمعوه وخوفوه، فما استقبلوا منه شيئًا حتى لحق بالله»[3].

وقال سيف المازني: « كان ابن عمر يقول : لا أقاتل في الفتنة، وأصلى وراء من غلب»[4].

ومنهم: سعد بن أبي وقاص، وكان يقول: في فتنة عثمان بن عفان: « أشهد أن رسول الله ﷺ قال: إنها ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي فالماشي خير من الساعي، – قال : أفرأيت إن دخل على بيتي رجل وبسط يده إلى ليقتلني؟ قال: كن كابن آدم – أي لا تقتله»[5]. ومنهم

---

[1] المادة المثبتة حول المرجئة مستفادة من : أد/ آمنة نصير، موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر : القاهرة،2007.

[2] نقلا عن: أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1959م، ص 279.

[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، 1985، (151/4).

[4] المصدر السابق، ص 149.

[5] سنن الترمذي، دار الفكر، لبنان.

أبو بكرة بن نفيع بن الحارث الثقفي، وكان يزين للناس تجنب الفتنة، قال الحسن البصري: قال الأحنف بن قيس التميمي «خرجت بسلاحي ليالي الفتنة فاستقبلني أبو بكرة فقال: أين تريد؟ قلت: أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار قيل فهذا القاتل فما بال المقتول؟ قال:« إنه أراد قتل صاحبه»[1] هذا هو المناخ الذي أدى إلى نشأة المرجئة.

ولعلنا ندرك مما سبق أن أولئك الصحابة الذين ابتعدوا عن الفتن ولم يشاركوا فيها كانوا يمثلون أوائل المرجئة في صدر الإسلام إذ كانوا يؤخرون أمر الناس إلى يوم القيامة ويتركون الحكم على أعمال العباد لله وحده، وكانوا يسوون بين المسلمين المقتتلين بصفين وغيرهم ولا يتعصبون لأحد منهم فلم يخطئوا طائفة منهم، ولم يصوبوا طائفة أخرى، ولم يريقوا دماء فئة أخرى، بل أعلنوا أن أمر هؤلاء أشكل عليهم فأجلوه إلى الآخرة ليقضى الله فيه بما شاء.

مفهوم مصطلح المرجئة :

لقد جاء هذا الاسم الذي عرفت به فرق وجماعات عدة اشتقاقا أو نسبة إلى لفظ الإرجاء، والإرجاء في اللغة يأتي على معنيين:

الأول: هو التأخير، نقول أرجأت كذا .. وتريد أخرته، وفي القرآن الكريم: ﴿ **قالوا أرجه وأخاه** ﴾ (الأعراف: 111) أي أمهله وأخره[2].

الثاني: إعطاء الرجاء، نقول: أرجأت فلانا تريد أنك أعطيته الرجاء، أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون رتبة العمل عن النية والعقد.

أما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فهم يعطون الأمل لكل مؤمن عاص.

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا من كونه من أهل الجنة، أو من أهل النار، فعلى هذا المرجئة والوعيدية فرقتان متقابلتان، أو كلمة مرجئة مأخوذة من أرجأ بمعنى أمهل وآخر لأنهم يرجئون أمر هؤلاء المختلفين الذين سفكوا الدماء إلى يوم القيامة، فلا يقضون بحكم على هؤلاء، ولا هؤلاء. ويؤيد هذا الاتجاه معظم من تصدى للكتابة في تاريخ المرجئة،

[1] رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب (إذا التقى المسلمان بسيفهما).

[2] الشهرستاني، الملل والنحل، تح: محمد سيد كيلاني، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة (139/1).

وهناك من يرى أن الإرجاء تأخير على بن أبي طالب عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة، وعلى هذا تكون المرجئة مقابلة للشيعة[1].

أما المعنى الاصطلاحي للمرجئة، فهو لا يخرج عن المعنى اللغوي، فقد سميت هذه الطائفة المرجئة من الإرجاء وهو التأخير لأنهم يرجئون الحكم على العصاة من المسلمين إلى يوم البعث. وعلى هذا فإن مصطلح الإرجاء قد عني به في الفكر الإسلامي: الفصل بين الإيمان **باعتباره تصديقا قلبيًا ويقينا داخليا غير منظور، وبين «العمل» باعتباره نشاطاً وممارسة ظاهرية قد تترجم عما بالقلب من الإيمان**. ومؤدى هذا الفصل: الرفض القاطع للحكم على العقائد والضمائر من قبل بشر أياً كانت مكانته أو سلطانه، فما دام العمل لا يترجم – بالضرورة – عن مكنون العقيدة فلا سبيل إذا للحكم على المعتقدات وما علينا إلا أن نرجئ الحكم على العقائد وعلى الإيمان إلى يوم الحساب، فذلك هو حينه، وتلك من مهام الخالق ﷻ وحده وليست مهمة أحد من المخلوقين في حياتنا الدنيا[2]. فكأن الإرجاء إعطاء الرجاء. وكأن لفظة « مرجئة » تعنى مانحة الرجاء.

أصناف المرجئة: من اللافت للنظر أن نجد أن كتاب المقالات ومؤرخي الفرق لم يختلفوا في شيء كما اختلفوا في الحديث عن المرجئة والإرجاء . – فالأشعري يذكر أن فرق المرجئة اثنتا عشرة فرقة، وقد حدد أسماءها جميعا، ومن بينها – الجهمية والبخارية – والعقلانية والحنفية والمريسية.. الخ[3].

أما البغدادي فيذكر أن المرجئة ثلاثة أصناف: –

1– المرجئة الذين قالوا : بالقدر مع الإرجاء.

2– المرجئة الذين مالوا إلى قول جهم في الأعمال، ولكنهم قالوا : بالإرجاء في الإيمان.

3– المرجئة الذين قالوا : بالإرجاء وحده ولم يخلطوه لا بالقدر ولا بالجبر .. أما الشهرستاني فقد عدهم أربعة أصناف: –

1– مرجئة الخوارج

2– مرجئة القدرية.

---

[1] ابن منظور : لسان العرب مادة «رجأ». وانظر أيضاً نفس المادة في تاج العروس لمحمد مرتضى الزبيدي.

[2] محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامي، دار الهلال القاهرة، ص 23.

[3] الأشعري مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت: 1990م، (212/1–223).

3- مرجئة الجبرية.

4- والمرجئة الخالصة، ويعد محمد بن شبيب، والصالحي، والخالدي من مرجئة القدرية، وكذلك الغيلانية أصحاب غيلان الدمشقى، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء[1]. ولكننا نستنتج من جملة ما كتبوه في هذا الشأن أن الطابع الأساسي للمرجئة يرجع إلى مسائل دينية متصلة بالإيمان والكفر، وعلاقة العمل الصالح بالإيمان، بينما كانت السياسة في واقع الأمر والصراعات حول السلطة، هي التي أفرزت مقالة المرجئة وتياراتها المختلفة، ومن ثم فلا سبيل إلى التعرف عليهم إلا من خلال الإطار الذي نشأوا فيه فننظر إلى تياراتهم على ضوء الظروف السياسية التي أحاطت بنشأتهم خصوصا من انحازوا إليهم من الرعيل الأول الذين اعتزلوا الفرقاء فلم يكونوا مع علي ﷺ في خروجه، ولا مع خصومه، وقالوا : لا ندخل في غمار الفتنة. بين الصحابة (وهم) عبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، وأسامة ابن زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله ﷺ[2].

وعلى ضوء مسميات فرق المرجئة وتعدادها نستطيع أن نقول: إن أهم ما بحثوا فيه تحديد الإيمان و الكفر، وتعريف المؤمن والكافر، وقد دعاهم إلى البحث في هذه المسائل ما رأوه من الخوارج يكفرون من عداهم، والشيعة كذلك مثل الخوارج، وعدوا كل كبيرة كفراً، وغلت الشيعة فعدوا الاعتقاد بالإمام ركنا أساسيا من أركان الإيمان، فكانت النتيجة الطبيعية أن يعرض على بساط البحث: ما الكفر والإيمان؟ فرأى كثير من المرجئة أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله، فمن عرف أنه لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فهو مؤمن.

وهذا رد من المرجئة على الخوارج الذين يقولون: إن الإيمان هو المعرفة بالله، وبرسله وأداء الفرائض، والكف عن الكبائر، فمن آمن بالله ورسله وترك الفرائض وارتكب شيئا من الكبائر كان مؤمنا عند المرجئة كافراً في نظر الخوارج، وهو رد أيضًا على الشيعة الذين يعتقدون أن الإيمان بالإمام، والطاعة له، جزء من الإيمان، هذا ومما ينبغي مناقشته في سياق حديثنا عن المرجئة موقف ابن تيمية منهم فقد خطأهم، وأرجع أصول الخطأ عندهم إلى عاملين: -

الأول : ظنهم أن الإيمان في مرتبة واحدة فجعلوا إيمان الملائكة، والأنبياء وآحاد الناس سواء، يليها الإيمان الذي أوجبه الله يتباين تبيانا عظيما، فقد يجب على الملائكة مالا يجب على البشر، ويجب على الملائكة مالا يجب على غيرهم.

وليس المراد هنا العمل فحسب، بل والتصديق والإقرار أيضاً.

---

[1] الملل والنحل (129/1).

[2] المصدر السابق، ص 128.

الثاني : لم يفطن المرجئة إلى تفاضل الناس في الإيمان بسبب الإتيان بالأعمال فليس إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، وليس إيمان السارق والزاني والشارب الخمر كإيمان غيرهم من الطائفتين[1] .

وقد أحيطت عقائد المرجئة بشيء من الغموض، ولعل ذلك يرجع إلى أن الدولة العباسية قد ضيقت على هذه الطائفة. وأماتت القول بهذه العقيدة لأنها تناصر الأمويين إلى حد ما. وعلى كل حال فهذه الفرقة ذابت بعد العصر الأموي في الفرق الأخرى، ولم يعد لها وجود مستقل ومحسوس.

علاقة الإمام أبي حنيفة بالمرجئة: قال بعض أهل الحديث في حق أبي حنيفة وأصحابه إنهم مرجئة السنة، وعده كثير من أصحاب المقالات في جملة المرجئة ويطرح الشهرستاني احتمال أن السبب فيما ينسب إليه مرجعه إلى أنه لما كان يقول: الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان ، وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا، وكذلك الوعيدية من الخوارج .. فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج[2] ، ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله، والغالب أن مرادهم الإرجاء بمعناه اللغوي الذي هو التأخير، ومعنى أن أبا حنيفة مرجئ من هذا الوجه أنه يجعل مرتبة العمل متأخرة عن فقه القلب وإذعانه وجزمه، وإذا كان هذا المعنى هو المقصود فلا شيء فيه.. فإن الكثير من آيات الكتاب، وأحاديث الرسول تعطف الأعمال على الإيمان، نحو قوله تعالى: ﴿ **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات** ﴾ (الكهف:107).

ولا شك أن المعطوف غير المعطوف عليه فتكون الأعمال غير الإيمان.. وأيضا، فإن الرسول جعل القلب محل الإيمان في نحو قوله: «اللهم ثبت قلبي على دينك». وفعل القلب ليس شيئًا غير التصديق».

ومن المعروف عن الإمام أبي حنيفة أنه لا يقطع بأن صاحب الكبيرة يعذب في الآخرة بل يفوض أمره إلى الله إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له، كما جاء في الآية على لسان عيسى عليه السلام : - ﴿ **إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم** ﴾ (المائدة : 118).

وفي الأرجح أن هذا هو المعنى الذي قصده الإمام أبو حنيفة، الذي سماه الوعيدية إرجاء، لأنهم قالوا : إنا نحكم بأن الله يعذب عصاة المؤمنين، وعلى ذلك سموا أبا حنيفة مرجئًا، وأرادوا أنه يرجىء عصاة

[1] ابن تيمية، الفرقان بين الحق والباطل، نشر علي يوسف، بالقاهرة، د ت، ص 29.
[2] الملل والنحل، (141/1).

المؤمنين إلى اليوم الآخر، فيحكم الله تعالى فيهم بما يشاء، فلا يطلق القول بالإرجاء على الإمام بالمعنى العرفي المصطلح

المرجئة و مسألة الإمامة:

لم يبطل المرجئة إمامة الإمام الذي يرتكب الكبائر، ما دامت البيعة قد انعقدت له، فلا يجب الخروج عليه. بل يرجأ الحكم عليه فيما اقترفه من ذنوب إلى يوم القيامة. وهم يناقضون بهذا الرأي الخوارج الذين كفروا مثل هذا الإمام وأوجبوا الخروج عليه وعزله أو قتله. ولكن هل أوجب المرجئة الإمامة؟

يحدثنا ابن حزم في كتابه الفصل عن أن المرجئة وغيرهم من الفرق الإسلامية كأهل السنة والشيعة، وجميع الخوارج (باستثناء النجدات)، قد أجمعوا وجوب الإمامة، وعلى الأمة واجب الانقياد لإمام عادل يقيم فيهم أحكام الله ويوليهم بأحكام الشريعة التي جاء بها رسول الله ﷺ[1].

وإذا كانت الإمامة واجبة في رأى المرجئة على نحو ما يذكر ابن حزم فهل هي منحصرة في قريش أم يجوز أن تكون في غيرها؟.

أرجح الأقوال أن المرجئة لم يتقيدوا بشرط القرشية في الإمامة، فقد أظهرت لنا بعض كتب علم الكلام أن بعض من انتسب إلى المرجئة كأبي مروان غيلان الدمشقي الذي اعتبره بعض مؤرخي الفرق من اتباع ثوبان المرجئ قد ذهب إلى أنها هنا في غير قريش ولا تثبت إلا بإجماع الأمة، كما يشترط في الإمام أن يكون قائما بالكتاب والسنة، ويدل على ذلك قول الشهرستاني: « وكان غيلان – (يرى) في الإمامة أنها تصلح في غير قريش وكل من كان قائما بالكتاب والسنة كان مستحقا لها، وأنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة »[2].

ويرد عليه الشهرستاني قائلا :« والعجب أن الأمة أجمعت على أنها لا تصلح لغير قريش وبهذه دفعت الأنصار عن قولهم منا أمير ومنكم أمير»[3].

وواضح من قول غيلان الدمشقي أن الخلافة والإمامة تصح في غير قريش وتكون بإجماع الأمة أنه يوافق آراء الخوارج.

---

[1] عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، مكتبة مدبولي، ص 580.

[2] ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، المطبعة الأدبية، بالقاهرة، (87/4).

[3] الشهرستاني، الملل والنحل، (143/1).

هذا ويذهب بعض المرجئة بعد ذلك في مسألة الإمامة إلى وجوب نصب الأفضل على حين يذهب البعض الآخر منهم إلى جواز نصب المفضول، وقد أوضح ابن حزم آراء المرجئة في هذه المسألة، وقرن بين آرائهم وآراء غيرهم من الفرق الإسلامية قائلا: "ذهبت طوائف من المرجئة ... وجميع الرافضة من الشيعة إلى أنه لا يجوز إمامة من يوجد من الناس أفضل منه، وذهبت طائفة من الخوارج، وطائفة من المعتزلة، وطائفة من المرجئة وجميع الزيدية من الشيعة، وجميع أهل السنة إلى أن الإمامة جائزة عن غيره.[1]

موقف المرجئة في تحديد الكفر:

انقسمت المرجئة في تحديد الكفر إلى فرقتين:

الفرقة الأولى: منهم الذين يزعمون أن الكفر خصلة واحدة، وهو الجهل بالله وهؤلاء هم الجهمية».

والفرقة الثانية: يزعمون أن الكفر خصال كثيرة ويكون بالقلب وبغير القلب، والجهل بالله كفر، وكذلك البغض لله والاستكبار عليه كفر، وكذلك التكذيب بالله وبرسله بالقلب أو الاستخفاف بالله وبرسله – وأكثر المرجئة لا يكفرون أحداً من المتأولين، ولا يكفرون إلا من أجمعت الأمة على إكفاره، وأجمعت المرجئة بأسرها على أن الدار دار الإيمان، وحكم أهلها الإيمان، إلا من ظهر منه خلاف الإيمان، وينسب إلى المرجئة القول: بفناء الجنة والنار، وأنه لا يجوز أن يخلد الله أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار إلى مالا نهاية...

اختلافهم في غفران الكبائر بالتوبة على مقالتين:

فقالت الفرقة الأولى منهم: غفران الله ﷻ الكبائر بالتوبة تفضل وليس باستحقاق.

وقالت الفرقة الثانية منهم: غفران الله الكبائر بالتوبة استحقاق.

وأهم ما نستخلصه مما قدمناه عن فرقة المرجئة ما يأتي :-

يتركز **معنى الإرجاء** لدى هذه الفرقة في أنهم فصلوا بين التصديق وبين العمل فأعطى قولهم هذا ثماراً فاسدة؛ منها : المبدأ المشهور القائل بأنه لا ينفع مع الكفر طاعة. ولا تضر مع الإيمان معصية. نتيجة لذلك أهملت الأعمال والشعائر الدينية، وشاع الانفصام بين القول والعمل، وهذا تطرف في فهم الإرجاء، فتحمل الفرقة مسئوليته، حتى من لم يذهب من أتباعها إلى هذا المدى المتطرف. كما أن الجو الفكري المتساهل أو المتسبب الذي أشاعته دعاوى الإرجاء أعطى فرصة لتسلل عقائد خارجة عن الإسلام من مجوسية ومانوية ومزدكية ونحوها، وأشهر مثال في المقولة السابقة شخصية جهم بن صفوان،

[1] الفصل، (162/1).

فهو رجل فارسي أقام بالكوفة واعتنق آراء المرجئة، ثم خرّج منها تعاليم غريبة جعلته صاحب فرقة خاصة تسمى باسم «الجهمية»؛ ونادى بأن الإيمان عقد بالقلب، وأن الإنسان ما دام مؤمنا بقلبه فلا يضره أن يعلن غير ما يبطن أمام ما يتعرض له من ضغط أو خوف.

قد جوز المرجئة في باب الإمامة، عقد البيعة لإمامين مسلمين في قطرين مختلفين وبهاكان غرضهم السياسي إثبات إمامة معاوية في الشام باتفاق أنصاره هناك وإثبات إمامة أمير المؤمنين «علي» بالمدينة والعراق باتفاق جماعة من الصحابة، ورأوا تصويب معاوية فيما قام به من الأفعال والآراء كطلب قتلة عثمان ﷺ واستقلاله ببيت المال، ومذهبهم في هذا مع «علي» ﷺ شبيه بما ذهبت إليه الخوارج من الصبر على ما جرى مع «عثمان» ﷺ والسكوت عليه.

ومن آراء المرجئة في الإمامة التي تدل على تأثرهم في الفكر السياسي بالخوارج ،خصومهم في الفكر الديني، أن الخلافة ينبغي أن تعقد لأفضل المسلمين عن طريق الاختيار المطلق، ودون التقيد بشرط القرشية، حتى وإن كان «عبدا حبشيا» فهو لا يقل أهلية للخلافة واستعداداً لها سليل قريش أو غيرها من القبائل، وقالت المرجئة أيضًا – خلافًا لموقف الشيعة الذين يجعلون الولاء للإمام أصلا دينيا – بأن التدين لا يرتبط بهذه الناحية السياسية.

واعتبروا أن من يتبعون إماما فاسدا يمكن أن يكونوا من المسلمين الصالحين ومن ثم تركوا قضية من أحق بالخلافة علي أو مخالفوه لله تعالى يحكم بينهم يوم القيامة.

تعتبر فرقة المرجئة من الفرق التي نشأت مبكراً إثر مشكلة التحكيم، وكانت حينئذ تمثل التوازن والاعتدال، إذ رفضوا السيف حلا للمشكلات، وقبلوا الحكم الأموي أمراً واقعاء وهيئوا الجو الفكري لقبول هذا الحكم وإشاعة الاستقرار، ورفضوا ما ذهبت إليه فرقة الشيعة التي امتنعت من الانضواء تحت لواء الخلافة إلا من خلال أصول سياسية وصفوها وكرسوا أصولها، وما ذهبت إليه الخوارج الذين لا يرون الإسلام منطبقا إلا عليهم، وأن مجتمعهم وحدهم هو الذي ينطبق عليهم دار الإيمان.

وفي ختام هذه الجولة مع المرجئة وفرقها وما خلفت من آراء «معظمها متنافرة»، وبخاصة ما تسرب إليها من أفكار غريبة على يد الجهم وغيره، وما ترتب على موقفها من فصام بين الاعتقاد والعمل مع صحيح الدين. وربما كان المتوسطة بين الفرقاء والمتطرفين في وضع المسألة السياسية في حجمها الطبيعي والتنزه عن إحياء الفتنة واستبقائها هو ما نادت به المرجئة المعتدلة وهي الروح التي عبر عنها الإمام النووي فقال ما خلاصته: إن القضايا كانت بين الصحابة مشتبهة حتى إن جماعة من الصحابة تحيروا فيها فاعتزلوا الطائفتين ولم يتيقنوا الصواب – عندما تعرض للأمر في المقدمة الضافية لشرحه على صحيح مسلم بن الحجاج. وتلك الروح المعتدلة هي الدرس الذي ينبغي استيعابه من هذه التجارب الشائكة التي

مرت بها الأمة الإسلامية، وكادت تنسيها – أو طوائف منها في حقيقة الأمر – قول الله ﷻ ﴿ **وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ (الأنبياء :92).

3. المعتزلة[1]

المعتزلة فرقة إسلامية ظهرت في أوائل القرن الثاني الهجري، في مدينة البصرة بالعراق. والشخصية الأساسية التي ارتبطت بها نشأة هذه الفرقة بشكلها المحدد المستقل هي شخصية واصل بن عطاء، المولود بالمدينة المنورة سنة 80هـ (669 م). وقد انتقل واصل إلى البصرة التي كانت من أهم مراكز الحركة العلمية في العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وتتلمذ على أشهر علمائها وهو الحسن البصري، وكانت وفاته سنة 131هـ (748 م). كما ارتبطت نشأة المعتزلة أيضا بشخصية أخرى تتلو واصلا في الأهمية وهي شخصية عمرو بن عبيد الذي كان وثيق الصلة بواصل. وقد ولد في سنة 80هـ أيضا وتوفي سنة 144هـ (761 م)، وكان يختلف كذلك إلى حلقة الحسن البصري الذي كان يُكنُّ له تقديراً خاصًّا[2].

ظروف نشأة الفرقة: الظروف التي نشأت فيها فرقة المعتزلة ظروف سياسية في المقام الأول، وهي نفس الظروف التي أحاطت بنشأة فرق الخوارج، والمرجئة، والشيعة. وتوضيح ذلك أن استشهاد الخليفة عثمان وما تلاه من حرب الجمل وصفِّين أثار في المجتمع الإسلامي سؤالا مهما حول حكم مرتكب الكبيرة. فقد سل المسلمون السيوف فيما بينهم، فلابد أن يكون هناك خطأ ما وراء ذلك. وقد كان الحسن البصري ذات يوم يعقد حلقته العلمية المعتادة في مسجد البصرة فسأله أحد الحاضرين عن رأيه في مرتكب الكبيرة، وقبل أن يجيب الحسن بادر واصل إلى الإجابة بقوله: «أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا، ولا كافر مطلقا، بل هو في منزلة بين المنزلتين لا مؤمن ولا كافر». ثم اعتزل إلى جانب من جوانب المسجد يشرح قوله لجماعة من تلاميذ الحسن، فقال الحسن: «اعتزل عنا واصل». ومن هنا عُرف واصل وأتباعه بالمعتزلة[3]. وكان عمرو بن عبيد أبرز من انضم من تلاميذ الحسن إلى واصل في قوله ذلك.

---

[1] المادة المثبتة حول فرقة المعتزلة مستفادة من أد/عبد الرحمان سالم، موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، إشراف: أد/ محمود حمدي زقزوق، القاهرة: 2007.

[2] راجع ترجمة عمرو بن عبيد، في: ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس دار صادر، بيروت 1977م، (460/3-462).

[3] الشهرستاني، الملل والنحل، تح: محمد السيد كيلاني، مكتبة مصطفى الابي الحلبي، القاهرة، 1967م، (48/1).

هذه هي الرواية الشائعة في نشأة المعتزلة وهي قد توحي بأن هذه الفرقة نشأت بشكل مفاجئ ولم تسبقها مقدمات أتاحت لها أن تتشكل تدريجيا إلى أن برزت إلى حيز الوجود. ولكن الحقيقة غير ذلك؛ فقد كان هناك اتجاه فكري يتنامى في المجتمع الإسلامي، ربما يرتبط به الدور الأكبر في التمهيد لنشأة المعتزلة؛ وقد تمثل هذا الاتجاه في جماعة «القدرية». والقدرية مصطلح قصد به هؤلاء الذين يرون أن الإنسان حر الإرادة فيما يأتي ويذر، وليس من حقه إذا ارتكب خطأ أن يتذرع بالقدر الإلهي زاعماً أنه لا إرادة له فيما فعل لأنه كان مدفوعا بالقدر. فالقدرية – إذن – هم هؤلاء الذين يرون أن القدر الإلهي لا يتدخل في إرادة الإنسان؛ وهم بهذا المفهوم يقفون على النقيض من جماعة «الجبرية» الذين يجرِّدون الإنسان من حرية الاختيار ويرون أنه «مُجْبَر» فيما يفعل ويترك. وأول من نادى بفكرة القدر بهذا المفهوم معبد بن خالد الجهني، وهو تابعي صدوق كما تصفه المصادر[1] ، نشأ بالبصرة في النصف الثاني من القرن الأول الهجري. وقد نهج نهجه في القول بالقدر الحسن البصري. ولكننا نلاحظ أن المصادر السنية تذكر أن الحسن رجع عن هذا القول[2]. أما مصادر الاعتزال فإنها تثبت تمسك الحسن بعقيدته في القدر، بل إنها تدرجه ضمن رجال الطبقة الثالثة من طبقات المعتزلة[3]. ومما يستحق الإشارة إليه في هذا السياق أن مصادرنا – على اختلاف اتجاهاتها – تتحدث عن هجوم الحسن البصري على سياسة الأمويين الجائرة وعلى دفاعهم عن عقيدة «الجبر» التي كانوا يحاولون من خلالها تبرير هذه السياسة. فقد روي عنه أنه قال: «إنّ أقوامًا باتوا وأقلامهم تجري في دماء المسلمين وأموالهم، ثم قالوا : إنما جرت أقلامنا على أقلام الله. كذبوا والله! إن أقلام الله لتجري بالبر والتقوى ولا تجرى بالإثم والعدوان. أُفًّاكَ على الله! جَهَلَةٌ بِالله! كَذَبَةٌ على الله!»[4]. ويُرْوَى كذلك أن معبداً وعطاء ابن يسار أتيا إلى الحسن البصري فقالا : «يا أبا سعيد، إن هؤلاء الملوك (أي حكام بني أمية) يسفكون دماء المسلمين ويأخذون أموالهم ويقولون: «إنما تجرى أعمالنا على قدر الله تعالى»، فقال: «كذب أعداء الله!»[5].

وقد كان القول بالقدر – كما سوف نرى – هو حجر الزاوية في فلسفة المعتزلة. والملاحظ أن ارتباط المعتزلة بعقيدة «القدر» بلغ حدا جعل البعض يطلقون عليهم تسمية «القدرية». وقد رأى المعتزلة

---

[1] انظر: الحافظ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الطبعة الأولى، القاهرة، 1907، (183/3).

[2] انظر: الشهرستاني، مصدر سابق، (47/1).

[3] انظر: عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تح: فؤاد السيد، الدار التونسية، 1974م، ص 265.

[4] نفس المصدر، ص 190.

[5] ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، (138/1).

– من جانبهم – أن عقيدة القدر هي عقيدة السلف الصالح جميعًا، وهم بهذا يحاولون أن يدفعوا عن أنفسهم ما رماهم به أعداؤهم من تهمة الابتداع في الدين. ومما يلقي مزيداً من الضوء على ذلك أن المعتزلة حين رتبوا طبقاتهم جعلوا الطبقة الأولى هي طبقة الخلفاء الراشدين الأربعة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وغيرهم من كبار الصحابة، وهم يرْوُون في هذا السياق من كلامهم ما يؤكد عقيدة «القدر» بالمفهوم الاعتزالي من وجهة نظرهم. فمن ذلك أن محاصري عثمان لما قالوا له حين رموه: الله يرميك، قال لهم: كذبتم لو رماني ما أخطأني!، «وقول عبد الله بن عمر حين قال له بعض الناس: يا أبا عبد الرحمن، إن أقواما يزنون، ويشربون الخمر، ويسرقون ويقتلون النفس، ويقولون: كان في علم الله فلم نجد بدًا منه، فغضب ثم قال: سبحان الله العظيم! قد كان ذلك في علمه أنهم يفعلونها، ولم يحملهم علم الله على فعلها»[1]. ويمضي المعتزلة في ترتيب طبقاتهم على هذا النحو فيجعلون الطبقة الثانية تضم الحسن، والحسين، ومحمد بن الحنفية، وعدداً من أعلام التابعين كسعيد بن المسيب، وطاووس وغيرهما؛ ويروون أيضا من كلامهم ما يؤكد رفضهم لعقيدة «الجبر» وإيمانهم بعقيدة «القدر» بمفهومهم. أما الطبقة الثالثة فإنها تضم الحسن البصري كما أشرنا سابقا، كما تضم الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، وابنه عبد الله بن الحسن، وأولاده محمد النفس الزكية، وإبراهيم، وغيرهما ومحمد بن على بن عبد الله بن عباس، وزيد ابن علي، ومحمد بن سيرين وغيرهم. ثم تأتي الطبقة الرابعة التي تعنينا هنا بصفة خاصة حيث إن من أبرز رجالها واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وهما من يُنْسَب إليهما في الرواية الشائعة تأسيس مذهب الاعتزال كما سبقت الإشارة. ومن أبرز رجال هذه الطبقة أيضا غيلان بن مسلم الدمشقي زعيم قدرية الشام. وهكذا يمضي المعتزلة في ذكر طبقاتهم حتى يصلوا إلى الطبقة الثانية عشرة وهم أصحاب وتلاميذ قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت سنة 415هـ – 1024 م).

من ذلك يتبين لنا أن الحديث عن نشأة المعتزلة لا يعنى أن هذه الفرقة نشأت بشكل مفاجئ كما قد توحى بذلك الرواية الشائعة، بل كل ما تعنيه أن ما حدث في حلقة الحسن البصري من اعتزال واصل وبلورته الأصل **المنزلة بين المنزلتين** كان بداية لظهور اسم المعتزلة، وتأصيل عدد من الآراء التي ارتبطت باتجاههم الفكري. واللافت للنظر أن المعتزلة لا يفسرون هذا المصطلح على أنه يعني الاعتزال الحسي أو

[1] فرق وطبقات المعتزلة، تح: علي سامي النشار وعصام الدين محمد علي، الإسكندرية، 1972، ص 25-26.

اعتزالهم عن جماعة المسلمين، بل يعني أنهم «عملوا بالمجمع عليه في الصدر الأول، ورفضوا المحدثات المبتدعة»[1] أي اعتزلوها.

أصول المعتزلة الخمسة: لم تتحدد الأصول الاعتزالية الخمسة بشكل نهائي في عصر واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، ولكن يمكن القول إن واصلا قدَّم أصلا من هذه الأصول بصورة محددة وهو أصل المنزلة بين المنزلتين. أما بقية الأصول فقد كان حديثه عنها مجملا غير محدد، ولم تتبلور هذه الأصول بالصورة المعروفة لدينا الآن إلا بعد عدة عقود من وفاة واصل، وخاصة على يد أبي الهذيل العلاف (ت 226هـ / 840 م) وإبراهيم ابن سيار النظام (ت 231هـ / 845 م)، وهما من رجال الطبقة السادسة.

وهذه الأصول الخمسة التي استقر عليها رجال هذه الفرقة – وهي التي تقوم عليها أركان مذهبهم – هي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

1 – التوحيد: لا يختلف اثنان على أن التوحيد هو عقيدة المسلمين جميعاً. ومن لم يسلِّم بهذه العقيدة تسليمًا مطلقًا فقد انسلخ من الإيمان. ولكن المعتزلة ينظرون إلى التوحيد نظرة خاصة؛ فهو يعني لديهم تنزيه الله – سبحانه – تنزيهًا مطلقًا لا تشوبه شائبة شبه بالمخلوقات. ومما يقوله الإمام الأشعري في بيان عقيدة المعتزلة في التوحيد: «أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، وليس بجسم ولا شبح ... ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون ولا طعم، ولا رائحة، ولا مجسّة ... ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء، وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات.... ولا يحيط به مكان ولا يجرى عليه زمان ... لا تراه العيون ولا تدركه الأبصار ... وأنه القديم وحده ولا قديم غيره ....»[2].

هذه النظرة الخاصة إلى عقيدة التوحيد عند المعتزلة تفرعت عنها آراء تمسكوا بها، وتشددوا في الدفاع عنها. ومن ذلك قولهم بنفي صفات الله سبحانه: لأن إثبات الصفات يعنى تعدد القدماء، وهذا – بدوره – يؤدي إلى الشرك بالله جل وعلا، أي يتصادم مع عقيدة التوحيد؛ ولهذا يقول المعتزلة: إن الله

[1] المصدر نفسه، ص 12.

[2] الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1990، (235/1).

عالم بذاته، قادر بذاته، مريد بذاته، حي بذاته لا بعلم، وقدرة، وإرادة، وحياة[1] هي صفات قديمة. ولكن خصوم المعتزلة عدُّوا ذلك تعطيلا للصفات الإلهية، ومن هنا أطلقوا عليهم لقب «المعطِّلة» .

ومن بين الآراء المشهورة التي ارتبطت بعقيدة التوحيد عند المعتزلة قولهم بخلق القرآن، وإنكارهم رؤية الله بالأبصار يوم القيامة، أما القول بخلق القرآن فأساسه حرصهم البالغ على تجنب كل ما قد يثير شبهة القول بتعدد القدماء؛ وهي الشبهة التي قد تترتب – من وجهة نظرهم – على الإيمان بأن القرآن الكريم قديم. وقد وقف المعتزلة بعنف وإصرار في وجه المنكرين لخلق القرآن يقاومونهم بالقول والفعل، ونتج عن ذلك ما عُرِفَ في التاريخ الإسلامي بمحنة خلق القرآن، وهي المحنة التي ظهرت في أواخر عصر الخليفة العباسي المأمون (ت 218هـ / (833 م) واستمرت في عصر خليفتيه: المعتصم بالله (ت 228هـ / 842م) والواثق بالله (ت 232هـ / 437 م)؛ وكان هؤلاء الخلفاء الثلاثة على مذهب الاعتزال. ومن أبرز الشخصيات التي تعرضت لهذه المحنة ووقفت بصلابة في وجه التسلط الفكري الاعتزالي شخصية الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ / 855 م) الذي رفض القول بخلق القرآن وتعرض للسجن والجلد على يد الخليفة المعتصم ولم تلِن له قناة. والجدير بالذكر هنا أن أحمد بن حنبل – وهو إمام المحدثين في زمانه – رفض أن يخوض فيما خاض فيه المعتزلة من المسائل المتعلقة بخلق القرآن أو قدمه لأن الرسول ﷺ وأصحابه لم يثيروا مثل هذه القضايا. وكان ابن حنبل يقول لممتحنيه: «أعطوني شيئًا من كتاب الله – عز وجل – أو سنة رسول الله ﷺ حتى أقول به»[2]. فعقيدته في هذه القضية – إذن – تقوم على أن القرآن كلام الله. أما ما وراء ذلك فإنه كان حريصًا على أن ينأى بنفسه عن الخوض فيه لأنه من محدثات الأمور.

أما إنكار المعتزلة رؤية الله بالأبصار يوم القيامة فلأن الرؤية البصرية تستلزم التجسيم، والتحيز والجهة؛ وهذه من خصائص المخلوقات، والله – سبحانه – منزه عن أي شبه بالمخلوقات؛ فهو ليس بذي جهات، ولا يحيط به مكان، ولا تدركه الأبصار كما رأينا في عرض الأشعري لمفهوم عقيدة التوحيد عندهم. وهم يفسرون ما روي في ذلك عن الرسول ﷺ بأن المقصود به الرؤية القلبية لا البصرية. وقد توسع المعتزلة في «المحنة» في عصر الخليفة الواثق؛ فهم لم يكتفوا بامتحان العلماء في «خلق القرآن» بل

[1] انظر: زهدي جار الله، المعتزلة، القاهرة، 1947، ص 11-112.

[2] أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، (200/9).

أضافوا إلى ذلك امتحانهم في «الرؤية». ومما ترويه مصادرنا في ذلك أن الواثق حين أراد أن يفادى الأسرى المسلمين لدى الروم رفض فداء الأسرى الذين لم يقروا بخلق القرآن وبأن الله لا يرى بالأبصار يوم القيامة[1]. فالمعتزلة يرون أن عدم الإقرار بذلك يقدح في عقيدة التوحيد بالمفهوم الخالص الذي سبق بيانه. ومن هنا جعلوا التوحيد بهذا المفهوم أول أصل من أصولهم.

2 – العدل: يرتبط هذا الأصل عند المعتزلة ارتباطا وثيقا بأصل التوحيد. فالله – سبحانه – بمقتضى أصل التوحيد يستحق التنزيه المطلق الذي لا تشوبه شائبة. ولا يتفق مع تنزيه الله – من وجهة النظر الاعتزالية – أن يعاقب الله إنسانًا على ذنب لا إرادة له فيه، لأن هذا ظلم، والظلم من صفات المخلوقين لا من صفات الخالق الذي تنزه عن مشابهة خلقه؛ فهو ليس كمثله شيء. وأصل العدل يقوم على إيمان المعتزلة بمبدأ الحرية والاختيار، وعلى إنكارهم عقيدة الجبر؛ أي يقوم على إيمانهم بعقيدة «القدر» بالمفهوم الذي شرحناه في صدر هذه المادة. ولهذا ارتبط الاعتزال بالقدر، وأصبح مصطلح القدرية يطلق أحيانا على المعتزلة كما سبقت الإشارة، كما أطلق عليهم أحيانًا مصطلح «العدلية»[2] ، وهو شديد الارتباط بمصطلح «القدرية». وقد آمن المعتزلة – بناء على أصل العدل – بأن الله لا يخلق أفعال العباد، فالعباد هم المحدثون لهذه الأفعال خلافا لما يقول به خصوم المعتزلة. ومما يدل على ذلك أن في أفعال العباد ما هو ظلم وجور: «فلو كان الله تعالى خالقا لها لوجب أن يكون ظالما جائراً، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا»[3]. ومما يدل على ذلك من جهة السمع قوله تعالى: ﴿ **الذي أحسن كل شيء خلقه** ﴾ (السجدة: 7) وقوله سبحانه: ﴿ **صنع الله الذي أتقن كل شيء** ﴾ (النمل: 88) إلى غير ذلك من الآيات القرآنية العديدة التي يستدل بها المعتزلة على أن أفعال العباد مخلوقة لهم وليست مخلوقة لله انطلاقا من أصل «العدل»[4]. والحق أن أصلي التوحيد والعدل بالشكل الذي بيّنَاه الآن هما أهم أصول المعتزلة وأبلغها تعبيرا عن اتجاهاتهم الفكرية. ومن هنا حرص المعتزلة على أن يلقبوا أنفسهم بـ «أهل العدل والتوحيد».

---

[1] انظر: المسعودي، التنبيه والإشراف، طبعة ليدن، 1893، ص 190-191.

[2] انظر: فرق وطبقات المعتزلة، مصدر سابق، ص 3.

[3] عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، تح: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، 1965، ص 345.

[4] نفس المصدر، ص 357-363.

3 – الوعد والوعيد: إذا كان أصل العدل مرتبطاً عند المعتزلة بأصل التوحيد فإن أصل «الوعد والوعيد»، مرتبط بأصلي التوحيد والعدل معًا. فالمعتزلة يرون أن وعد الله للطائعين بالثواب ووعيده للعصاة بالعقاب لابد أن يتحقق؛ لأن الله المنزه عن كل شبه بالمخلوقات بمقتضى أصل التوحيد يتعالى عن أن يكون كاذبا في وعده ووعيده أو أن يكون عابثًا. ثم إن إخلاف الوعد والوعيد يتنافى أيضا مع مبدأ العدل الإلهي؛ فمن العدل أن ينال كل إنسان ما يستحق من ثواب أو عقاب. وكثيرة هي الآيات القرآنية التي يؤيد بها المعتزلة مذهبهم في «الوعد والوعيد». فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ **فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ۞ ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره** ﴾ (الزلزلة: 7، 8)، وقوله سبحانه: ﴿ **من يعمل سوءا يجز به** ﴾ (النساء: 123)، وقوله عز وجل: ﴿ **ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا** ﴾ (الجن: 23) ... إلى غير ذلك من الآيات. وقد اضطر المعتزلة إلى أن يؤوِّلوا الآيات التي يُفْهم ظاهرُها خلافَ ما يعتقدون من ضرورة تحقيق الله سبحانه لوعده ووعيده. ومن ذلك – على سبيل المثال – قوله جل وعلا: ﴿ **إن الله يغفر الذنوب جميعا** ﴾ (الزمر: 53). فهم يقولون تعليقا على هذه الآية: «يجب أن يكون المراد به أنه سبحانه يغفر الذنوب جميعا بالتوبة، وعلى هذا قال عقيبه: ﴿ **وأنيبوا إلى ربكم** ﴾، وأكده بقوله: ﴿ **من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون** ﴾ (الزمر: 54)، فلولا أن المراد به ما ذكرناه ... لا يكون لقوله جل وعز: ﴿ **من قبل أن يأتيكم العذاب** ﴾ معنى[1]. ومن ذلك أيضا قوله سبحانه: ﴿ **إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا** ﴾ (النساء: 116). ومما يقوله المفسر المعتزلي جار الله الزمخشري (ت 538هـ / 1144 م) في تعليقه على هذه الآية أنه: «جاء شيخ من العرب إلى رسول الله ﷺ فقال: إني شيخٌ منهمكٌ في الذنوب، إلا أني لم أشرك بالله شيئًا منذ عرفته وآمنت به، ولم أتخذ من دونه وليًّا، ولم أُواقع المعاصي جرأة على الله ولا مكابرة له، وما توهمت طرفة عين أني أُعْجزُ الله هربًا، وإني لنادم تائب مستغفر، فما ترى حالي عند الله؟ فنزلتْ. وهذا الحديث ينصر قول من فسر (من يشاء) بالتائب من ذنبه»[2]. هكذا فسر المعتزلة أمثال هذه الآيات العديدة في القرآن الكريم تفسيرا يتفق مع أصول مذهبهم.

[1] نفس المصدر، ص 682-683.

[2] الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الريان للتراث، القاهرة، 1987، (1/565-566).

وانطلاقا من أصل «الوعد والوعيد»، فسر المعتزلة «الشفاعة»، تفسيرا يختلف عن تفسير جمهور المسلمين، ويعبر عن موقف المعتزلة في هذا الصدد خير تعبير ذلك النص الذي جاء في «شرح الأصول الخمسة» المنسوب القاضي القضاة المعتزلي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، فهو يقول: «وجملة القول في ذلك (أي في الشفاعة) هو أنه لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي ﷺ ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها ثبتت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين، وعند المرجئة أنها للفسَّاق من أهل الصلاة»[1]؛ وقد استدل المعتزلة بالعديد من الآيات القرآنية التي يرونها مؤيدة لرأيهم، مثل قوله تعالى: ﴿ **أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار** ﴾ (الزمر: 19)، وقوله سبحانه: ﴿ **واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة ولاهم ينصرون** ﴾ (البقرة: 123)، وقوله جل شأنه: ﴿ **ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع** ﴾ (غافر: 18)[2].

إلى هذا المدى تشدد المعتزلة في تمسكهم بأصل الوعد والوعيد؛ فهم «يوجبون» على الله تعالى أن يحقق وعده ووعيده. والجدير بالملاحظة أن هذا الأصل الاعتزالي ارتبط ارتباطا قويا بالقضايا السياسية التي شغلت المجتمع الإسلامي؛ فقد أراد المعتزلة أن يغلقوا باب الأمل أمام الحكام الظلمة الذين كانوا ينتهكون حدود الله ثم يطمعون في غفرانه أو في شفاعة رسوله ﷺ؛ فحكم الله نافذ فيهم ولا مهرب أمامهم إلا بالتوبة النصوح والعودة إلى المنهج الإلهي القويم.

4 – المنزلة بين المنزلتين: ارتبط ظهور هذا الأصل بنشأة المعتزلة كما سبقت الإشارة. فأصل «المنزلة بين المنزلتين» يمثل بداية التاريخ المستقل لهذه الفرقة بوصفها كيانًا له ملامحه المحددة، واسمه المميز الذي عرفت به الفرقة على مر العصور. أما جذور نشأتها التي أسهمت في صياغة فكرها فهي ضاربة في التاريخ الإسلامي المبكر كما يرى المعتزلة أنفسهم وكما وضحنا في بداية حديثنا عن هذه الفرقة. ويدور أصل «المنزلة بين المنزلتين»، الذي كان واصل ابن عطاء أول من قرره، حول الاسم الذي ينبغي أن يُطلق على مُرتكب الكبيرة، والحكم الذي ينبغي أن يُحْكَم به عليه؛ فهو لا يسمَّى مؤمنًا، ولا يسَّمى كافرًا، وإنما يسمَّى «فاسقًا». ثم إن حُكمه لا يكون حُكم المؤمن ولا حُكم الكافر بل يُفرّد له حكم ثالث؛

[1] عبد الجبار بن أحمد، شرح الأصول الخمسة، ص 687-688.

[2] نفس المصدر، ص 689.

«وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين: فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن، بل له منزلة بينهما»[1].

ويلقي الخياط المعتزلي مزيداً من الضوء على هذه المسألة حين يذكر أن الخوارج حكمت على صاحب الكبيرة بأنه – مع فسقه وفجوره – كافر، وحكمت عليه المرجئة بأنه – مع فسقه وفجوره – مؤمن، وحكم عليه الحسن البصرى بأنه – مع فسقه وفجوره – منافق، فوافقهم واصل فيما أجمعوا عليه – وهو الفسق والفجور – وخالفهم فيما وراء ذلك لأنه دعوى لا تقبل إلا ببينة من كتاب أو سُنة. أما كُفر صاحب الكبيرة فمردود «لأن أحكام الكفار المجمع عليها المنصوصة في القرآن كلها زائلة عن صاحب الكبيرة فوجب زوال اسم الكُفر عنه بزوال حكمه»، وبهذا بطل رأي الخوارج. وأما الحُكم عليه بالنفاق فمردود أيضًا لأن المنافق إما أن يستر نفاقه أو يظهره؛ فإن ستره فهو مؤمن، وإن أظهره استتيب، فإن تاب فهو مؤمن، وإلا عوقب عقاب من يصر على الكُفر، وذلك لا ينطبق على صاحب الكبيرة، فبطل رأي الحسن وأما الحُكم عليه بالإيمان فمردود كذلك لأن المؤمن وليُّ الله، وصاحب الكبيرة ملعون في القرآن، فلا يستحق اسم الإيمان، فبطل قول المرجئة. وينتهي الخياط من تحليله ذلك إلى القول بأن صاحب الكبيرة ليس بكافر ولا منافق ولا مؤمن، لكنه فاسق فاجر بإجماع الأمة بناءً على حُكم الله سبحانه[2]. وهذا ما يلخصه أحد الأدباء المشهورين المتأثرين بالفكر الاعتزالي – وهو الصاحب بن عباد (ت 385هـ / 994 م) – في قوله:

فالكل في تفسيقه موافقُ

قَوْلِيَ إجماعُ وخَصْمِي خارقُ[3]

يتبين لنا من هذا العرض أن أصل «المنزلة بين المنزلتين» وثيق الارتباط بأصول المعتزلة الأخرى، وخاصة أصل «الوعد والوعيد» وأصل «العدل». فمرتكب الكبيرة – بناءً على أصل «المنزلة بين المنزلتين» – فاسق لابد من أن يتحقق فيه وعيد الله سبحانه في شأن الفساق، ولن تنفعه شفاعة؛ ذلك

[1] نفس المصدر، ص 697.

[2] أبو الحسين الخياط، الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، المطبعة الكاثوليكية، 1957، ص 118-119.

[3] عبد الجبار بن أحمد، مصدر سابق، ص 717.

أنه أتى الكبيرة حرًا مختارًا مُحْدثًا لها غير مُجْبر على فعلها. ومنطق العدل الإلهي يقتضي أن يثاب المحسن ويعاقب المسيء جزاء وفاقا. فالوعيد نافذ في ضوء أصل «العدل»، وكل امرئ بما كسب رهين.

5 – الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: يتفق المسلمون جميعا على أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والآيات القرآنية في هذا الصدد عديدة، ومن بينها – على سبيل المثال لا الحصر – قوله تعالى: ﴿ **ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** ﴾ (آل عمران:104)، وقوله سبحانه – على لسان لقمان لابنه: ﴿ **يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر** ﴾ (لقمان: 17). وقد جعل القرآن الكريم من بين الأسس التي انبنت عليها خَيْرِيَّة الأمة الإسلامية أنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وذلك في قوله عز وجل: ﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله** ﴾ (آل عمران: 110).

ولكن هذا المبدأ الذي يتفق المسلمون جميعا على أهميته يكتسب لدى المعتزلة دلالات خاصة جعلتهم يعدُّونه أحد أصولهم الخمسة. والجدير بالملاحظة أنهم صبغوا هذا الأصل بصبغة عملية جعلت منه حارسًا يقظًا يذود عن بقية الأصول بالقول والفعل. ومن هنا أخذت هذه الفرقة طابعًا سياسيًا حين حرصت على الوصول إلى السلطة لتستعين بها على تطبيق هذا الأصل تطبيقا عمليا يضمن لها نشر مبادئها وأفكارها والحفاظ عليها.

يفرِّق المعتزلة، في تناولهم لأصل «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، بين شقِّه الأول وشقِّه الثاني؛ فهم يذكرون أنهم حين يتصدون للأمر بالمعروف يكفيهم مجرد الأمر به، ولا يلزمهم حَمْل من ضيَّعه عليه؛ فلا يرون واجبا عليهم – على سبيل المثال – أن يحملوا تارك الصلاة على الصلاة حملا؛ «وليس كذلك النهي عن المنكر، فإنه لا يكفي فيه مجرد النهي عند استكمال الشرائط»، أي شروط النهي عن المنكر كما سنبيِّن، بل لابد من منعه منعًا إذا وقع. ولكن لهذا المنع مراحل عند المعتزلة؛ ويوضح ذلك هذا النص من «شرح الأصول الخمسة»: «لو ظفرنا بشارب خمر وحصلت الشرائط المعتبرة في ذلك فإن الواجب علينا أن ننهاه بالقول الليِّن، فإن لم ينته خَشّنّا له القول، فإن لم ينته ضربناه، فإن لم ينته قاتلناه إلى أن يترك ذلك».[1]

[1] نفس المصدر، ص 744-745.

وفي تناول المعتزلة للأمر بالمعروف يقسِّمون المعروف إلى ما هو واجب، وما هو مندوب إليه – فالأمر بالواجب واجب وبالمندوب إليه مندوب. ولكنهم لا ينهجون هذا النهج عند تناولهم للنهي عن المنكر؛ ذلك أن المناكير كلها تتفق – من وجهة نظرهم – في وجوب النهي عنها؛ «فإن النهي إنما يجب لقبحها، والقبح ثابت في الجميع»[1]، على أن هذا الوجوب لا يتحقق إلا باستكمال الشروط التي ألمحنا إليها فيما سبق، وهي –كما يقول الزمخشري – «أن يغلب على ظنه وقوع المعصية، نحو أن يرى الشارب قد تهيأ لشرب الخمر بإعداد آلاته، وأن لا يغلب على ظنه أنه إن أنكر لحقته مضرة عظيمة»[2].

ومن بين هذه الشروط أيضا أن يتحقق المتصدي لذلك من أن المأمور به معروف والمنهي عنه منكر، وذلك حتى لا يأمر بالمنكر وينهي عن المعروف، كما يُشْتَرَطُ التحقق من أن النهي عن المنكر لن يؤدى إلى ضرر أعظم من المنكر نفسه؛ فالذي يعلم أن نهيه عن شرب الخمر مثلا سيترتب عليه سفك الدماء وإثارة الفتنة فإن عليه أن يمتنع عن هذا النهي.

إن الملاحظة الأساسية هنا أن منهج المعتزلة في تطبيقهم لأصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كان منهجًا متشددًا، وهو – في الوقت نفسه – يلقي ضوءا على بعض ما حدث في تاريخهم السياسي. فمحنة خلق القرآن وما اتصل بها من إنكار رؤية الله بالأبصار في الدار الآخرة كانت انعكاساً لهذا المنهج؛ فقد حكم المعتزلة على المخالفين لهم في الرأي بأنهم أتوا منكراً من القول، فحاولوا في البداية منعهم بأسلوب الحوار، ثم بلغة التهديد، ثم تدرجوا إلى العنف، ابتداء بالسجن ثم الجلد ثم القتل أحيانًا. ومكمن الخطورة هنا أن ما يراه المعتزلة منكراً قد يراه سواهم غير منكر بل قد يراه عين الحق. وهذا هو أسوأ ما انزلقت إليه هذه الفرقة، وكان الأليق بها – بوصفها مدافعةٌ عن حرية الإنسان واختياره – أن تنأى بنفسها عن هذا المنزَلق.

يبقى – في نهاية حديثا عن أصول الاعتزال الخمسة – أن نؤكد أن هذه الأصول تترابط فيما بينها ترابطًا وثيقًا لتكوِّن بناءً فكريًا متكاملا. وبالرغم من أن فرقة المعتزلة انقسمت إلى فرق عديدة فرعية وقامت بينها خلافات فكرية في دقائق علم الكلام أو في تحليل بعض الأحداث السياسية – بالرغم من

[1] نفس المصدر، ص 745.

[2] الزمخشري، نفس المصدر، (1/397-398).

ذلك فإن الأصول الخمسة تنتظم تلك الفرق جميعًا؛ فلا يستحق لقب «المعتزليّ» من ينكر أيًا من هذه الأصول بالمفهوم الذي أرساه المعتزلة.

بين الاعتزال والتشيع: من أهم القضايا التي تلفت نظر الباحث في فرقة المعتزلة وتستحق عنايته، قضيةُ العلاقة بين الاعتزال والتشيع. وقد بدأت هذه العلاقة ببداية ظهور المعتزلة واستمرت حتى أفول نجم هذه الفرقة. فما جذور هذه العلاقة؟ وكيف تطورت؟

إن السؤال يصبح أكثر إلحاحا إذا وضعنا في اعتبارنا أن آراء الشيعة في مسألة «الإمامة» – وهي تدور أساسًا حول النص على الإمام وعصمة الأئمة – تتصادم تماماً مع آراء المعتزلة. فكيف نفهم طبيعة هذه العلاقة بين الاعتزال والتشيع؟

تجمع مصادرنا على أن واصل بن عطاء – رأس الاعتزال – تتلمذ على أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وأن زيد بن علي بن الحسين – رأس فرقة الزيدية من الشيعة – تتلمذ على واصل بن عطاء[1]. ومما يذكره الشهرستاني في هذا الصدد أن زيداً اقتبس الاعتزال من واصل، «وصارت أصحابه كلهم معتزلة»[2].

إن الجدير بالملاحظة هنا أن أبا هاشم عبد الله حل محل أبيه محمد بن الحنفية في إمامة الشيعة الكيسانية، وهم أسبق ظهوراً من الشيعة الاثنا عشرية والإسماعيلية؛ وأن تلمذة واصل على أبي هاشم لا تعني إيمان واصل بمعتقدات الكيسانية، ومن بينها التناسخ والحلول والرجعة بعد الموت، بل كل ما تعنيه هو تعاطف واصل مع العلويين في الصراع الذي دار بينهم وبين خصومهم. وقد كان موقف واصل – والمعتزلة بصفة عامة – من الأمويين موقف إدانة صريحة لهم في نزاعهم مع عليّ بن أبي طالب وآل بيته. ثم تطور هذا الموقف لدى معتزلة بغداد الذين تنامى لديهم تيار التعاطف مع عليّ ﷺ إلى الحد الذي جعلهم يفضلونه على سائر الصحابة دون أن يدفعهم ذلك إلى التحامل عليهم أو إنكار فضلهم.

وإذا كانت تلمذة واصل بن عطاء على أبي هاشم تنطوي على تأثير شيعي من نوع ما على الاعتزال فإن تلمذة زيد بن علي بن الحسين على واصل بن عطاء تنطوي على تأثير اعتزاليٍّ على التشيع الزيدي.

---

[1] انظر: عبد الجبار بن أحمد، فصل الاعتزال وطبقات المعتزلة، مصدر سابق، ص 215. الشهرستاني، مصدر سابق، (155/1).

[2] الشهرستاني، المصدر نفسه.

وربما جاز لنا أن نقول إن أستاذية واصل لزيد كان لها أكبر الأثر في جعل فرقة الزيدية أكثر فرق الشيعة اعتدالا وأقربها إلى مذاهب أهل السُنة. على أننا لا نستطيع أن نوافق الشهرستاني في قوله إن زيدًا اقتبس الاعتزال من واصل وصار أصحابه كلهم معتزلة. فالحق أن زيدا تأثر بآراء واصل ولكنه لم يقتبس منه الاعتزال ولم يتحول أصحابه إلى معتزلة، فالمعروف أن زيداً والزيدية لم يؤمنوا بأصل «المنزلة بين المنزلتين»، كما أن الطريق إلى الإمامة لديهم يختلف عن الطريق إلى الإمامة عند المعتزلة. ومع ذلك فقد اقتبس الزيدية كثيراً من أفكار المعتزلة ودافعوا عنها وبثوها في ثنايا كتبهم. ومن بين هذه الكتب الشهيرة كتاب «المنية والأمل» لابن المرتضى، و «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد.

ولكن القضية الأكثر تعقيداً هي تلك المتعلقة بطبيعة العلاقة بين المعتزلة والشيعة الإمامية. فقد ظهر بين رجال الشيعة الإمامية اتجاه اعتزالي واضح في أواخر القرن الثالث الهجري وخلال القرن الرابع. ومن أبرز من ظهر لديهم هذا الاتجاه الاعتزالي بين الإمامية الحسن بن موسى النوبختي صاحب كتاب «فرق الشيعة»، حيث يعده مؤرخو الاعتزال كالقاضي عبد الجبار وابن المرتضى بين رجال الطبقة التاسعة من المعتزلة[1]. فمما يقوله ابن المرتضى مثلا عند تناوله لرجال الطبقة التاسعة: «ومنهم إمامية كالحسن بن موسى النويختي». وقد عاش ابن النوبختي في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وأوائل الرابع. ويذكر هذه الحقيقة أيضا علماء لا ينتمون إلى الفكر الاعتزالي كابن تيمية إذ يقول: «في أواخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن النوبختي صاحب كتاب: الآراء والديانات، وأمثاله. وجاء بعد هؤلاء المفيد بن النعمان وأتباعه»[2].

إن صعوبة هذه القضية تكمن في غياب الأساس الفكري المشترك بين المعتزلة والشيعة الإمامية؛ فلا أحد من المعتزلة يؤمن بفكرة النص الجلي على الإمام كما يؤمن الشيعة، ولا أحد منهم يؤمن بتسلسل الأئمة بالشكل الذي يعرضه الشيعة، سواء أكانوا سبعة أم اثني عشر، ولا أحد يؤمن بعصمة الأئمة وقداستهم كما يعتقد الشيعة. فلا رابط على المستوى الفكري بين المعتزلة والإمامية، فما سر هذا التقارب الذي ظهر في القرنين الثالث والرابع الهجريين؟.

[1] انظر: عبد الجبار بن أحمد، مصدر سابق، ص 221، ابن المرتضى، مصدر سابق، ص 62.

[2] ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، تح: محمد رشاد سالم، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د ت، (46/1) (72/2).

هناك عدد من الملاحظات التي قد تلقي بعض الضوء على سر هذا التقارب:

الملاحظة الأولى أن موقف المعتزلة بصفة عامة، ومعتزلة بغداد بصفة خاصة، من الحروب التي دارت بين علي ومعارضيه هو موقف التعاطف الكامل مع علي وإدانة معارضيه كما سبقت الإشارة. وبالرغم من أن المعتزلة يستندون في تأييدهم لعليّ ﷺ إلى أساس فكرى يختلف عن الأساس الذي يستند إليه الشيعة، فقد صادف هذا الموقف الاعتزالي هوى عند الشيعة وخلق بينهم وبين المعتزلة أرضًا مشتركة.

الملاحظة الثانية أن بعض نظريات المعتزلة لقيت عند الشيعة استحسانًا وقبولا لأنهم استطاعوا توظيفها بالشكل الذي يخدم عقائدهم واتجاهاتهم الفكرية. ومن أبرز هذه النظريات نظرية «الصلاح والأصلح» التي تتفرع عن أصل «العدل» عند المعتزلة. فهم يرون أنه إذا كان هناك صالح وأصلح فالله يفعل الأصلح، وإذا كان هناك شر وخير فالله يفعل الخير لطفا بعباده وإعمالا لمبدأ «العدل»[1]. وقد استثمر الشيعة نظرية «الصلاح والأصلح» في خدمة نظريتهم في وجوب «النص» على الإمام وتعيينه تعيينًا لا لبس فيه. ففي النص على الإمام وتعيينه لطف بالعباد ومراعاة لصالحهم، ومن ثم فإن هذا واجب على الله سبحانه تطبيقا لنظرية الصلاح والأصلح الاعتزالية.

الملاحظة الثالثة أن قلة اعتداد المعتزلة بالأخبار المأثورة –كما يلاحظ آدم متز – وافق أغراض الشيعة[2]. وللمعتزلة موقف معروف من الأحاديث النبوية؛ فهم يشككون في صحة الكثير منها اعتقادا منهم بأن وضع الأحاديث صار مسلكًا سلكه الكثيرون من أصحاب المذاهب والآراء المختلفة دعمًا لمذاهبهم وآرائهم. وهذا الموقف الاعتزالي من الأحاديث النبوية التقى تقريبًا مع موقف الشيعة الذين رفضوا الأحاديث التي لا تتفق مع أصول مذهبهم على أساس أنها من «الموضوعات».

لعل الملاحظات السابقة تعين على فهم التقارب الذي حدث بين المعتزلة والشيعة الإمامية. وقد تطور هذا التقارب فيما بعد إلى علاقة قوية دفعت الشيعة إلى تبنى الكثير من أصول الفكر الاعتزالي؛ وهو ما جعل «جولد زيهر» يقول: «يمكن أن نعتبر كتب العقائد الشيعية كأنها من مؤلفات المعتزلة لأنها تنقسم إلى قسمين كبيرين، يندرج تحت أحدهما أبواب الوحدانية، ويندرج تحت القسم الآخر أبواب

[1] انظر: الأشعري، مصدر سابق، (288/1).

[2] انظر: آدم ميتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1940م، (102/1).

العدالة... ومما يسترعي النظر أن علم الكلام الشيعي يتجه بصفة خاصة نحو المعتزلة لأنه يستند فيما يسوقه من براهين لتأييد نظرية الإمامة على قواعد اعتزالية بحتة»[1].

ولكن السؤال هنا هو: لماذا لم يبدأ هذا التقارب الإمامي – الاعتزالي إلا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري؟

يمكن أن تُلتمس الإجابة عن هذا السؤال في الأوضاع السياسية والمذهبية التي مر بها المعتزلة والشيعة في تلك الفترة. فقد تعرض المعتزلة ابتداء من عهد الخليفة المتوكل (232 – 247هـ / 847 – 862 م) لاضطهاد سياسي ومذهبي قاس؛ فقد جردهم هذا الخليفة من مناصبهم السياسية التي تمتعوا بها خلال فترة ازدهارهم في خلافة المأمون، والمعتصم، والواثق، كما اضطهد فكرهم وردّ الاعتبار للفكر السلفي الذي كان يمثله الإمام أحمد بن حنبل. ومن هنا شعر المعتزلة بحاجتهم – خلال هذه المحنة – إلى من يشد أزرهم ويتعاطف معهم بشرط أساسي وهو الانضواء تحت لوائهم الأشهر: لواء التوحيد، والعدل بالمفهوم الذي يؤمنون به. وهذان هما أعظم أصلين من أصول المعتزلة الخمسة. ويؤكد ذلك ما يذكره القاضي عبد الجبار من أن أبا على الجبائي – إمام المعتزلة في عصره – كان يدافع عن هذا التقارب ويشجع عليه قائلا: «وافقونا (أي الشيعة) في التوحيد والعدل، وإنما خلافنا في الإمامة؛ فاجتمعوا حتى تكونوا يدًا واحدة»[2].

أما الشيعة فقد رحبوا بهذا التقارب نظراً لإحساسهم بالحاجة إلى استخدام بعض النظريات الاعتزالية في الدفاع عن عقائدهم كما سبق أن أشرنا. ثم إنهم أحسوا في الوقت نفسه أنهم يواجهون مع المعتزلة خصماً فكرياً قوياً متمثلا في «أهل السنة»؛ ومن هنا فإن تحالفهم الفكري مع المعتزلة يقوى جبهتهم في مواجهة هذا الخصم المشترك.

على أن ما ينبغي أن نؤكده هنا أن المعتزلة لم يتنازلوا عن بعض أصولهم إرضاء للشيعة، بل إن الشيعة هم الذين حاولوا توظيف بعض نظريات المعتزلة لخدمة فكرهم. فهذا التقارب كان اتجاها فكريا من الشيعة نحو المعتزلة وليس العكس.

---

[1] جولد زيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تر: محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق وعلي حسن عبد القادر، دار الكتب المصري، القاهرة، 1946م، ص 199-200.

[2] عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، مصدر سابق، ص 291.

***

بعد أن تحدثنا عن نشأة المعتزلة وناقشنا أصول الاعتزال الخمسة والصلة بين الاعتزال والتشيع، نتحدث الآن – باختصار – عن المدرستين الأساسيتين اللتين انبثقتا عن فرقة المعتزلة، وهما: مدرسة البصرة، ومدرسة بغداد.

1 – مدرسة البصرة الاعتزالية: هذه هي المدرسة الأم؛ فهي التي ترتبط نشأتها بنشأة المعتزلة بوصفها فرقة مستقلة، وذلك حين اختلف واصل بن عطاء مع أستاذه الحسن البصرى حول حُكم مرتكب الكبيرة. وترجع هذه النشأة إلى أوائل القرن الثاني الهجري.

مدرسة البصرة – إذن – أسبق ظهوراً من مدرسة بغداد؛ بل إن بغداد نفسها – عاصمة الخلافة – لم تتأسس إلا بعد ظهور مدرسة البصرة بحوالي أربعة عقود، حيث أسسها الخليفة أبو جعفر المنصور في سنة 145هـ (762 م).

وإلى مدرسة البصرة يرجع الفضل في تأصيل مذهب الاعتزال ووضع ملامحه الأساسية. ففي هذه المدرسة تبلورت الأصول الاعتزالية الخمسة، وفيها ظهر أعلام الفكر الاعتزالى الذين انفتحوا على الثقافات الأجنبية، ودرسوا الفلسفة اليونانية، وأتقنوا أساليب المناظرة والإقناع بالحجج والبراهين المنطقية، واستخدموا ذلك في الدفاع عن الإسلام والدعوة إليه، ومقاومة الهجمات الشرسة ضده من أتباع الملل والنحل الأخرى. ومن أبرز أعلام هذه المدرسة – بالإضافة إلى واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد اللذين يرتبط اسمهما بنشأة المعتزلة – : أبو الهذيل العلاف (ت حوالي سنة 226 هـ / 480 م)[1] ، وإبراهيم بن سيار النظام (ت حوالي سنة 231هـ / 845 م)، وعمرو بن بحر الجاحظ (المتوفي سنة 255هـ / 868 م)، وأبو علي الجبائي (ت سنة 303هـ / 916 م). ويغلب على رجال هذه المدرسة الغوص وراء المعاني، والنزعة إلى التجديد الفكري، وإثارة قضايا لم تكن مألوفة في المحيط الإسلامي في ذلك الوقت.

[1] راجع في تاريخ وفاته: كرّا دي فو: مادة «أبو الهذيل العلاف» في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة العربية، دار الشعب، القاهرة، (20/2).

فأبو الهذيل العلاف – على سبيل المثال – اقتبس من الفلسفة اليونانية عديدًا من المسائل الطبيعية والإلهية «وربما كان هو أول من أثارها في الإسلام» – كما يقول أحمد أمين: «وتبعه الناس بعد، ينظرون فيها ويوسعونها ... فقد أثار الكلام في الجسم ما هو؟ ... وتكلم في الجوهر الفرد، أو الجزء الذي لا يتجزأ ما هو؟ ... وبحث في أن جوهر العالم واحد ... أو جواهر مختلفة ... وبحث في حركة الجسم هل تنقسم على عدد أجزائه، وكذلك اللون»[1]، كما بحث في «الكمُون»، فقال: إن النار كامنة في الحجر، والزيت في الزيتون ونحو ذلك، وبحث في علة الخَلْق، وفي حواس الإنسان وإدراكه وإرادته وغير ذلك من المسائل الفلسفية التي أراد أن يستعين بها في الدفاع عن مذهبه[2]. وقد جرى على نهجه تلميذه إبراهيم النظام، فتوسع فيما أثاره أبو الهذيل من مسائل وأضاف إليها؛ فبحث في الجسم والعَرَض، وخالف أستاذه العلاف في قوله بالجزء الذي لا يتجزأ، ورأى أن الجزء يمكن أن يتجزأ إلى مالا نهاية، فلا جزء إلا وله جزء، وقد أحدث النظام القول بـ «الطفرة»[3]، وفي ذلك يقول أبو الحسن الأشعري: «زعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان، ثم يصير إلى المكان الثالث، ولم يمر بالثاني على جهة الطَّفرة ... وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله، منهم أبو الهذيل وغيره، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله»[4]. هذه المباحث وأمثالها لم يُثِرها أحد في المجتمع الإسلامي قبل معتزلة البصرة، وهي التي ولَّدت لديهم روحاً جدلية لا نكاد نجدها عند غيرهم من الفرق. وتنعكس ملامح هذا الفكر الاعتزالي البصري على مؤلفات الجاحظ بكل ما تنطوي عليه من ثقافة، ورحابة أفق، وقدرة فائقة على الجدل والمناظرة، واحتكاك قوي بالتراث الإنساني في عصره. والجاحظ – فوق كونه من أعلام معتزلة البصرة – يُعَدُّ من ألمع أدباء العربية على مر العصور، وفيه يقول الشهرستاني: «كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم. وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة ... وروَّج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة، وحسن براعته اللطيفة ... وانفرد عن أصحابه بمسائل»[5]؛ أما الجبائي فقد توسع في كثير من المسائل التي أثارها معتزلة البصرة قبله،

[1] أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط10، القاهرة، (3/103-104).

[2] نفس المرجع، (3/104).

[3] للمزيد من التفاصيل ارجع إلى: زهدي جار الله، مرجع سابق، ص 120 وما بعدها.

[4] الأشعري، مصدر سابق، (2/19).

[5] الشهرستاني، مصدر سابق، (1/75).

كالجواهر، والأعراض، والصفات الأزلية. ويصفه ابن خلكان نقلا عن ابن حوقل بأنه «الشيخ الجليل إمام المعتزلة ورئيس المتكلمين في عصره»[1].

هذه أهم ملامح مدرسة البصرة الاعتزالية ممثَّلةٌ في أبرز أعلامها؛ ومنها تفرعت مدرسة الاعتزال الأخرى الأساسية وهي:

2 – مدرسة بغداد : وشيخ هذه المدرسة ومؤسسها هو بشر بن المعتمر (المتوفى سنة 210هـ / 825 م). وهذا يعنى أن مدرسة بغداد الاعتزالية ظهرت في حدود الربع الأخير من القرن الثاني الهجري. وبشر بن المعتمر يشبه الجاحظ في أنه لمع في جانبين: الجانب الأدبي، والجانب الكلامي، ويعدّه أحمد أمين أول مؤسس لعلم البلاغة العربية[2]. أما من الناحية الكلامية فيقول عنه الشهرستاني: إنه «كان من أفضل علماء المعتزلة»[3]. وأبرز أعلام المعتزلة البغداديين بعد بشر بن المعتمر: ثمامة بن أشرس (ت سنة 213هـ /828 م)، وأحمد ابن أبي دواد (ت سنة 240هـ / 854 م)، وأبو موسى المرْدَار، واسمه عيسى بن صبيح (ت سنة 226هـ / 841 م)، وهؤلاء الثلاثة من أشهر تلاميذ بشر بن المعتمر. ومن بين أعلام هذه المدرسة أيضا جعفر بن مبشر الثقفي (المتوفي سنة 234هـ / 848 م)، وجعفر بن حرب الهمْدَاني (ت سنة 236هـ / 850 م)، وأبو جعفر الإسكافي (ت سنة 240هـ / 854 م)، وأبو الحسين الخياط (المتوفي سنة 300هـ / 912 م)، وأبو القاسم الكعبي (ت سنة 319هـ / 931 م).

ولا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيل الآراء الكلامية لأعلام معتزلة بغداد[4]، ولكننا نستطيع أن نقدم بعض الملاحظات الأساسية حول أهم ملامح هذه المدرسة:

وأول ما نلاحظه: أن هذه المدرسة أقل جرأة على اقتحام القضايا الفلسفية المعقدة من المدرسة الأم بالبصرة؛ فلا نكاد نجد فيها أمثال: أبي الهذيل العلاف، أو إبراهيم النظام، أو الجاحظ. وقد اقتنع رجال هذه المدرسة في جملتهم بالتعليق على ما أثارته مدرسة البصرة من قضايا أو الاختلاف حولها أو التوسع فيها دون محاولة منها – في الأغلب الأعم – ارتياد الأراضي البكر في مجالات الفكر النظري المعقدة.

---

[1] ابن خلكان، مصدر سابق، (268/4).

[2] أحمد أمين، مرجع سابق، (141/3).

[3] الشهرستاني، مصدر سابق، (64/1).

[4] راجع في ذلك: عبد الستار عز الدين الراوي: ثورة العقل: دراسة فلسفية في فكر معتزلة بغداد، الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، بغداد، 1982، ص 103-199.

والملاحظة الثانية: أن هذه المدرسة يغلب عليها اتجاه واضح نحو التشيع المعتدل، وهو التشيع الذي يوالي عليًّا ويفضله على سائر الصحابة دون أن ينزلق إلى «الرفض» أو سبّ الصحابة، بل يعترف بفضلهم ومكانتهم. وهذا التشيع – في الوقت نفسه – لا يعترف بنظرية «النص والتعيين» أو «عصمة الأئمة»، أو غير ذلك من نظريات الإمامية. فهذا التشيع عند معتزلة بغداد هو أقرب ما يكون إلى مذهب الشيعة الزيدية. وقد بلغت الصلة بين معتزلة بغداد والزيدية مبلغًا جعل واحدًا من مؤرخي الفرق – وهو أبو الحسين الملطي – يَعُدُّ معتزلة بغداد فرقة من فرق الزيدية[1]. ومع ما في هذا القول من تساهل – نظرًا لوجود فروق مهمة بين الزيدية ومعتزلة بغداد في مسألة الإمامة – فإنه يعكس قوة العلاقة بين الجانبين. ومن أجل هذه العلاقة أطلق أبو الحسين الخياط على معتزلة بغداد – وهو واحد منهم – لقب «متشيعة المعتزلة»[2]. ولعل البيئة الشيعية التي نشأ فيها شيخ معتزلة بغداد بشر بن المعتمر – وهي بيئة الكوفة – كانت وراء قوة هذا الاتجاه المتشيع لديه ولدى أتباعه[3].

والملاحظة الثالثة: أن النزعة العملية التي تهدف إلى ترجمة الفكر الاعتزالي النظري إلى مسلّمات يقبلها الجميع ويدينون بها تبدو أكثر وضوحاً لدى مدرسة بغداد منها لدى مدرسة البصرة[4]. فمدرسة بغداد هي التي كانت وراء اعتناق الخلفاء العباسيين الثلاثة: المأمون، والمعتصم، والواثق للاعتزال، وهي التي أغرتهم بمحاولة حمل الناس عليه، وهي التي كانت وراء امتحان العلماء في القرآن: أمخلوق هو أم قديم، وفي رؤية الله بالأبصار يوم القيامة. بعبارة أخرى: هي التي كانت وراء ما عرف في التاريخ الإسلامي بمحنة خلق القرآن، وكان لقاضي القضاة المعتزلي أحمد ابن أبي دُوَاد الإيادي الدور الأكبر فيها. فأعضاء هذه المدرسة لم يكتفوا بمقارعة الحجة، بل حاولوا حمل الناس بالقوة على اعتناق فكرهم.

والملاحظة الرابعة: أن مدرسة بغداد – بالرغم من نزعتها العملية – ظهر لدى بعض أعضائها اتجاه إلى الزهد لا نكاد نجد له نظيرًا لدى أعضاء مدرسة البصرة. وقد بدأ هذا الاتجاه من بشر بن المعتمر شيخ المدرسة واستمر في بعض تلاميذه وأتباعه مثل أبي موسى المرْدار والجعفرين: جعفر بن مبشر وجعفر

---

[1] انظر: الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تح: محمد زاهد الكوثري، القاهرة، 1949م، ص 39.

[2] الخياط، مصدر سابق، ص 75–76.

[3] انظر حول ذلك: عبد الستار عز الدين الراوي، مرجع سابق، ص 83–84.

[4] المرجع السابق، ص 94–95.

بن حرب، وأبي جعفر الإسكافي وغيرهم[1]. وقد أثَّر هذا الاتجاه تأثيرًا إيجابيًا في انتشار مذهب المعتزلة ببغداد، وهو – في الوقت نفسه – لم يمنع آخرين بين معتزلة بغداد من الاتصال الوثيق بالخلفاء تحقيقًا لأغراضهم المذهبية، وعلى رأس هؤلاء أحمد بن أبي دُوَاد.

***

ظهور أبي الحسن الأشعري وتأثيره على مستقبل المعتزلة: يمثل القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) عصر المعتزلة الذهبي. وفي سنة 300هـ تقريبا ظهر أبو الحسن الأشعري – إمام المذهب الذي نسب إليه – ليهز البنيان الفكري للمعتزلة. وقد ولد أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري بالبصرة في سنة 260هـ تقريبًا (873 م) وشيخ المعتزلة بها حينئذٍ هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، فتتلمذ الأشعري عليه وتلقى عنه أصول الاعتزال وصار واحداً من مفكري هذه المدرسة. ولكن الأشعري – في حدود سنة 300هـ – فاجأ الناس في مسجد البصرة بخروجه على مذهب المعتزلة، فاعتلى كرسيًا يوم جمعة ونادى فيهم بأعلى صوته: «من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرِّفه بنفسي. أنا فلان بن فلان؛ كنت أقول بخلق القرآن، وأن الله لا تراه الأبصار، وأن أفعال الشر أنا أفعلها؛ وأنا تائب مقلع معتقد للرد على المعتزلة، مخرج لفضائحهم ومعايبهم»[2].

وأهمية هذا «البيان»، تكمن في أن الأشعري أعلن على الملأ أنه يخالف المعتزلة في أصلين من أهم أصولهم وهما أصلا التوحيد والعدل. فقول المعتزلة بخلق القرآن وإنكارهم رؤية الله بالأبصار مستمد من مفهومهم الخاص بأصل التوحيد. وقولهم بأن الإنسان خالق أفعاله، خيرا كانت أم شرًا، مستمد من مفهومهم الخاص بأصل العدل، كما سبق أن وضحنا عند حديثنا عن أصول المعتزلة الخمسة، والحق أن ما اختلف فيه الأشعري مع المعتزلة لم ينحصر في هذين الأصلين بل تعداهما إلى أصولهم الأخرى المرتبطة بهما كالمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد، كما خالفهم في الكثير من الجزئيات الأخرى المرتبطة بأصولهم؛ فقد خالفهم في رأيهم في الصفات وفي موقفهم من الشفاعة وفي نظريتهم في الصلاح والأصلح .. إلى ما أشبه ذلك من الجزئيات.

[1] لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص 95-100.

[2] ابن خلكان، مصدر سابق، (285/3).

إن خروج الأشعري على المعتزلة كان صدمة زلزلت كيانهم الفكري لعدة أسباب: **أولها**: أن الأشعري كان أعرف الناس بفكرهم بحكم أنه كان واحدًا منهم؛ فهو أقدر الناس على دحض هذا الفكر.

وثانيها: أن الأشعري هجر المعتزلة لينضم إلى جبهة أهل الحديث أو جبهة ابن حنبل وجمهور أهل السنة، ومن هنا لقي انشقاقه على المعتزلة صدى واسعًا من الترحيب بين جماهير المسلمين.

وثالث الأسباب: أن الأشعري حين أعلن انشقاقه على المعتزلة كان في حدود الأربعين من عمره، وهي سن النضج والاكتمال العقلي. وكان الأشعري قد حذق منهج المعتزلة في الجدل والمناظرة، وأسلوبهم في التفكير. وهو حين انضم إلى جبهة أهل السنة لم يتبع منهج ابن حنبل تمامًا بل سلك منهجا وسطيًا جمع فيه بين الاتجاه العقلي عند المعتزلة والاهتمام بالمأثور عند ابن حنبل وأصحاب الحديث، فلبى بذلك حاجات الجمهور العريض من المسلمين، وهي حاجات تقوم على التمسك بنصوص القرآن والسُنة، وتقوم في الوقت نفسه على إعمال العقل لخدمة هذه النصوص.

يمكن القول – إذن – إن ظهور الأشعري مثَّل بداية أفول نجم المعتزلة. ومع ذلك فقد ظلت هذه الفرقة قائمة تحاول أن تمارس دورها زمنا طويلا بعد ظهور الأشعري، ولكنها كانت في حاجة إلى اللجوء إلى غيرها لتحتمي به. ففي ظل دولة بني بويه الشيعية وجد المعتزلة ملاذًا آمنًا تحت رعاية واحد من ألمع وزراء هذه الدولة وهو الصاحب بن عباد الذي وزر بالري لمؤيد الدولة ثم لفخر الدولة واستمر في منصبه من سنة 367 إلى 385هـ[1]. وقد قرَّب الصاحبُ المعتزلة ورعاهم وعيَّن أحد كبار منظِّريهم – وهو عبد الجبار بن أحمد الهمذاني – قاضي قضاة الري وأعمالها[2]، واستمر يشغل هذا المنصب من سنة 367 حتى 385هـ، وهو تاريخ وفاة الصاحب – وكانت وفاة القاضي عبد الجبار سنة 415هـ /1025م[3].

لا يمكن القول – إذن – إن المعتزلة كان لهم وجود مستقل مؤثر بعد ظهور الأشعري؛ فالحق أن ظهوره يمثِّل خطا فاصلا في تاريخ الحياة الفكرية لهذه الفرقة التي كانت لها إسهاماتها البارزة في هذا الميدان.

---

[1] انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، د ت، (694/8) (110/9).

[2] انظر: ابن العماد الحنبلي، مصدر سابق، (202/2-203).

[3] حول القاضي عبد الجبار و الصاحب بن عباد راجع: عبد الكريم عثمان، قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار العروبة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت1967م، ص 33-39.

4. الشيعة[1]

معنى الشيعة :

الشيعة لغة : شاع يشيع شيعا وشيوعا : ذاع وفشا، وشيعة الرجل: أتباعه وأنصاره[2]. والشيعة جمعها شيع، وأشياع جمع الجمع وأصل الشيعة الفرقة من الناس، ويقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، ومعنى واحد[3]، وأصل الشيعة المشايعة، وهى المتابعة، وقيل أصل الشيعة واو من شوع قومه إذا جمعهم[4].

الشيعة في القرآن الكريم : وردت مادة شيعة في القرآن الكريم اثنى عشرة مرة، بمعنى فرقة في قوله تعالى: ﴿**إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا** ....﴾ (الأنعام: 109)، وبمعنى الأمة لقوله تعالى:﴿ **من كل شيعة** ﴾ (مريم: 69)، وقوله تعالى: ﴿**ولقد أهلكنا أشياعكم** ﴾ (القمر: 51).

الشيعة اصطلاحا : من الخطأ الكبير القول: إن هناك تشيعا واحدا خلال التاريخ فقد كان لكل عصر نوع من التشيع[5]، ومن ثم لا يمكن تقديم تعريف واحد مانع جامع ينطبق على جميع طوائف الشيعة على مر مراحلهم المختلفة، وعندما نعرض فيما بعد لبعض فرق الشيعة سيظهر لنا تعريف خاص بكل فرقة يختلف في تفصيلاته عن تعريفات سائر الفرق، ولكن نقدم الآن بعض التعريفات العامة للتشيع.

فنجد في كتاب فرق الشيعة للنوبختي (ت 310 وقيل قبل 300 هـ) يقول عن الشيعة: «وهم شيعة عليّ بن أبي طالب ﷺ، ومنهم افترقت صنوف الشيعة كلها»[6].

---

[1] مادة فرقة الشيعة مستفادة من: أد/عبد الفتاح أحمد فؤاد، موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر: إشراف محمود حمدي زقزوق ،القاهرة: 2007.

[2] الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، بيروت، دار الكتب العلمية، 1955م، (32/61-62) مادة «شاع».

[3] ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1303هـ، (55/10) مادة «شاع».

[4] الزبيدي محمد المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1307هـ، (405/8) .

[5] د. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، 1981م، (21/2).

[6] النوبختي، أبو محمد الحسن، وأبو القاسم سعد القمي، (ت 301 أو 299هـ)، فرق الشيعة، تح: د. عبد المنعم الحفني، القاهرة، دار الرشاد، 1992م، ص 15.

وفي كتب أهل السنة نجد أبا الحسن الأشعري (ت 324هـ) يقول: «وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليّاً – رضوان الله عليه –، ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ»[1].

ولعل أوفى تعريف بالشيعة تجده لدى الشهرستاني (ت 548هـ)، إذ يقول: «الشيعة هم الذين شايعوا عليّا ﷺ على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصاية: إما جلياً، وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده. وقالوا : ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل – عليهم الصلاة والسلام – إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة .

يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبرؤ قولا وفعلا وعقداً، إلا في حال التقية. ويخالفهم الزيدية في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام و خلاف كثير، وعند كل تعدية وتوقف، مقالة ومذهب وخبط[2].

نشأة التشيع :

تباينت آراء المفكرين والمؤرخين – على اختلاف مشاربهم– فيما يتعلق بالنشأة الأولى للشيعة، ومن أهم هذه الآراء ما يلي:

1 – القول بأن نشأة التشيع في حياة الرسول ﷺ:

يرى معظم كتاب الشيعة القدماء والمحدثين أن أول من وضع بذرة التشيع هو النبي ﷺ، وأنه أول من أطلق لفظ «الشيعة» على أصحاب عليّ بن أبي طالب[3]. يقول أحد دعاة الشيعة الإسماعيلية، وهو أبو حاتم الرازي (ت 324هـ) في كتابه الزينة: «روت الشيعة عن جعفر بن محمد (الصادق) – صلوات الله عليه–، أنه قال: إن الله أوحى إلى نبيه ﷺ، وأمره أن ينصب لهم عليّا إماماً يقتدون به من بعده، فخاف رسول الله ﷺ أن يقول الناس: إنه جاء بابن عمه فأوحى الله إليه تبارك وتعالى: ﴿ **يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس** ﴾ (المائدة : 67)،

[1] الأشعري، أبو الحسن، مقالات الإسلاميين، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1969م، (65/1).

[2] الشهرستاني، الملل والنحل، تقديم د. عبد اللطيف محمد العبد، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م، ص 149.

[3] د. عبد الله السامرائي، الغلو والفرق الغائية في الحضارة الإسلامية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1973م، ص 82، محمد جواد، مغنية الشيعة في الميزان، ط 4، بيروت، دار التعاون للمطبوعات، 1979م، ص 17-19.

فقام يوم الغدير فنصب لهم عليّا، وذكر الحديث. قال: فأنزل الله : ﴿ **اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليّكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا** ﴾ (المائدة: 3) قال: فطاعة عليّ آخر فريضة نزلت من فرائض الإسلام، وبها أتم الله النعمة، وأكمل بها الإسلام[1]. ويقصد بالحديث الذي يرويه الشيعة عن الرسول ﷺ عند منصرفه من حجة الوداع، في موضع يقال له غدير خم بين مكة والمدينة حيث خطب الناس، ونادى وجلهم يسمعون: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟... من كنت مولاه، فهذا عليّ مولاه».

ويؤكد صاحب كتاب الزينة «أن الشيعة لقب قوم كانوا قد ألفوا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب – صلوات الله عليّه–، في حياة رسول الله ﷺ، وعرفوا به، مثل سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر وغيرهم، كان يقال لهم شيعة عليّ، وأصحاب عليّ. وقال فيهم رسول الله ﷺ «اشتاقت الجنة إلى أربعة: سلمان، وأبي ذر والمقداد، وعمار، ثم لزم هذا اللقب كل من قال بتفضيله بعده إلى يومنا»[2]. ويردد هذا المعنى من الشيعة الاثني عشرية القميّ (ت 301هـ)، إذ يقول: «فأول الفرق الشيعية، وهي فرقة عليّ بن أبي طالب ﷺ، المسمّون شيعة عليّ، في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم المقداد بن الأسود وسلمان الفارسي، وأبو ذر، وعمار[3].

هكذا يرى كتاب الشيعة أن تشيع جماعة من الصحابة – في حياة الرسول ﷺ لعليّ ﷺ إنما هو أمر طبيعي[4].

ولكننا نتساءل: ألا يعنى هذا القول أن الرسول ﷺ كان يقر تفرق المسلمين وتمزق وحدتهم؟ ألا يتعارض هذا الزعم مع قوله تعالى: ﴿ **إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء** ﴾ (الأنعام: 159) وراجع أيضا في ذم التفرق (آل عمران: 103، 105)و(الأنعام: 153)وغيرها. أليس الإدعاء بأن انقسام المسلمين إلى طائفتين الشيعة وخصومهم في أثناء حياة الرسول ﷺ يعنى أنه رضى أن تسود بين أصحابه خلافات عقدية، وهو الذي حذر منها ؟

---

[1] ابو حاتم الرازي، كتاب الزينة، نشر ضمن كتاب الغلو والفرق الغالية، ص 256-257.
[2] المصدر السابق، ص 259.
[3] القمي، أبو جعفر، المقالات والفرق، تح: محمد جواد مشكور، إيران، مطبعة حيدري، 1963م، ص 15.
[4] محمد جواد، مغنية، الشيعة في الميزان، ط 4، بيروت، دار التعاون للمطبوعات، 1979م، ص 24.

لـذلك يـرفض أهـل السـنة أن تكـون الخلافـات العقديـة قـد ظهـرت في عهـد النبـوة ولا في خلافـة الشيخين أبي بكر وعمر، وإنما حدثت في أواخر عهد عثمان وما بعد ذلك.

لم يكـن الأمـر إذن أمـر انقسـام في عقائـد المسـلمين، وإنمـا كـان ميـلا عاطفيـاً فقـط. يقـول صـاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية: «مما وقع في بعض الكتب كتاريخ الواقدي، والاستيعاب من أن فلانا كان من الشيعة مثلا، لا ينافي ما وقع في غيرها، من أنه من رؤساء أهل السنة والجماعة، حيث إن المراد بالشيعة هناك: الشيعة الأولى، وكان أهل السنة منهم، وكيف لا وهم يرون فرضية حب أهل البيت، وعليّ – كرم الله وجهه — عمادهم، ويروون في ذلك عدة أحاديث»[1].

نعم كان من الصحابة من أظهر حبا شديداً لعليّ ﷺ ، ولكن هذا الشعور العاطفي لم يسفر عن افتراق في العقائد، على نحو ما سيظهر فيما بعد، فلم يظهر لقب الشيعة، كمصطلح دال على عقائد معينة ولم يكن أحد يسمى شيعيًّا – بالمعنى الاصطلاحي – في عهد النبوة ولا في خلافة كل من أبي بكر وعمر وعثمان بل حتى الأحداث التي وقعت في عهد عليّ وخلافه مع معاوية كان لفظ «الشيعة»، يستخدم بمعناه اللغوي أي «أتباع» لا بالمعنى الاصطلاحي.

2 – القول بأن نشأة التشيع عند بيعة أبي بكر الصديق :

يرجع أصحاب هذا الرأي نشأة الشيعة إلى ما بعد وفاة الرسول ﷺ مباشرة، حيث اجتمع الصحابة في السقيفة لمبايعة أبي بكر ويستندون في هذا الرأي إلى ما ذكره بعض المؤرخين من تخلف عليّ بن أبي طالب بسبب انشغاله بتغسيل جثمان النبي ودفنه وكذلك تخلف بعض الصحابة تخلفا مؤقتًا، وميلهم إلى عليّ بن أبي طالب[2]، فذهب بعض المفكرين والباحثين إلى أن التشيع ظهر عند حدوث أول اختلاف في أمر تسمية الخليفة، فقرر ابن خلدون أن مبدأ دولة الشيعة أن أهل البيت لما توفي الرسولﷺ، كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون سواهم من قريش[3].

[1] السيد محمود شكري الألوسي، مختصر التحفة الاثني عشرية، إسطنبول، مكتبة ايشيق، 1979م، ص 147.

[2] راجع اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، (124/2).

[3] تاريخ ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1977م، (364/2).

وأكد هذا الرأي بعض المستشرقين[1]، ومن تابعهم مثل الأستاذ أحمد أمين[2]، وناصر الدين شاه[3].

3 – القول بأن نشأة التشيع في أواخر عهد عثمان :

يرى أصحاب هذا الرأي أن بداية التشيع ترجع إلى الفتنة التي أثارها عبد الله بن سبأ ضد عثمان، والتي انتهت بمقتله، فذهب بعض المؤرخين كاليعقوبي إلى أنه عندما تولى عثمان مال قوم مع عليّ ﷺ، وتحاملوا على عثمان، ونقموا عليه[4]، وانقسم الناس إلى طائفتين: الشيعة، وهم أتباع على و العثمانية، وهم أنصار عثمان والمقرون بفضله، والدافعون مطاعن المخالفين فيه من «الشيعة»، وبعد استشهاد عثمان كان «العثمانية» هي الفرقة المطالبة بدم عثمان ومنهم طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ومعاوية بن أبي سفيان[5].

4 – القول بأن نشأة التشيع كانت إبان معركة الجمل :

هذا الرأي قريب من الرأي السابق، إذ يرى أصحابه أن التشيع ظهر في أثناء معركة الجمل، وممن ذهب إلى هذا القول المؤرخ الشيعي ابن النديم (283هـ)، أن الشيعة نشأت يوم وقعة الجمل، لما خالف طلحة والزبير عليا، وأبيا إلا الطلب بدم عثمان فقصدهما عليّ ﷺ ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله جل اسمه، فتسمى من اتبعه على ذلك الشيعة. فكان يقول: شيعتي، فسماهم ﷺ الأصفياء والأولياء[6]. ويقول المؤرخ الشيعي الزيدي نشوان الحميري (ت 573) كانت الشيعة الذين شايعوا عليا على قتال طلحة والزبير، وعائشة، ومعاوية والخوارج في حياة على فرقا ثلاثة : فرقة منهم – وهم الجمهور الأعظم – يرون إمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان إلى أن غير السيرة، وأحدث الأحداث، وفرقة ثانية – أقل من أولئك عدداً يرون الإمام بعد رسول الله ﷺ أبا بكر ثم عمر ثم عليّا، ولا يرون لعثمان إمامة ... وحكى

---

[1] راجع: جولد زيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، تر: د. محمد يوسف موسى وآخرين، القاهرة، دار الكتب الحديثة، 1959م، ص 189.

[2] أحمد أمين، فجر الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 266.

[3] ناصر الدين شاه، العقائد الشيعية، (بدون ناشر)، 1987م، ص 9.

[4] راجع: اليعقوبي، مصدر سابق، (162/2).

[5] راجع: مقدمة الأستاذ عبد السلام هارون، محقق كتاب العثمانية لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، القاهرة، دار الكاتب العربي، 1955م.

[6] ابن النديم محمد بن اسحق الفهرست، بيروت، دار المعرفة، ص 249 .

الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعيا إلا من قدم عليا على عثمان، أما الفرقة الثالثة فيسيرة العدد، يرون أن عليا أولى بالإمامة بعد رسول الله ﷺ[1].

5 – القول بأن نشأة التشيع كانت بعد موقعة صفين والتحكيم:

يذهب ابن تيمية إلى أنه في خلافة كل من أبي بكر وعمر، وعثمان، لم يكن أحد يسمى بأنه من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد. ولما قتل عثمان تفرق المسلمون، فمال قوم إلى عثمان، ومال قوم إلى علي، واقتتلت الطائفتان، وهكذا قبل خلافة علي لم يكن أحد يسمى لا إماميًا ولا رافضيًا[2]. ويقرر صاحب مختصر التحفة الاثنى عشرية أن ظهور لقب الشيعة، كان عام سبع وثلاثين من الهجرة والله أعلم[3]. ولكن الدكتور أحمد صبحي لا يقر هذا الرأي، فهو يرى أن الشيعة لم تنشأ بالمعنى الاصطلاحي في ذلك الوقت، ولم تجمعهم حينئذ عقيدة مشتركة[4]، ويؤكد هذا الرأي الدكتور ناصر القفاري، فيذهب إلى أننا لا نجد في أحداث سنة 37هـ (حيث وقعة صفين والتحكيم) فيما ينقله المؤرخون من نادى بالوصية، أو قال بالرجعة، أو دعا إلى سائر أصول الشيعة، ولكن الدكتور القفاري يقع في التناقض حيث يشير إلى أنه في ذلك الوقت كان للسبئيين أثر في إشعال الفتنة[5].

وسنرى فيما بعد أن السبئية من أقدم فرق الشيعة الغالية، وهى أول من قال بالرجعة والوصاية، والعصمة، وغير ذلك من أصول شيعية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن الثابت أن الخوارج قد ظهروا بعد التحكيم، فكفروا عليا ومعاوية. ويدلنا تاريخ الفكر البشرى أن الغلو يقابل بغلو معاكس ففي مقابل غلو الخوارج بتكفير علي ظهر من غالى في تأليه علي وهم الشيعة. أريد أن أقول إن ظهور الشيعة من حيث هي فرقة ذات عقائد محددة كان في ذلك الوقت على أرجح الآراء.

6 – القول بأن نشأة التشيع كانت بعد بيعة الحسن بن على لمعاوية :

يستفاد من كلام ابن النديم[6] أن ظهور التشيع بمعناه العقدي الاصطلاحي، أي من حيث أنه فرقة ذات عقائد محددة، وحزب سياسي ذو توجه معين، إنما كان ذلك عقب الاجتماع الذي ضم الحسن بن

---

[1] نشوان الحميري، أبو سعيد الحور العين، تح: كمال مصطفى، ط 2، بيروت، دار أزال للطباعة والنشر والتوزيع، 1975م، ص 234.
[2] ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تح: د. محمد رشاد سالم، القاهرة، مكتبة دار العروبة، (2/67-68).
[3] مختصر التحفة الاثنى عشرية، مصدر سابق، ص 5.
[4] د. أحمد صبحي، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنى عشرية، القاهرة، دار المعارف، 1969م، ص 45 وما بعدها.
[5] د. ناصر بن عبد الله القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، (1/77- 78).
[6] ابن النديم، الفهرست، مصدر سابق، ص 270.

علي مع وفد من أشراف الكوفة الذين عرضوا على الحسن بن على أن يحاربوا معاوية مرة أخرى، ولكن الحسن رفض ذلك، وبايع معاوية على الخلافة، وأكد هذا الرأي الدكتور طه حسين فقرر أن الشيعة لم تظهر كفرقة مميزة إلا بعد أن تم اجتماع الأمر لمعاوية وبايعه الحسن ابن عليّ[1].

7 – القول بأن نشأة التشيع إنما كانت بعد استشهاد الحسين في كربلاء :

من الآراء التي قيلت في نشأة الشيعة، أنهم ظهروا بعد أن استشهد الحسين بن علي في كربلاء في عهد يزيد بن معاوية، إذ كان لاستشهاده أثر كبير في افتراق المسلمين، فيذهب بعض المستشرقين إلى أن دم الحسين يعد البذرة الأولى لعقيدة التشيع[2]، ويؤكد هذا المعنى الدكتور على النشار[3]، والدكتور مصطفى حلمي، ويذهب الدكتور أحمد صبحي إلى أن التشيع قبل مقتل الحسين كان مجرد رأي سياسي، فلما قتل أصبح التشيع عقيدة راسخة في النفوس[4].

***

تعقيب: تبين لنا مما تقدم أن الاختلاف الشديد بين مؤرخي الفرق القدماء والباحثين المحدثين – على تباين توجهاتهم العقدية – فيما يختص بالنشأة الأولى للتشيع والرأي الذي نطمئن إليه هو كما يلي:

لا نستبعد أن يكون في فجر الإسلام، أو بقول أوضح في عهد الرسول ﷺ، قد ظهر لفظ «الشيعة»، وأن يكون قد أطلق على جماعة من الصحابة أحبوا عليًا ﷺ، ولكن ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي يتضمن معاني اعتقادية أو سياسية محددة، بل بالمعنى اللغوي المرادف لكلمة جماعة، ولئن أطلق هذا اللقب على عدد من الصحابة، فإنما يعنى ذلك أن هؤلاء الصحابة أحبوا عليا حبًا جمًا، وارتبطوا به ارتباطا عاطفيًا، دون أن يكون هذا الحب الكبير حائلا دون حب سائر الصحابة، بعد أن بين لهم القرآن الكريم والسنة النبوية «إنما المؤمنون إخوة»، وأنه لا ينبغي أن يكون في قلوبهم غلا لأحد من الذين آمنوا .

---

[1] د. طه حسين، الفتنة الكبرى – عليّ وبنوه، (173/2) وما بعدها .
[2] راجع شتروتمان، مادة شيعة بدائرة المعارف الإسلامية.
[3] راجع: د . علي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مرجع سابق، (34/2- 35).
[4] راجع: د. مصطفى محمد حلمي، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، ص 202- 203.

وهذا يفسر لنا ظهور لقب الشيعة الأولى، أو الشيعة المخلصين من أمثال سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وعمار بن ياسر وغيرهم ممن ترد الإشارة إليهم في كتب المؤرخين والباحثين، دون أن يعادى أحد منهم أبا بكر الصديق، أو عمر بن الخطاب، بل كانوا – على حد قول ابن تيمية – من أعظم الناس تعظيما لأبي بكر، وعمر واتباعاً لهما، وإن كان تنقل عن بعض الصحابة التعنت على عثمان، لا على أبي بكر، وعمر[1].

ومما يؤكد صحة ما نقول، أعنى أن طائفة من الصحابة أطلق عليها لقب الشيعة بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي، أن كتب التاريخ تذكر لنا أن لقب «الشيعة» أطلق على اتباع عليّ بن أبي طالب، وأتباع خصومه معاوية وأصحابه، فقد جاء في وثيقة التحكيم بين اتباع كل منهما ما نصه «هذا ما تقاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان وشيعتهما ... وأن عليا وشيعته رضوا بعبد الله بن قيس، ورضى معاوية وشيعته بعمرو بن العاص ...»[2]. ويقول المستشرق فلهوزن: «بمقتل عثمان انقسم الإسلام (كذا والصواب المسلمون) حزبين: حزب عليّ وحزب معاوية والحزب يطلق عليه في العربية أيضا اسم «الشيعة»، فكانت شيعة عليّ في مقابل شيعة معاوية»[3].

ومنذ أواخر عهد عثمان أثار عبد الله بن سبا الفتنة التي أسفرت عن مقتل ثالث الخلفاء الراشدين، واستغل ابن سبأ حب الناس لعلي بن أبي طالب، وغالى في هذا الحب، واتخذه ستارا يخفى وراءه حقده على الإسلام، وجمع طائفة من المنافقين أو المخدوعين، وأنشأ أول فرقة شيعية ذات عقائد غالية تصرح بالوصاية والرجعة وسب الصحابة ... إلخ، وكان ذلك في عهد الخليفة الرابع، أو عقب استشهاده مباشرة وهي فرقة السبئية، وهي أول فرقة شيعية بالمعنى العقدي الاصطلاحي، ثم توالى ظهور الفرق الشيعية منذ ذلك الوقت المبكر وأخذت تنقسم على نفسها، ويتفرع بعضها من بعض، ويخرج منها المعتدل والغالي، ويستمر وجودها إلى يومنا هذا.

فرق الشيعة :

[1] د. أحمد صبحي، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، ص 47- 48.

[2] ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، ط 2، (بدون ناشر)، 1994م، (37/1).

[3] فلهوزن، يوليوس، الخوارج والشيعة، تر: د. عبد الرحمن بدوي، ط 3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1978م، ص 112.

الشيعة ليست فرقة واحدة، ولكنها فرق شتى منها المعتدل القريب من أهل السنة والجماعة، ومنها الغالي، وقد اختلف مؤرخو الفرق في عدد فرق الشيعة:

فأبو الحسن الأشعري يذهب في كتابه مقالات الإسلاميين إلى أن الشيعة ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول من الشيعة الغالية، وهم خمس عشرة فرقة.
- والصنف الثاني من الشيعة الإمامية، وهم أربع وعشرون فرقة.
- والصنف الثالث خمس عشرة فرقة.

أما عبد القاهر البغدادى في كتابه الفرق بين الفرق، يذكر أن الشيعة منهم الزيدية ثلاث فرق والكيسانية فرقتان، والإمامية خمس عشرة فرقة.

ويذهب الشهرستاني صاحب الملل والنحل إلى أن الشيعة خمس طوائف الكيسانية أربع فرق، والزيدية ثلاث فرق، والإمامية سبع فرق، والغالية إحدى عشرة فرقة.

وعند الإمام الزيدي أحمد بن سليمان تنقسم الشيعة إلى ثلاث فرق كبرى: الكيسانية (وهم ثلاث فرق)، والإمامية (وهم فرقتان)، والزيدية (وهم ثلاث فرق)[1].

وكذلك الأمر عند المؤرخ الإمامي الاثنى عشري النوبختي: تنقسم الشيعة إلى ثلاث فرق كبرى، وهي بدورها تنقسم إلى فرق كثيرة أحصاها محقق كتابه فرق الشيعة في 192 فرقة.

ومن الملاحظ أن جميع المؤرخين الذين عرضنا لآرائهم في أقسام الشيعة، إنما اقتصر كلامهم على الفرق ذات النشأة القديمة، وبعضها انقرض بعد ذلك، وبعضها الآخر مازال له أتباع حتى يومنا هذا، إلا أن هؤلاء المؤرخين لم يشهدوا فرقا نشأت في العصر الحديث من عباءة الشيعة القدماء، ومن أجل ذلك نعرض لأهم فرق الشيعة ذات النشأة القديمة، والشيعة المحدثين.

أولا : فرق الشيعة ذات النشأة القديمة :

(أ) الشيعة الغالية :

[1] راجع د. عبد الفتاح أحمد فؤاد، الإمام الزيدي، أحمد بن سليمان وآراؤه الكلامية، الإسكندرية، دار الدعوة، 1978م، ص 14 وما بعدها.

يقصد بالشيعة الغالية أولئك الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الألوهية[1]. أي أنهم جعلوا أئمتهم آلهة، وفيما يلى أهم فرق غلاة الشيعة :

1 – السبئية :

يقول المؤرخ الشيعي النوبختي (ت حوالي 310هـ):« وأول من قال منها (أي من فرق الشيعة) بالغلو ... السبئية أصحاب عبد الله ابن سبا[2]، الذي كان يهوديًا يمنيًا، تظاهر بالإسلام، وبدأ بالغلو في حب على بن أبي طالب، ثم طعن في خلافة الخلفاء الثلاثة الأول، ثم أحدث فكرة «الوصاية»، إذ وجد في التوراة أن لكل نبي وصيا فكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون: أنه وصى موسى فلما أظهر الإسلام، أعلن أن الرسول ﷺ أوصى إلى عليّ بن أبي طالب، وأنه نص على ذلك، فالإمامة لعليّ نصا، وقال: محمد خاتم الأنبياء، وعلى خاتم الأوصياء، وطلب ابن سبأ من اتباعه كتمان أمره، فاستتروا وراء أحد مبادئ الشيعة، أعنى «التقية»، ثم ألقى إلى اتباعه فكرة «ألوهية عليّ»، ونسب إليه المعجزات، فذهب أتباعه إلى عليّ في الكوفة وقالوا له: أنت الله، فاستتابهم، فلم يتوبوا، فأوقد لهم نارا، وأمر بإلقائهم فيها، فكانوا يصيحون: أنت الإله حقاً، فإنه لا يعذب بالنار إلا الله، ولما قتل عليّ أنكر ابن سبأ موته وادعى أن شيطانا تصور للناس في صورة عليّ، وأن عليا صعد إلى السماء، وأنه سيرجع إلى الدنيا، وينتقم من أعدائه، ثم يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورًا[3]. يقول المؤرخ الشيعي النوبختي: «ولما بلغ عبد الله بن سبأ، وهو بالمدائن، نعي علي، قال للذي نعاه: كذبت يا عدو الله، ولو جئتنا بدماغه في سبعين صرة، وأقمت على قتله سبعين (شاهدا) عدلا، ما صدقناك، ولعلمنا أنه لم يمت ولم يقتل، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملك الأرض ...»[4].

وقد حاول بعض الباحثين المعاصرين – ومعظمهم من الشيعة – أن يشككوا في وجود عبد الله بن سبأ من حيث هو شخصية تاريخية واقعية، فزعم بعضهم أنه عمار بن ياسر[5]، وأنكر بعضهم الآخر وجوده على الإطلاق أو شك في وجوده[1].

---

[1] الشهرستاني، الملل والنحل، مصدر سابق، ص 179.

[2] النوبختي، فرق الشيعة، مصدر سابق، ص 32.

[3] مختصر التحفة الإثني عشرية، ص 11، وكذلك الفرق بين الفرق، ص 204– 205، الملل والنحل، ص 180– 181.

[4] النوبختي، فرق الشيعة، ص 32– 33.

[5] مثل د. على الوردي، وعاظ وسلاطين، بغداد، 1954م، ص 274.

2 – الكيسانية : هم أصحاب أبي عمرة كيسان قالوا بإمامة محمد بن على بن أبي طالب (ت 1هـ، المعروف بابن الحنفية، وهو الأخ غير الشقيق للحسنين) بعد عليّ، وسموا الكيسانية، وهم المختارية أيضا، وإنما سموا بذلك لأن رئيسهم الذي دعاهم لذلك كان المختار بن أبي عبيد الثقفي (قتل سنة 67هـ)، وكان لقبه كيسان.

ويزعم الكيسانية أن عليا كان قد أوصى إلى الحسن، وأوصى الحسن إلى الحسين وأوصى الحسين إلى محمد بن الحنفية[2] ويذكر أحمد بن سليمان أن الكيسانية اختلفوا فيما بينهم إلى ثلاث طوائف:

1 – فرقة زعمت أن محمد بن الحنفية حي بجبال رضوى أسد عن يمينه، ونمر عن شماله، يأتيه رزقه بكرة وعشية، ثم يظهر فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا.

2 – وفرقة قالت: هو بجبال رضوى ميت، وأن الله يبعثه، فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جوراً .

3 – وفرقة ذهبت إلى أنه مات، وقد أوصى إلى ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية[3].

3 – المنصورية :

وهم أتباع أبي منصور المجلي، وهو الذي ادعى أن الله تعالى عرج به إليه، وأدناه منه وكلمه، ومسح بيده على رأسه، ثم قال له: «أي بني»، وذكر أنه نبي ورسول، وأن الله اتخذه خليلا، كما اتخذ إبراهيم خليلا.

وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عبد القيس، وكان أميا لا يقرأ، وادعى بعد وفاة أبي جعفر محمد بن على (الباقر) أنه فوض إليه أمره، وجعله وصية، ثم ترقى به الأمر إلى أن قال: كان علي بن أبي طالب نبيا ورسولا ، وكذا الحسن والحسين، وعلى بن الحسين (زين العابدين)، ومحمد بن علي (الباقر)، وأنا بعدهم نبي ورسول، والنبوة والرسالة في ستة من ولدى، يكونون بعدي أنبياء آخرهم المهدى القائم.

---

[1] مثل د. طه حسين، الفتنة الكبرى .

[2] النوبختي، فرق الشيعة، ص 33– 34.

[3] راجع: الإمام الزيدي، أحمد بن سليمان، مرجع سابق، ص 140.

وكان المنصور خنّاقًا، يأمر أصحابه بخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيال، ويقول لهم من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه، ويقول: إن الله تعالى بعث محمداً بالتنزيل، وبعثه (يعني) نفسه بالتأويل، وأن منزلته من رسول الله منزلة يوشع بن نون من موسى بن عمران، فقتله وصلبه يوسف بن عمر الثقفي والي العراق سنة 127هـ.

وبعد مقتل أبي منصور ادعى ابنه الحسين بن أبي منصور مرتبة أبيه، وجبيت له الأموال، وتابعه على مذهبه بشر كثير وقالوا بنبوته، فقتله وكثير من أصحابه الخليفة العباسي المهدي، وصلبهم[1].

4 – البيانية أو السمعانية :

ذهب ابن تيمية في رسالته الفتوى الحموية الكبرى إلى أن مؤسس هذه الفرقة الشيعية الغالية هو بيان بن سمعان النهري وكان يهوديا تظاهر بالإسلام، وكان ظهوره في النصف الأول من القرن الثاني الهجري بالعراق، وأسس فرقة البيانية أو السمعانية الذين زعموا أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سمعان ونصبه إماما[2]، بل قالوا أيضاً : إن أبا هاشم نبأ بيانا عن الله، فبيان النهري نبي، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى :﴿ **هذا بيان للناس وهدى** ﴾ (آل عمران: 138)، وادعى بيان بعد وفاة أبي هاشم النبوة، فقتل وصلب[3]، قتله والي الكوفة والبصرة خالد القصرى سنة 126هـ.

5 – المُعَاويَّة :

وتنسب هذه الفرقة إلى عبدالله ابن معاوية وأتباعه، قالوا : إن الإمامة تدور مع الوصية، ويزعمون أن الأرواح تتناسخ، وأن روح الله تعالى كانت في آدم، وزعموا أن الأنبياء كلهم آلهة، تنتقل الروح من واحد إلى واحد، حتى صارت في محمد ﷺ، ثم في عليّ، ثم في محمد بن الحنفية، ثم في ابنه أبي هاشم، ثم فيه (أي في عبد الله بن معاوية)، وزعموا أن الدنيا لا تفنى أبدا واستحلوا الزنا، وإتيان الرجال في أدبارهم.

فلما قتل أبو مسلم الخراساني عبد الله ابن معاوية في محبسه افترقت المعاوية بعده فرقا :

---

[1] النوبختي، فرق الشيعة، ص 50، الملل والنحل، ص 184-185.
[2] الأشعري، مقالات الإسلاميين، مصدر سابق، (1/66-67).

[3] النوبختي، فرق الشيعة، ص 46.

1 – فرقة تقول: إن عبد الله بن معاوية حيّ لم يمت، وأنه يقيم في جبال أصبهان، ولا يموت أبدا حتى يخرج، ويقود نواصي الخيل، إلى رجل من بني هاشم من ولد علي وفاطمة، فإذا سلمها إليه، فيموت حينئذ.

2 – وفرقة قالت: إن عبد الله بن معاوية هو القائم المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وأنه يملك الأرض، ويملأها قسطاً وعدلا، بعدما ملئت ظلما وجورا ، ثم يسلم عند وفاته إلى رجل من بني هاشم من ولد عليّ بن أبي طالب، فيموت حينئذ .

3 – وفرقة قالت: إن عبد الله بن معاوية، قد مات ولم يوص، وليس بعده إمام، فتاهوا وصاروا مذبذبين بين صفوف الشيعة وفرقها، لا يرجعون إلى أحد[1].

6 – الخَطابِيَّةُ :

وهم أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي الأجدع الأسدي قتل (143هـ) ويقال لهم أيضا المخمسة، لأنهم زعموا أن الله تعالى هو محمد، وأنه ظهر في خمسة أشباح وصور: محمد، وعليّ، وفاطمة والحسن، والحسين[2]، وزعموا أنه لابد من رسولين في كل عصر، ولا تخلو الأرض منهما، واحد ناطق، وآخر صامت، فكان محمد ناطقا وعليّ صامتًا ، ثم ارتفعوا عن هذه المقالة إلى أن قال بعضهم عن أئمتهم أنهم أنبياء، ثم آلهة، ولما لعنهم جعفر الصادق افترقوا فصاروا أربع فرق.

وكان أبو الخطاب يدعى أن جعفر الصادق جعله قيمه ووصيه من بعده، وأنه أعلمه اسم الله الأعظم. ولما وقف جعفر الصادق على غلوه الباطل في حقه، تبرأ منه ولعنه، فاعتزل أبو الخطاب عن الإمام جعفر، وادعى النبوة والرسالة، ثم ادعى أنه من الملائكة، فقتله والي الكوفة عيسى بن موسى.

ثم افترق الخطابية أربع فرق:

1 – فرقة المعمرية، أتباع رجل يقال له: معمر وادعى أنه هو الله تعالى، وأن أبا الخطاب نبيّ مرسل أرسله جعفر الصادق، وأمر بطاعته، وأحل المعمرية المحارم، وتركوا الصلاة والزكاة والصيام، والحج، وأباحوا الشهوات والفواحش، ونكاح الأمهات والبنات.

[1] السابق، ص 47.
[2] السابق، ص 57.

2 – وفرقة اليزيعية، قالت: إن يزيعًا بن موسى أو ابن يونس هو الإمام بعد أبي الخطاب، وهو مثله نبيّ ورسول، وكان يزعم أن جعفر الصادق هو الإله الذي ظهر بصورته للخلق، وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله، وادعى أن من أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل.

3 – العجلية أو المعمرية: وزعمت أن الإمام بعد أبي الخطاب: عمير بن بيان العجلي، وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة جعفر الصادق، وقتل عمير وصلب في كناسة الكوفة.

4 – المفضلية: وهم الذين زعموا أن الإمام بعد أبي الخطاب هو مفضل الصيرفي وكانوا يقولون: بربوبية جعفر الصادق دون نبوته ورسالته.

وتبرأ من هؤلاء جميعاً جعفر بن محمد الصادق، وطردهم ولعنهم[1].

7 – العليائية :

وهم أصحاب بشار الشعيري، قالوا : إن عليا هو الرب الخالق، ووافقوا الخطابية أو المخمسية في أربعة أشخاص شخص عليّ وفاطمة والحسن والحسين. والحقيقة هي شخص عليّ، لأنه أول هذه الأشخاص في الإمامة، وأنكروا شخص محمد، وزعموا أن محمداً عبد لعليّ، وعليا الرب وأقاموا محمداً مقام ما أقامت المخمسية سلمان وجعلوه رسولا لعليّ، ووافقوهم في الإباحات والتعطيل والتناسخ[2].

8 – النصيرية :

وهم طائفة من الشيعة الغلاة، سميت بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن نصير النميري الذي عاش في القرن الثالث الهجري (توفي حوالي 270هـ). وقد غلوا في عليّ بن أبي طالب، وقالوا بألوهيته، وكانوا يعتقدون في تناسخ الأرواح. وللنصيرية أتباع الآن في جبال اللاذقية في سوريا، وفي الأطراف الشمالية للبنان، وفي جنوب تركيا، وإيران، وكردستان، وتركستان[3].

[1] السابق، ص 52–55، الشهرستاني، الملل والنحل، ص 185–187.
[2] السابق، ص 60.
[3] راجع: د. محمد أحمد الخطيب، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، ط 2، مكتبة الأقصى، 1986م، ص 221–222.

ولكن معظم الفرق الغالية انقرضت، ولم يعد لها أتباع الآن بحمد الله. وبعد أن يعرض النوبختي لهذه الفرق وغيرها يقول: «ومنذ السبئية كان بدء الغلو في القول، حتى قالوا : إن الأئمة آلهة وأنبياء ورسل وملائكة»[1].

(ب) الزيدية :

يكاد الإجماع ينعقد بين المؤرخين والباحثين على أن الزيدية إحدى طوائف الشيعة، إلا أن بعض كتاب الشيعة الاثنى عشرية المعاصرين من أمثال محمد جواد مغنيه يزعمون أن الزيدية ليسوا من فرق الشيعة في شيء[2]. والزيدية هي عقيدة الغالبية العظمى من سكان شمال اليمن حاليا، ومن العجيب أن يستنكر المفكر والأديب اليمني الدكتور عبد العزيز المقالح إدراج الزيدية ضمن فرق الشيعة[3].

فالزيدية إحدى فرق الشيعة، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى الإمام زيد (ت 122هـ) ابن عليّ (زين العابدين) بن الحسين بن عليّ ابن أبي طالب، وهو أخو الإمام محمد الباقر. وكان زيد قد خرج داعيا لنفسه، فبايعه على الإمامة خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة الذين سبق أن خذلوا جدّه الحسين بن عليّ، وتخلوا عنه في معركة كربلاء التي استشهد فيها الحسين (في سنة 61هـ). إلا أن زيدًا أصر على القتال حتى الموت، وخرج بجيشه من الكوفيين إلى والي العراق يوسف ابن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك بن مروان، والتقى الجمعان، فقال أهل الكوفة للإمام زيد : إننا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر، وعمر اللذين ظلما جدك على بن أبي طالب فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيرا ... ففارقه الكوفيون عند ذلك، فقال لهم: رفضتموني رفضتموني، ومن يومئذ سموا رافضة، وثبت مع زيد مائتا رجل تقريبا، فقاتلوا يوسف الثقفي وجيشه الكبير حتى قتلوا عن آخرهم، وقتل زيد في 25 من المحرم سنة 122. وصلب ثم أحرق[4].

وفرق الزيدية يمكن أن تنقسم إلى قسمين:

الفرق القديمة والفرق المتأخرة:

---

[1] النوبختي، فرق الشيعة ، ص 48.

[2] مغنية، الشيعة في الميزان، ص 26.

[3] د. عبد العزيز المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، بيروت، دار العودة، 1982م، ص 62.

[4] راجع: د. عبد الفتاح أحمد فؤاد، الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، الإسكندرية، دار الوفاء، 1993م، (2/287-288).

أولا : الفرق الزيدية القديمة :

1 – البترية أو الصالحية : وهم أصحاب الحسن بن صالح بن حي الملقب بالأبتر (ت 167 هـ)، ومن قال بقوله: إن علياً ﷺ هو أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ، بسبب سكوت علي عن حقه، إذ أنه سلم لهما بذلك، فهو بمنزلة رجل كان له حق على رجل آخر، فتركه له، ولكن البترية توقفت في عثمان وهم أحسن حالا عند أهل السنة والجماعة من الفرقتين الزيديتين الآتيتين[1].

2 – السليمانية أو الجريرية: وهم أتباع سليمان بن جرير الرقي. قالوا: إن عليا ﷺ كان الإمام، وأن بيعة أبي بكر، وعمر كانت خطأ، ولا يستحقان اسم الفسق عليها من قبل التأويل، لأنهما تأولا فأخطآ، وتبرأوا من عثمان، فشهدوا عليه بالكفر، ومحارب عليّ ﷺ عندهم كافر[2]، وكان سليمان بن جرير يقول: إن الإمامة شورى فيما بين الخلق، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار الناس، وأنها تصح في المفضول مع وجود الفاضل[3].

3 – الجارودية : وهم أتباع أبي الجارود، ويكنى أبا النجم زياد بن المنذر الهمذاني الخراساني العبدي توفى ما بين عامي150 و 160هـ. ويرجح أنه أخذ العلم أولا عن محمد الباقر، فلما غلا في تشيعه سماه الإمام الباقر «سرحوب»، وهو اسم شيطان أعمى يسكن البحر، ولعنه جعفر الصادق، وقال فيه: «أعمى القلب أعمى البصر، وقال: إن رسول الله ﷺ نص على عليّ ﷺ، بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وأن الرسول ﷺ نص على الحسن والحسين بمثل نصه على عليّ، ثم الإمام بعد هؤلاء الثلاثة ليس بمنصوص عليه ولكن الإمامة شورى بين الأفاضل من ولد الحسن والحسين، فمن شهر منهم سيفه، ودعا إلى سبيل ربه، وباين الظالمين، وكان عالما زاهداً شجاعا، فهو الإمام.

ثم افترقت الجارودية إلى ثلاث فرق[4].

---

[1] الفرق بين الفرق، ص 24. الملل والنحل، ص 164-165.

[2] النوبختي، فرق الشيعة، ص 22.

[3] الملل والنحل، ص 162-163.

[4] الملل والنحل، ص 162.

ثانيا : الفرق الزيدية المتأخرة :

ذهب المؤرخ الزيدي اليمني نشوان الحميري (ت 573هـ) إلى أن زيدية اليمن في عصره، أي في القرن السادس الهجري كانوا جارودية خالصة[1]، ونقل عن الإمام الزيدي اليمني عبد الله بن حمزة (ت 614 هـ) أنه قال : «الزيدية هم الجارودية، ولا يعلم في الأئمة – عليهم السلام – من بعد زيد بن عليّ ﷺ من ليس بجارودي»، وصرح الإمام الزيدي اليمني أحمد بن سليمان (566هـ) – وهو جارودي المذهب – أن الزيدية باليمن كانت فرقة واحدة (الجارودية)، حتى دخل الشيطان بسحره، فمزق منهم فرقتان المطرفية والحسينية[2].

1 – المطرفية : ويعرفون أيضا بالزيدية المخترعة، وهم أتباع مطرف بن شهاب والمعلومات عن المطرفية شحيحة، لما تعرضت له هذه الفرقة من التشتيت والإبادة، وقد وضع الإمام أحمد بن سليمان بعض المصنفات في الرد على المطرفية، ومنها الرسالة الهاشمية لأنف الضلال من مذاهب المطرفية الجهال وغيرها . وكان للمطرفية أتباع كثيرون في اليمن في القرن السادس الهجري، وكان القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام (ت 573هـ) هو عالم الزيدية المخترعة أو المطرفية، وإمامها، ثم ارتد عنها .

وظلت شوكة المطرفية قوية حتى قام الإمام عبد الله بن حمزة (ت 614هـ) بقتل الآلاف منهم، وتخريب ديارهم ومساجدهم في بعض مناطق اليمن[3].

2 – الحسينية : وهم أتباع رجل ينحدر نسبه إلى الحسن المثنى أي الحسن بن الحسن بن على بن أبي طالب، يقال له الحسين بن القاسم بن على بن عبد الله. يذكر نشوان الحميري أنه ولد سنة 378هـ. وقتلته قبيلة همدان في صنعاء يوم السبت الرابع من شهر صفر سنة 404هـ، ويقول أتباعه فيه: إنه حي لم يمت، ولن يموت حتى يملأ الأرض عدلا وأنه القائم المهدي المنتظر[4]، ويذكر أحمد ابن سليمان

---

[1] الحميري، الحور العين، ص 207–208.

[2] الإمام الزيدي أحمد بن سليمان، ص 118.

[3] راجع كتابنا: الفرق الإسلامية وأصولها الإيمانية، (2/295–301).

[4] الحور العين، ص 208–211.

أن الحسين بن القاسم دعا إلى الإمامة لنفسه، وقال: إن أسماء الله تعالى هي الله، وانتهى أمره أن قال: إنه أفضل من رسول الله ﷺ، وإن كلامه أبهر من كلام الله[1].

ويقول نشوان الحميري عن أتباع الحسين ابن القاسم: «ثم افترقوا فرقتين: فرقة تزعم أنه يأتيهم في السر، ولا ينقطع عن زيارتهم في حال مغيبه، وأنهم لا يفعلون شيئًا إلا بأمره.

وفرقة تبطل ذلك، ويقولون: إنه لا يشاهد في الغيبة إلى وقت ظهوره وقيامه، وإنما هم يعملون بما وضع في كتبه»[2].

أما الإمام عبد الله بن حمزة (ت 614هـ) والإمام حميدان بن يحيى (ت 656هـ) فقد برأ كل منهما الحسين بن القاسم من تهمة المروق من المذهب الزيدي، وذهبا إلى أن ما نسب إليه من أقوال إنما هي مفتراةٌ عليه من أعدائه، وبخاصة المطرفية، وذلك لغزارة علمه، مع صغر سنه، إذ قتل وسنه نيف وعشرون عاما، ألف فيها 73 مؤلفا[3].

الإمامية :

يطلق مصطلح الشيعة الإمامية على عدة فرق من أهمها :

1 – الشيعة الإمامية الاثنا عشرية:

وهم أكثر الفرق الإسلامية عدداً حاليا بعد أهل السنة والجماعة، ولا يعترفون بإمامة الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول، ويقولون بإمامة عليّ ﷺ بعد النبي ﷺ مباشرة نصًا ظاهرًا ثم أحد عشر إماماً من ولد عليّ، ظاهراً مشهوراً، أو غائبا مستورًا، وهم على التوالي: عليّ (ت 40 هـ)، ثم ابنه الحسن (ت 50)، ثم أخوه الحسين (61)، ثم ابنه عليّ زين العابدين (94)، ثم ابنه محمد الباقر (113)، ثم ابنه جعفر الصادق (148)، ثم ابنه موسى الكاظم (183)، ثم ابنه علي الرضا (202)، ثم ابنه محمد الجواد (220)، ثم ابنه عليّ الهادي (254)، ثم ابنه الحسن العسكري (260). ثم ابنه محمد الذي

[1] الإمام الزيدي أحمد بن سليمان، ص 154-155.
[2] الحور العين، ص 211.
[3] د. أحمد صبحي، الزيدية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1980م، ص 746.

دخل سردابا في مدينة سامراء (سر من رأى)، واختفى أو غاب، ولم يمت، وهو المهدي المنتظر الذي يؤمن الاثنا عشرية بعودته، ليملأ الأرض عدلا كما ملئت جورًا.

2 – الشيعة الإمامية الإسماعيلية:

والإسماعيلية أكثر فرق الشيعة عددا اليوم بعد الاثنى عشرية، وقد تعددت الآراء في أصل الإسماعيلية ونشأتها وتطورها، والأرجح أن الإمام جعفر الصادق كان على مفترق الطرق المؤدى من ناحية إلى ظهور الإسماعيلية، ومن ناحية أخرى إلى استمرار فرقة الإمامية الاثنى عشرية.

فأما الإسماعيلية فقد انتقلت الإمامة في اعتقادهم من جعفر الصادق إلى ابنه إسماعيل بن جعفر، ولهم في هذا الانتقال قولان:

أحدهما : أن جعفر الصادق نقل وصيته إلى حفيده محمد بن إسماعيل، لوفاة إسماعيل قبل وفاة أبيه بخمس سنين، والقول الآخر: أن إسماعيل بن جعفر، لم يمت وأعلن موته تقية.

وذهب كل من القمّي صاحب المقالات والفرق، والنوبختي صاحب فرق الشيعة إلى أن الإسماعيلية امتداد للخطابية، وأن أبا الخطاب بعد أن مات، تحول اتباعه إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر واتبعوه.

وتتوغل الإسماعيلية حاليا في بلاد إفريقية وآسيوية أهمها : كينيا وأوغندا وسيرلانكا. وقد افتتحت الإسماعيلية لنشر دعوتها مراكز ضخمة في عاصمة كينيا، وفي كمبالا عاصمة أوغندا، وامتد نشاط دعاتها كذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ورعاياها من السود المسلمين، ومن أشهر دعاتها في البلاد العربية مصطفى غالب، وعارف تامر[1] اللذان قاما بنشر كثير من الرسائل الإسماعيلية.

3 – الدروز:

والدروز من الطوائف الباطنية التي انشقت عن الإسماعيلية في عصرها العبيدي، ومن دعاتها محمد بن إسماعيل الدرزي الذي دعا إلى تأليه الحاكم بأمر الله. وتقيم هذه الطائفة حاليا في مناطق عديدة من

[1] د. محمد أحمد الخطيب، الحركات الباطنية، مرجع سابق، ص 82.

بلاد الشام، وبخاصة في الشوف بلبنان، وجبل الدروز في جنوب سوريا، وهي هضبة الجولان المحتلة، وفي فلسطين المحتلة[1].

الفرق الشيعية المستحدثة:

ظهرت في القرن التاسع عشر الميلادي فرقتان انبثقت من الشيعة، ثم انسلخت عنها، وهما البابية في إيران التي أسسها ميرزا على الملقب بالباب (1819- 1850م)، والبهائية التي حلت محل البابية بدءًا من عام 1863، وهي الفرقة التي أسسها ميرزا حسين الذي اشتهر باسم بهاء الله (1817 – 1892).

البابية: ومؤسس هذه الفرقة رجل فارسي اسمه ميرزا علي محمد بن ميرزا رضا البزاز الشيرازي، ولد في أول المحرم سنة 1235هـ - 21 اكتوبر سنة 1819م، تلقى تعاليم الشيعة من فرقة تدعى الشيخية، كانت قد انفصلت عن الشيعة الإمامية الإثني عشرية والشيخية أسسها الشيخ أحمد الأحسائي في القرن الثاني عشر الهجري وكان كاظم رشتي خليفة الشيخ الأحسائي يبشر بقرب ظهور الإمام المهدي المنتظر، وفي سنة 1261هـ ادعى ميرزا أنه المهدى، ولكنه عدل عن ذلك، فادعى أنه الباب والباب عند الشيعة يعنى نائب المهدى المنتظر، وهو الذي سيؤدى بأتباعه إلى معرفة المهدي المنتظر أي أن بواسطته يتعرف الناس على الإمام الثاني عشر الذي تنتظره الشيعة الاثنا عشرية. وأخذ الباب عن الشيعة الإسماعيلية اهتمامهم بالحروف، وبيان قيمتها العددية. ولعل كتابه البيان هو أهم مؤلفاته.

وأعدمته الحكومة الإيرانية يوم 27 شعبان سنة 1226هـ - 9 يوليو سنة 1850م، وتركت جثته وجثة زميله في العراء، إلى أن قام أتباعه – بعد عدة سنوات – بنقل جثمانه إلى فلسطين، وأقيم له قبر عظيم في عكا.

البهائية: كان الباب قد عين لخلافته أخوين من نبلاء فارس وهما ميرزا يحيى علي نوري و ميرزا حسين علي نوري، وكان لقب الأول هو صبح أزل، ولقب الثاني هو بهاء الله.

ولد بهاء الله في 2 محرم سنة 1223هـ - 2 نوفمبر سنة 1817م، وفي سن الثلاثين اعتنق بهاء الله البابية، وذاع صيته. واستمرت حركة البابية – وبهاء الله من ألمع زعمائها – تعمل في سرية، وراء مبدأ

[1] نفسه ، ص 199.

التقية، إلى أن وقعت محاولة اغتيال شاه إيران نصير الدين في أغسطس سنة 1852م، واتهمت فيها فرقة البابية. فقبض على معظم أتباعها، ومن بينهم الأخوان يحيى وحسين علي نورى، وأبعدا إلى بغداد، ثم طردا من بغداد، وذهبا إلى مدينة أدرنة في تركيا.

ثم احتدم الصراع بين الأخوين على خلافة الباب، كل منهما يريد الاستئثار بها لنفسه، فهاجم كل منهما الآخر. فانقسمت البابية قسمين قسم يتبع بهاء الله، وهو الأكثر عددا، وقسم آخر يتبع صبح أزل.

وهكذا انقسمت البابية إلى فرقتين البهائية والأزلية.

وانتهى أمر الصراع بين الأخوين بأن ضاقت الحكومة التركية بهما وبأتباع كل منهما، فأبعدت صبح ازل إلى قبرص، وبهاء الله إلى عكا هو وسبعين من اتباعه، وقد وصلوها في أغسطس سنة 1868م، فأصبحت هذه المدينة مقرا للبهائية، ومكانا مقدساً لهم.

ولم تعد البهائية امتدادا للمذهب البابي بل أصبحت عقيدة جديدة مختلفة تماما عن كل ما سبقها من عقائد، ودعا بهاء الله البشرية جمعاء إلى اعتناق هذا الدين الجديد.

وتوفى بهاء الله في عكا، في 2 من ذي القعدة سنة 1309هـ - 27 مايو سنة 1892م، ودفن بها[1].

[1] د. زينب محمود الخضيري، دراسة فلسفية بعض الفرق الشيعية، ص 99 وما بعدها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. آدم ميتز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1940م.

2. أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

3. أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

4. أحمد صبحي، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، القاهرة، دار المعارف، 1969م.

5. إسماعيل أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي محمد سلامة، دار طيبة للنشر، ط2، 1999م.

6. عباس القمي، سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار، طهران: دار الأسوة للطباعة والنشر، ط2، 1416هـ.

7. عبد الرحمن الجوزي، تلبيس إبليس، تحقيق: سيد الجميلي، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985م.

8. عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، بيروت: دار الآفاق، 1977م.

9. عبد الله السامرائي، الغلو والفرق الغائية في الحضارة الإسلامية، بغداد، دار الحرية للطباعة، 1973م.

10. عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية*، مكتبة مدبولي.

11. علي بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، بيروت: المكتب الإسلامي، 1391هـ، ط4.

12. علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، 1981م.

13. عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر: دار البلاغ.

14. عمر الحافي، قراءة توحيدية في حديث افتراق الأمة، مجلة إسلامية المعرفة، السنة السادسة عشرة، العدد: 63، 2011م.

15. القرضاوي يوسف، فتاوى معاصرة، بيروت: المكتب الإسلامي، 2003م.

16. القيم محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل السائرين، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار الكتاب العربي، 1973م.

17. الكليني محمد بن يعقوب، روضة الكافي، طهران: دار الكتب الإسلامية، ط3، 1387هـ.

18. المرتضى أحمد بن يحيى، المنية والأمل في الملل والنحل، تحقيق: محمد جواد مشكور، بيروت: دار الندى، ط2، 1990م.

19. الوزير محمد بن إبراهيم، العواصم والقواصم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2.

20. الزبيدي محمد المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة، المطبعة الأميرية، 1307هـ.

21. الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف، بيروت: دار الفكر ط1، 1983م.

22. الشاطبي إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق: سليم الهلالي، الخبر – السعودية: دار ابن عفان، ط2، 1993م.

23. الشهرستاني محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: أحمد فؤاد الأهواني، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة، ط1، 1981م.

24. الصنعاني محمد بن إسماعيل، افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، تحقيق: سعد بن عبد الله السعدان، الرياض: دار العاصمة، 1415هـ.

25. الطوسي محمد بن الحسن، الأمالي، المجلس الثامن عشر، إيران: مؤسسة البعثة، ط1، 1414هـ.

26. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، الفتاوى، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، جدة: دار الوفاء، ط3، 2005م.

27. ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، القاهرة: مؤسسة قرطبة، ط1، 1406هـ.

28. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، طريق الهجرتين وباب السعادتين، بيروت: دار الكتاب العربي، ط6، 1984م.

29. الحافظ الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، الطبعة الأولى، القاهرة، 1907م.

30. مسلم أبو الحسين، صحيح مسلم بشرح النووي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1972م.

31. العودة سلمان، صفة الغرباء سلسلة رسائل الغرباء، صنعاء: مركز الصديق العلمي، ط4، 2000م.

فهرس المحتويات

	المحتويات	الصفحة
*	نسخة من البرنامج الوزاري	04
*	مقدمة	06
01	الكلام على حديث افتراق الأمة من حيث السند والمعنى.	08
02	مفهوم مصطلح الفرقة والمذهب، والفرق بينهما وبين المصطلحات المشابهة.	26
03	دراسة نظرية عما يميز الفرقة عن غيرها.	27
04	أسباب ظهور الفرق.	28
05	التدوين في علم المقالات و الفرق.	31
06	مناهج التأليف	41
07	تصنيف الفرق التاريخية.	42
08	الخوارج.	43
09	المرجئة.	66
10	المعتزلة.	74
11	الشيعة.	95
12	قائمة المصادر والمراجع.	116
13	الفهرس.	118